

مؤقت

مجلس الأمن  
السنة الخامسة والستون

الجلسة ٦٣٤١

الأربعاء ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هيلر/السيد بويني (المكسيك)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيد لوكياننسييف

أوغندا . . . . . السيد نكاييفو

البرازيل . . . . . السيد فيغويرا

البوسنة والهرسك . . . . . السيدة مارينتشيتش

تركيا . . . . . السيد آي

الصين . . . . . السيدة هي فين

غابون . . . . . السيدة أوانغا

فرنسا . . . . . السيد غوتيه

لبنان . . . . . السيدة طوق

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد بارلو

النمسا . . . . . السيدة نغوين

نيجيريا . . . . . السيد إيدوكبا

الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد دونيغان

اليابان . . . . . السيد نيشيومي

## جدول الأعمال

الأطفال والنزاع المسلح

تقرير الأمين العام (S/2010/181)

رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

للمكسيك لدى الأمم المتحدة (S/2010/314)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي أرمينيا وبنغلاديش والفلبين، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة أنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر جميع المتكلمين، كما فعلت وزيرة خارجية بلدي صباح هذا اليوم، بأن يحرصوا على ألا تتجاوز مدة بياناتهم خمس دقائق لكي يتمكن المجلس من القيام بعمله على وجه السرعة.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

**السيدة غراو** (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وأرحب بحضور وزيرة خارجية بلدكم الجلسة هذا الصباح. كما نرحب بتقرير الأمين العام (S/2010/181)، وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، على عملها القيم جدا.

وتعرب سويسرا عن تقديرها لتوسيع تقرير الأمين العام نطاق المعايير لإدراج أسماء أطراف الصراعات المسلحة في مرفقاته، والتي لا تشمل الآن، الأطراف المسؤولة عن قتل الأطفال أو تشويههم فحسب، ولكن المسؤولين عن الاعتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال أيضا. وهذه خطوة هامة. وفي الوقت نفسه، من الضروري

بذل مزيد من الجهود لجعل هذه الأحكام الجديدة فعالة ولتنفيذ القرارين ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

وأود أن أعلق على بعض التوصيات الواردة في التقرير. أولا، يجب أن تخضع الأطراف الـ ١٦ المعنية في الانتهاكات لأقوى إجراءات مجلس الأمن وأكثرها إلحاحا. كما ينبغي للمجلس أن ينظر في إدراج الأحكام المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم غير المشروع في ولايات جميع لجان الجزاءات التابعة له. وفي هذا السياق، ونرحب بالسابقة التي قامت بها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا، يجب تعزيز قدرات آلية الرصد وإبلاغ المعلومات بشأن ارتكاب الانتهاكين الإضافيين. إن المعدل المنخفض نسبيا لأعمال العنف الجنسي المبلغ عنها ضد الأطفال لا يمثل نطاق هذه الممارسة، بل يدل على التحدي المتمثل في جمع المعلومات ذات الصلة. وبناء على ذلك، ينبغي تحسين توثيق الحوادث والاتجاهات ويجب تعزيز التعاون فيما بين الكيانات التي تعمل على تنفيذ الولايات ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي زيادة إشراك المستشارين في مجال نوع الجنس في آليات الرصد والإبلاغ على المستوى الميداني.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن تشجيع الدول الأعضاء المعنية على أن تأذن بإجراء الاتصال بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الدول لكفالة الحماية الفعالة للأطفال. ولن يكون لهذا الاتصال أي تأثير على المركز القانوني للأطراف من غير الدول.

رابعا، منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ما برحت سياسات بعثات حفظ السلام تتضمن بصورة منهجية حماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة في جميع مراحل تخطيط البعثات وتصميمها وتنفيذها. وفي هذا السياق، تدعم

الأمن لتعزيز قدرات الدول على حماية الأطفال من العنف الذي تولده الجماعات المسلحة غير القانونية.

إن بلدي أنشأ مؤسسات قوية وهو يتابع جهودا هامة للمضي قدما بشكل حاسم في كفالة حقوق جميع المواطنين. وأدت السياسات التي تنفذها حكومة الرئيس ألفارو أوريبى فيليس إلى تحسين كبير للظروف الأمنية في كولومبيا وتعزيز حماية جميع الأشخاص، بمن فيهم الأطفال. وتتمتع هذه السياسات، الراسخة بقوة في تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية، بالمساندة القوية للمجتمع الكولومبي.

وفي هذا السياق، نحن نسعى إلى تطبيق الثقل الكامل للقانون لمكافحة انتهاكات حقوق الأطفال التي ترتكبها الجماعات المحددة في تقرير الأمين العام (S/2010/181)، بوصفها منظمات مدرجة في القوائم المرفقة لفترة خمسة أعوام على الأقل. ونحن نعتبر هذا التحديد جزءا من إدانة المجتمع الدولي المطلوبة ورفضه لأعمال العنف المتعمد والإجرامي ضد الأطفال.

إن حكومة كولومبيا، بقبولها الطوعي لتنفيذ آلية الرصد والإبلاغ، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، تتوقع أيضا أن تتلقى دعم الأمم المتحدة في تعزيز قدراتها المؤسسية لحماية الأطفال. والاعتراف الذي منحه الأمين العام في أحدث تقرير له للأعمال التي اضطلعت بها حكومة بلدي من خلال اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع الجماعات المسلحة غير القانونية من تجنيد واستخدام الأطفال يؤكد على أهمية هذه الاستراتيجية. وهذه سياسات شاملة تنطوي على الحماية والانتعاش وإعادة إدماج الأطفال الذين انفصلوا عن تلك الجماعات.

واضطلعت اللجنة بأعمالها في ١١٤ بلدية في جميع أنحاء البلد وستة مواقع في العاصمة تعتبر شديدة الضعف

سويسرا أيضا نشر مستشارين في مجال حماية الأطفال في البعثات السياسية وبعثات بناء السلام ذات الصلة، على النحو المنصوص عليه بموجب القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

وأود أن أضيف التعليقات التالية إلى ملاحظاتي بشأن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. فالهجمات على المدارس والمستشفيات واقع مؤسف ومستمر. وفي ذلك الصدد تقوم حاجة إلى تحسين الرصد والإبلاغ بالمعلومات. وعلى الأمين العام أن يقدم معلومات إضافية عن استراتيجيات المنع والمساءلة الفعالة. ويمكن توسيع معايير آلية الرصد والإبلاغ المحددة للإدراج في القائمة لتشمل الهجمات على المدارس والمستشفيات. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن ينظر مجلس الأمن في مسألة الأطفال والصراع المسلح بصورة أكثر منهجية، وبخاصة في أبعادها الجنسانية عملا بالقرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وأخيرا، تدعو سويسرا مجلس الأمن إلى أن يفتح للدول غير الأعضاء باب حضور الإحاطات الإعلامية الوقائية التي يقدمها الممثل الخاص للأمين العام بشأن الحالات الخاصة بكل بلد على حده.

**الرئيسة (تكلمت بالإسبانية):** أعطيت الكلمة لممثلة كولومبيا.

**السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية):** أود أولا أن أهنئكم، سيدتي، وأن أهنئ المكسيك على الأعمال التي اضطلعت بها في رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أنوه بعمل وفدكم في تولي رئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح. وتقدر كولومبيا، وهي طرف في اتفاقية حقوق الطفل وبرتوكولاتها الاختيارية، مبادرتكم بعقد هذه المناقشة. وننوه أيضا بالجهود التي بذلها مجلس

القانونية وإعادة إدماجهم تأثيرا إيجابيا إضافيا. ونحن ندعو أعضاء المجلس إلى تقديم دعمهم لهذه المبادرة.

ويواصل مكتب المدعي العام، من جانبه، إجراء التحقيقات ملاحقة للمسؤولين عن تجنيد الأطفال. واعتبارا من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠، قدمت وحدة حقوق الإنسان والقانون الدولي التابعة لمكتب المدعي العام ٢٣٩ تحقيرا بشأن تجنيد ٧٧٥ طفلا. وصدر اثنا عشرة حكما على ٣٠ مرتكبا للانتهاكات.

ولم تتردد الحكومة الكولومبية، تنفيذا لسياستها لعدم التسامح إطلاقا مع انتهاكات حقوق الإنسان بصرف النظر عن مرتكبيها، في معاقبة المرتبطين بالدولة الذين ربما ارتكبوا أعمالا انفرادية تؤثر على تلك الحقوق. واتخذت تدابير محددة لمنع تلك الممارسات والتحقيق فيها والمحكمة والعقاب عليها.

ويود وفد بلدي أن يؤكد على التمييز الذي أورده الأمين العام في تقاريره بشأن مسألة الأطفال والتزاع المسلح بين الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس والحالات غير المدرجة في جدول أعمال المجلس. ووجود المرفقين الأول والثاني في تقرير الأمين العام يبرز هذا التمييز بشكل كاف. ومن المهم بشكل حيوي، عند تطبيق آلية الرصد والإبلاغ، أن يوضع في الاعتبار أن كل حالة فريدة وأنه لذلك ليس هناك صيغة واحدة يمكن تطبيقها على كل الحالات القائمة في مختلف البلدان والمناطق. وبالمثل، لا بد من اتخاذ هذه القرارات في التزام صارم بالأحكام القانونية القائمة. وبوجه خاص، يجب أن تتوافق التدابير المحددة المهدف مع الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد كولومبيا من جديد استعدادها والتزامها بضمان الحماية الفعالة للأطفال وتعزيز حقوقهم. نحن نفعل ذلك على أساس فهم مفاده أن هذه المهمة تستلزم نهجا

الاجتماعي والاقتصادي. ومن خلال اللجنة، تم تحديد شبكات الأمان وتعزيزها بغية الحد من خطر استخدام الجماعات المسلحة غير القانونية للأطفال على مستوى المجتمعات المحلية والمحافظات والمستوى الوطني. ومن ضمن الاستراتيجيات التي وضعت، شجعت اللجنة على منع العنف واتخذت إجراءات لتحديد حالات أو مخاطر التهديد. كما أن اللجنة أنشأت آلية تشاركية للأطفال لإسماع صوتهم بصورة مباشرة في الحكومات المحلية بغية مراعاة آرائهم في السياسات العامة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على مشروع التوعية الذي وضعه مكتب المفوض السامي لإعادة الإدماج. ومن خلال تنفيذ المشروع، أسهم الأشخاص المسرحون في تدريب ٢٠٠ ٦ طالب على منع التجنيد. ولتحقيق المهدف نفسه، عزز مكتب أمين المظالم حملة "القضاء نهائيا على تجنيد الأطفال والمراهقين"، بدعم من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمجلس النرويجي للاجئين وعمدة بلدة سواتشا والناطق الرسمي باسم سكان البلدة الواقعة بالقرب من العاصمة.

وتقوم اللجنة، بالترافق مع إدارة التخطيط الوطني والشركاء الاستراتيجيين، بإعداد وثيقة تهدف إلى تعزيز السياسات الرامية إلى منع تجنيد الأطفال واستخدامهم، ومن المقرر تقديم الوثيقة لنظر الحكومة الوطنية بغية تنفيذها من جانب جميع الكيانات المعنية. وفضلا عن ذلك، تواصل المؤسسة الكولومبية للرعاية الأسرية تقديم الرعاية البدنية والنفسية الشاملة للأطفال الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة غير القانونية بغية تسهيل إعادة إدماجهم الكامل في المجتمع. كما أن المؤسسة تضطلع بالعديد من الأنشطة لدعم برنامج المنع. وفي حالة كولومبيا، فإن لمبادرة الأمين العام بضمان أن تقدم للحكومات الوطنية الموارد الكافية لإعادة تأهيل الأطفال الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة غير

بالإضافة إلى مصادقتها على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ومنها اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. وإلى جانب ذلك، عملت على إصدار مجموعة من التشريعات ذات الصلة بالأطفال، وفي مقدمتها قانون حقوق الطفل رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٢، وقانون رعاية الأحداث رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٢. كما تم تضمين بعض القوانين أحكاما ونصوصا تعمل على حماية حقوق الأطفال.

وإلى جانب الإطار التشريعي، تم إيجاد الآليات المؤسسية بغية ترجمة تلك التشريعات على أرض الواقع، حيث تم إنشاء المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، ووزارة معنية بحقوق الإنسان، تولى اهتماما كبيرا بحقوق الطفل، فضلا عن إنشاء العديد من الإدارات المهتمة بقضايا الطفل في المؤسسات والوزارات المختلفة. كما حظيت قضايا الطفولة باهتمام ملحوظ في كل الاستراتيجيات والبرامج والخطط التنموية الوطنية التي تم تبنيها منذ عقد التسعينات.

لقد اطلع وفد بلدي على التقرير التاسع للأمين العام قيد النظر، ويود في هذا الصدد توضيح التالي. أولا، نود في البدء تجديد التزام اليمن الكامل بحماية وتعزيز حقوق الأطفال. ثانيا، كانت الحكومة اليمنية حريصة خلال المواجهات مع عناصر التمرد في محافظة صعدة على سلامة المواطنين كافة ومارست أقصى درجة من الحيلة والحذر في مواجهتها العسكرية لتجنب سقوط ضحايا مدنيين، ولا سيما الأطفال. وتم الحفاظ على سلامة المؤسسات الحكومية المختلفة وفي مقدمتها المستشفيات والمدارس.

ثالثا، أصدرت القيادة السياسية، في ٢١ أيار/مايو، قرارا بإطلاق سراح جميع المحتجزين على ذمة الفتنة التي أشعلتها عناصر التمرد في صعدة. رابعا، قام اليمن بواجبه

شاملا وإدارة دولية منسقة. ويسلم بلدي بالإسهام الإيجابي الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة تحقيقا لتلك الغاية.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن

لممثل اليمن.

**السيد العابدي** (اليمن): في البداية، اسمحوا لي أن

أرحب بمعالي وزيرة خارجية المكسيك التي شرفت المجلس بحضورها صباح اليوم. وأن أتقدم لكم، سيدي، بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وكلنا على ثقة بأنكم ستديرون أعماله بحكمة واقتدار.

كما لا يفوتني تقديم الشكر لوفد لبنان على رئاسته

المميزة لمجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

كما يطيب لي أن أتقدم إليكم بالشكر على تنظيم

هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع الأطفال والصراع المسلح، الذي لا شك أنه يكتسي أهمية بالغة لنا جميعا. وكذا الإشادة بالدور الذي تضطلع به المكسيك في هذا الإطار من خلال رئاستها للفريق العامل. والشكر موصول للأمين العام للأمم المتحدة وممثلته الخاصة للأطفال والتزاع المسلح والمديرة التنفيذية بالنيابة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على بياناتهم الاستهلاكية والجهود التي يبذلونها في هذا المضمار.

الإنصاف يقضي أن نخص السيدة رادىكا

كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والتزاع المسلح بالشكر والثناء على دورها المميز في حماية حقوق الأطفال في التزاعات المسلحة، وهذا ينطبق على وضع اليمن أيضا.

إن الجمهورية اليمنية انطلقا من إيمانها الراسخ بأن

الأطفال هم جيل المستقبل، كانت من أوائل الدول التي انضمت إلى الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الطفل، في أيار/مايو ١٩٩١، والبرتوكولين الاختياريين الملحقين بها. وهي تقوم بتقديم تقارير دورية عن تنفيذ هذه الصكوك،

على الدور المتميز الذي تواصل الاضطلاع به كممثلة خاصة للأمين العام، والمكسيك على تاريخها الطويل الجدير بالثناء في تعزيز مسألة الأطفال في النزاع المسلح، بما في ذلك عقد مناقشة اليوم. وبينما نجلس في هذه القاعة المريحة الآن، فإن الساعة هي تقريباً ٢١/٠٠ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و ٢٣/٠٠ في السودان، و ٠٣/٠٠ في ميانمار. وفيما نتكلم في هذه الأماكن وغيرها، يُعطى الأطفال أسلحة ويُطلب إليهم القتال، وهم يعانون من أزدل أشكال الاعتداء الجنسي، والإيذاء، والاغتصاب، أو يتعرضون للتشويه وتقطيع الأوصال أو حتى القتل.

إن الدول الأعضاء ومختلف أجهزة الأمم المتحدة ومجلس الأمن تضطلع كلها بدور حيوي في حماية هؤلاء الأطفال، وقد أحرز بعض التقدم في ذلك. فعلى سبيل المثال، ترحب نيوزيلندا بجهود تلك البلدان التي رفعت أسماؤها من القائمة الواردة في مرفقي تقرير الأمين العام، وغيرها من البلدان التي التزمت بتنفيذ خطط عمل. ونرحب كذلك بأن حماية الأطفال تحظى بمرتبة عالية في جدول أعمال المجلس.

ومع ذلك، في حين أحرز بعض التقدم، لا يزال يتعين القيام بعمل كثير. وتوخياً للوقت، سأسلط الضوء على مجرد أربع توصيات تعتبرها نيوزيلندا هامة.

أولاً، لئن كنا نرحب بإبراز أسماء أطراف في التقرير الأخير للأمين العام (S/2010/181)، لكن المثير لخشية الأمل أنه ما زال هناك ١٦ طرفاً عملت في ذلك السياق على تجنيد أو تشويه أو قتل أو اغتصاب أو انتهاك الأطفال جنسياً أقله لمدة خمس سنوات. وهذه الأطراف تتجاهل القانون الدولي، فضلاً عن قرارات المجلس، والبيانات الرئاسية والاستنتاجات، ويتعين القيام بمزيد من العمل لجعلها تخضع للمساءلة، وتمشياً مع توصيات الأمين العام، نشجع المجلس على تضمين مسألة تجنيد واستعمال الأطفال في ولايات لجانه المعنية بالجزءات؛

تجاه مواطنيه المتأثرين بالحرب بالرغم من إمكاناته المحدودة، وهو يتعاون مع الوكالات المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية للمشردين داخليا والسكان المتضررين، وسمح لها بالوصول إلى العديد من مخيمات النازحين والاطلاع عن كتب على أوضاعها. وكان آخرها زيارة الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخليا.

خامساً، تسعى حكومة اليمن حالياً إلى تثبيت الأمن والسلام، والشروع في إعادة الإعمار وإعادة النازحين وتوفير الحياة الكريمة لجميع المواطنين، بمن فيهم الأطفال. كما أنها عازمة على الاهتمام بقضايا الأطفال في برامج التنمية المستقبلية وخطة إعادة الإعمار في محافظة صعدة. وفي هذا الصدد، فإن المطلوب من المجتمع الدولي هو دعم جهود الحكومة اليمنية في هذا المضمار.

سادساً وأخيراً، يؤكد بلدي على المسؤولية الأساسية للدولة عن حماية وتعزيز حقوق الطفل. وكذا أهمية تحري الدقة في جمع المعلومات والتشاور مع الدولة المعنية، وأخذ آراء الدولة المعنية بعين الاعتبار عند إعداد التقارير.

وختاماً، فإنه بالرغم من الجهود التي تبذل والإنجازات التي تحققت لكفالة حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، ثمة الكثير الذي ينبغي عمله لوضع نهاية لمعانهم. ونخص بالذكر الانتهاكات التي ما برح الطفل العربي يتعرض لها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مما يوجب على المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياته لإنهاء الاحتلال الذي يجثم على أرضه حتى يتسنى له العيش بسلام.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

**السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية):** ترحب نيوزيلندا بفرصة المشاركة اليوم. ونشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2010/181)، وراديكاً كوماراسوامي

المدارس ومداها. وبوسع الأمين العام أيضاً أن يفصل في تقاريره السنوية والتقارير القطرية استراتيجيات فعالة لمنع هذه الهجمات وتحسين الاستجابة والمساءلة.

وثمة خطوة أخرى تكمن في إدراج حماية الأطفال على نحو أكثر حسية، بما في ذلك الحصول على التعليم ونوعيته وحياده السياسي، في النتائج التي يخلص إليها المجلس بشأن حفظ السلام وبناء السلام. ففي نهاية المطاف، يمكن توسيع آلية الرصد والإبلاغ لتشمل الهجمات على المدارس.

تلك مجرد خطوات أربع يمكن اتخاذها لحماية الأطفال. وهناك خطوات أخرى، والمطلوب التزام مستمر ومنهجي من مجلس الأمن، والدول الأعضاء، والأمم المتحدة وأجهزتها لكفالة العمل والامتنال بصورة عامة. ولدى بحثنا في هذه المسألة، ينبغي أن نبقى في بالنا أيضاً أن أحد أفضل السبل لكفالة رفاهية الأطفال هو حماية أهلهم، وهذا يتطلب العمل المتواصل من الدول لحماية المدنيين، ولا سيما النساء، في الصراعات المسلحة.

وفي ذلك الصدد، تكفل نيوزيلندا نهجاً حساساً تجاه الصراع في مساعدتها لقطاعي التعليم والصحة في الدول الهشة، بما في ذلك تعليم حقوق الإنسان؛ وهي تقدم المساعدة للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس؛ وتعمل من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة. وكل هذا يسهم في تهيئة بيئة أكثر أماناً حيث يمكن للأهل والأطفال أن يروا فيها خيارات لمستقبلهم تتخطى إدامة الصراع.

وألحظ أنه بسبب الإجراءات غير الكافية لتحديد السن، فإن الشرطة الوطنية الأفغانية مدرجة في المرفق الأول من تقرير الأمين العام. وترحب نيوزيلندا بحقيقة أن الشرطة الوطنية الأفغانية اتخذت بالفعل تدابير للتحقق من العمر الأدنى للمجندين، ونشجع التزامها المتواصل، حسبما يرد في

وكفالة أن يطلب إلى الممثل الخاص للأمين العام تقديم إحاطات إعلامية إلى تلك اللجان على نحو أكثر انتظاماً؛ وإعطاء الأولوية في جدول أعماله للممعنين في الانتهاكات. ونشجع المجلس على إحالة الممعنين في الانتهاكات إلى لجان الجزاءات القائمة، وعلى النظر في تدابير أخرى هادفة حيث لا تتواجد لجنة للجزاءات.

ثانياً، نحث البلدان المعنية على السماح لأفرقة الاتصال التابعة للأمم المتحدة باللقاء مع المجموعات المسلحة من غير الدول لتمكينها من إعداد خطط عمل وتنفيذ تدابير أخرى للحماية. ونطلب إلى المجلس أن يؤدي دوراً أكثر نشاطاً لكفالة ذلك الاتصال. ونلاحظ، على سبيل المثال، أن القيود الحكومية تمنع فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار من الاتصال بمجموعات مسلحة من غير الدول. وذلك يعيق إلى درجة كبيرة أنشطة الرصد والتحقق التي يقوم بها، ويعني أنه لا يمكن إنجاز خطط العمل.

ثالثاً، تؤيد نيوزيلندا أن يقوم مجلس الأمن بدور أكثر نشاطاً لكفالة أن تعمد الأطراف المذكورة في مرفقات تقارير الأمين العام إلى وضع وتنفيذ خطط عمل ذات مواعيد واضحة. وينبغي للمجلس أن يكفل مواجهة عدم الامتنال لتلك الخطط على الفور، مستخدماً جميع الأدوات المتاحة للفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح.

رابعاً، ثمة زيادة مقلقة في عدد التهديدات والهجمات التي تشن بدافع سياسي وإيديولوجي على المعلمين والتلاميذ والمرافق التعليمية. ونناشد مجلس الأمن، وفقاً للقانون الدولي وبيانه الرئاسي المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل من العام الماضي (S/PRST/2009/9)، أن يؤدي دوراً أكثر نشاطاً في وضع حد لتلك الانتهاكات. وثمة خطوة يمكن اتخاذها تكمن في تحسين أفرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ لمستوى المعلومات الواردة في تقاريرها عن الحوافز للهجمات على

ثانياً، إن قيام تنسيق أفضل في ما بين جميع الأطراف المعنية أمر هام. والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات المعنية يتعين أن يركز على الاحترام المتبادل والحوار الصادق. والمطلوب أيضاً قيام تنسيق أوثق وتماسك أكبر في ما بين منظمات ووكالات الأمم المتحدة. فلكل منتدى وكل وكالة أوجه قوة وضوابط فريدة. وبقيام تنسيق وتماسك أفضل في ما بين تلك الأدوات المتنوعة، وبوجود نهج متكامل وشامل، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ككل أن تكون قادرة على التصدي للتحديات بشكل أفضل.

ثالثاً، من جانب تايلند، نود أن نؤكد مجدداً التزامنا القوي بحماية حقوق الأطفال. وما فتئت تايلند منذ أمد بعيد دولة طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل، وبروتوكوليها الاختياريين. والواقع أننا نقف في مقدمة الذين يبذلون الجهود لجعل الاتفاقية أكثر فعالية واستجابة. ونعمل عملاً دؤوباً لكفالة حصول جميع أطفالنا على ١٥ عاماً من التعليم النوعي وعلى بيئة تعليمية آمنة. ونستثمر كذلك كثيراً في تدابير لتعزيز وحماية حقوق الأطفال وتنميتهم.

رابعاً وأخيراً، ينبغي إيلاء أقصى درجات الانتباه لإعداد تقارير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح. يتعين على الأمين العام أن يكفل بأن تكون المعلومات التي يتم جمعها وتضمينها في إصدار التقارير التي تنشر دقيقة، وموضوعية، وموثوقة، ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة التحقق منها. وينبغي أن يكون نطاق هذه التقارير قاصراً على حالات الصراع المسلح، كما عرفها القانون الدولي. وينبغي أيضاً زيادة درجة المساءلة والشفافية في إدراج أسماء أطراف النزاع في مرفقي تقرير الأمين العام وحذفها منهما. إن الإشارة إلى بلدان لا توجد فيها أي حالة من حالات النزاع المسلح، وفقاً للقانون الدولي المنطبق، والتعميمات الكاسحة عن الحالات فيها، كلها ليس لها ما يبررها ومضللة وذات مردود عكسي.

تقرير الأمين العام، باتخاذ تدابير إضافية للتحقق من عمر المجندين، مثلما فعل الجيش الوطني الأفغاني أصلاً. ونأمل أن يؤدي تنفيذ هذه التدابير إلى رفع اسم الشرطة الوطنية الأفغانية من القائمة، ونشجع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان واليونيسيف ومكتب الممثل الخاص للأمين العام على العمل الوثيق مع الشرطة الوطنية الأفغانية لتنفيذ تلك التدابير.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة

لممثل تايلند.

**السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية):**

اسمحوا لي أولاً أن أهنيء المكسيك لكونها رئيسة مجلس الأمن في حزيران/يونيه، وأن أثني على مبادرتها إلى تنظيم هذه المناقشة اليوم. وتشاطر تايلند شواغل المجتمع الدولي المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح، وتود أن تشاطركم الآراء التالية.

أولاً، نود أن نذكر التقدم الذي أحرزه المجلس بشأن هذه المسألة، وأن نرحب بإدراج النهج المتعلق بالأطفال في البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام وبناء السلام. ومع إدراج عاملين جديدين مؤخراً – عنيت قتل الأطفال وتشويههم والعنف الجنسي ضد الأطفال – نأمل أن تتوفر حماية أفضل للأطفال حول العالم.

لكن بغية مواجهة المسألة بفعالية، على الدول أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية وتعزيز حقوق الأطفال في قوانين كل منها. ويتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة تأدية دور داعم هام لكفالة أن تفي الدول بالتزامات حقوق الإنسان الأساسية وتمكينها لتهيئة بيئة لا يخطر فيها على البال العنف ضد الأطفال. ويلزم أن يستثمر المجتمع الدولي أكثر في مجالات يمكن أن تحدث فرقاً حقيقياً، من قبيل التعليم، والرعاية الصحية الأساسية، والقضاء على الفقر، وسيادة القانون، والحكم الرشيد.

ومهما يكن من أمر، فإن التهديد الموثوق باتخاذ إجراء قوي من جانب مجلس الأمن ضد الجناة الممّنين عنصر رئيسي إذا ما أردنا لأطراف النزاع أن تنخرط في خطط عمل محددة زمنيا مع الممثلة الخاصة لوقف الانتهاكات والإساءات التي نسبت إليها. لذلك شأننا شأن من سبقنا من المتكلمين الآخرين، نناشد مجلس الأمن النظر في اتخاذ تدابير أقوى، بما في ذلك الجزاءات الهادفة، ضد أطراف النزاع تلك، المدرجة في مرفقي تقرير الأمين العام، أي الأطراف التي تتجاهل باستمرار نداءات مجلس الأمن بوقف ممارساتها غير الشرعية في ما يتعلق بالأطفال في النزاعات المسلحة.

أما التوصية الثانية فتتعلق بزيادة تعاون الفريق العامل مع لجان الجزاءات ذات الصلة. ونرى أن اقتسام المعلومات بصورة منتظمة بين الفريق العامل ولجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن يمكن أن يعزز بدرجة كبيرة إطار عمل الأمم المتحدة لحماية الأطفال. وثمة طريقة لتحقيق هذا يمكن أن تتمثل في دعوة الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بتقديم إحاطة إعلامية للجان الجزاءات ذات الصلة وذلك على أساس منتظم. وفي هذا السياق، نرحب بإحاطتها الإعلامية الأخيرة للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها خطوة أولى هامة. كذلك ينبغي لمجلس الأمن البدء بالنظر في الوسائل التي يمكن بها تطبيق التدابير الهادفة على الجناة في الحالات التي تقع في بلدان لا تشملها لجان الجزاءات القائمة.

ثالثاً، في ما يتعلق بالدمج في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل التزامه التام بدمج مسألة الأطفال في المنازعات المسلحة في جميع عمليات حفظ السلام والعمليات السياسية التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بوزع عدد متزايد من المستشارين في مجال حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام واعتماد سياسة لحماية الأطفال توجهها إدارة عمليات حفظ

ينبغي أن تؤخذ في الحسبان بالكامل المعلومات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة في الميدان والحكومات المعنية. ومن شأن اتباع نهج تشاوري وتعاوني أن يكفل لجهودنا بأن تكون منسقة جدياً وتستند إلى معلومات موثوقة. إن انعدام الروح التعاونية قد تكون له عواقب وخيمة في الميدان وربما يلحق الضرر بنفس الأطفال الذين نريد حمايتهم.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل ألمانيا.

**السيد في (ألمانيا)** (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. وبوصفنا عضواً في فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، يسرنا أن نؤيد أيضاً البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة الأصدقاء.

أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن التقدير للأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة كوماراسوامي، على عملها المكرس وقيادتها في الدفع قدماً بهذه المسألة الهامة.

إن ألمانيا تعلق أهمية كبيرة على حماية حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح وهي أحد المانحين الرئيسيين في هذا المجال، على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف. ونرحب بأحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2010/181) ونؤيد تأييداً كاملاً جميع التوصيات الواردة فيه.

لكننا نعتقد بأنه كان بوسع مجلس الأمن أن يعزز إطار الأمم المتحدة لتوفير الحماية للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. ويتضمن تقرير الأمين العام توصيات قيمة في هذا الصدد. وأود أن أركز على ثلاث منها:

أولاً، في ما يتعلق بتعزيز مساءلة الجناة الممّنين، فإن أحدث تقرير للأمين العام يسمي ١٦ طرفاً من أطراف النزاع يجري إدراجها مراراً وتكراراً لمدة لا تقل عن خمس سنوات لارتكابها انتهاكات جسيمة وعدم امتثالها للأمم المتحدة.

المعني بالأطفال والتزاع المسلح لم يناقش المسألة إلا في عدد صغير من الاستنتاجات الصادرة في الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٠.

ونرى أن الهجمات على المدارس تستحق مكانا أكثر أهمية في جدول أعمال الفريق العامل، وأن تكون مرتكزة على معلومات معززة وقابلة للتحقق تقوم بجمعها آلية الرصد والإبلاغ. وفي المقابل فإن الآلية تحتاج إلى الموارد المناسبة للوفاء بولايتها. ومن الجدير أيضا التذكير بأن الهجمات على المدارس تشكل انتهاكا لاتفاقيتي لاهاي وجنيف، بما في ذلك بروتوكولاتها، وتعتبر عملا إجراميا. بموجب نظام روما الأساسي. لذلك، نحض جميع الدول على الامتثال للالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي. يمنع وقوع هذه الجرائم والمحكمة على شن الهجمات على المدارس والمرافق التعليمية بوصفها جرائم حرب.

وفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، توفر آلية الرصد والإبلاغ معلومات موثوقة عن الحالات المدرجة في المرفقين الأول والثاني من تقارير الأمين العام ذات الصلة. ونشيد بالمجلس لاتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، الذي وسع من نطاق آلية الرصد والإبلاغ لتشمل، فضلا عن الأطراف التي تعمل على تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، الأطراف التي ترتكب أعمال الاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي الجسيم، وأو الأطراف المسؤولة عن قتل وتشويه الأطفال. بيد أنه لكفالة توفير أفضل حماية ممكنة للأطفال، لا نزال نعتقد بأنه يجب إيلاء أهمية ماثلة لجميع الانتهاكات الست الجسيمة بوصفها زنادات للآلية.

إن المعاملة التفضيلية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في سائر النزاعات من الصعب أن تتماشى مع عالمية وترابط حقوق الإنسان ومبادئ القانون الإنساني الدولي. لذلك نشجع المجلس على الاستمرار في بلورة هذه الآلية

السلام وإدارة الدعم الميداني بشأن دمج الحماية وحقوق ورفاه الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

أما نقطتي الأخيرة، فأود أن أنضم إلى الأعضاء الآخرين في فريق الأصدقاء للمناشدة بتوفير الدعم الإداري للفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح، كما طُلب في القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، وكما يجري تقديمه حاليا للهيئات الفرعية الأخرى التابعة لمجلس الأمن.

أود أن أختتم كلمتي، بتكرار دعمنا الراسخ للأمين العام وممثلته الخاصة. وألمانيا تقف على أهبة الاستعداد للانضمام إلى جميع الذين يجهدون لتحسين حالة الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة في العالم أجمع.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة لممثل ليختنشتاين.

**السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية):**

بادئ ذي بدء، أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن الشكر لكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل كندا في وقت سابق من هذا اليوم، بالنيابة عن فريق الأصدقاء الأطفال في النزاعات المسلحة، غير أننا أيضا نود أن نتطرق إلى بضع نقاط خاصة بنا.

نرحب بتقرير الأمين العام (S/2010/181) الذي تبعث قراءته مرة أخرى على القلق، ونشيد بالمثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح وبمكتبها على عملهما المكرس لهذا الموضوع.

نشعر بالجزع إزاء الدراسة الجديدة التي قامت بها اليونيسكو والتي تكشف عن تصعيد عدد الهجمات المنهجية والمعتمدة على الطلاب والمدرسين ومباني المدارس في حالات النزاع. فالجهات الفاعلة من الدول وغير الدول على السواء ترتكب هذه الهجمات. وفي الوقت نفسه فإن الفريق العامل

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا.

وسعيا إلى أن تحري هذه المناقشة بطريقة سلسلة سأقرأ عليكم صيغة موجزة لبيان الاتحاد الأوروبي.

أود، أسوة ببقية المتكلمين، أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة. لقد كانت مشاركة وزيرة خارجية المكسيك دليلا على اهتمامها الشخصي بهذه المسألة الهامة، كما أنها تعكس العمل المكثف الذي قام به وفد المكسيك بقيادة السفير هيلر بوصفه رئيسا للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح.

كما أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، على جهودها الدؤوبة لصالح الأطفال المتأثرين بالتزاعات المسلحة، وأن أوجه تحية خاصة للسيدة مانجو غرونغ التي ألقت كلماتها القوية والمؤثرة الضوء على الواقع الذي نواجهه.

(تكلم بالإنكليزية)

كما يعلم المجلس، فإن مكافحة الآثار السلبية للتزاعات على الأطفال تحتل موقعا متميزا في جدول أعمال السياسة الخارجية والتنمية والمساعدة الإنسانية في الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، فإن الاتحاد الأوروبي داعم وشريك قوي للأمم المتحدة فيما يتعلق بتخطيط السياسات وتنفيذ الأنشطة. ويسعدني أن أعلن أن الاتحاد الأوروبي بصدد مراجعة مساهمته وزيادة تعزيزها بحيث نتمكن من تحسين استجابتنا للتحديات الراهنة ومساهماتنا في عمل الأمم المتحدة في هذا المجال.

والنظر، كخطوة مقبلة، في توسيع آلية الرصد والإبلاغ لتشمل الهجمات على المدارس.

تم إدراج ستة عشر طرفا في مرافق تقارير الأمين العام لأكثر من خمس سنوات. وفي رأينا أن الذين يرتكبون انتهاكات مستمرة يجب إخضاعهم إلى أقوى وأسرع إجراء من جانب المجلس. وينبغي أن تكمل التدابير التي يتخذها الفريق العامل بحق المتمادين في الانتهاكات تدابير إنفاذ فعالة، من قبيل الجزاءات، بما في ذلك، الحظر على الأسلحة، والحظر على المساعدة العسكرية، وفرض قيود على السفر. وندعو مجلس الأمن إلى أن يضمن مسألة تجنيد الأطفال واستخدامهم في ولايات لجان الجزاءات ذات الصلة.

إن أول إحاطة إعلامية للممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والتزاع المسلح، أمام اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية كانت خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وفي هذا السياق، تؤيد أي نهج يمكن من الاتصال المباشر بين مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام والجهات الفاعلة من غير الدول ذات الصلة بغية الإعداد لخطوة عمل يمكن أن تفضي في نهاية المطاف إلى حذف أسما بعض من أطراف النزاع من المرفق. وأخيرا، ينبغي لمجلس الأمن، وهو ينظر في أمر المتمادين في المخالفة، أن يتذكر أنه يملك صلاحية إحالة الحالات التي تمثل انتهاكا لحقوق الأطفال إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى سعادة السيد بيدرو سيرانو، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة بالنيابة.

**السيد سيرانو** (تكلم بالإسبانية): أود في البدء أن أعرب عن شكري على الدعوة التي وُجّهت إلى الاتحاد الأوروبي للمشاركة في هذه المناقشة.

يثير الاتحاد الأوروبي المسائل المتعلقة بحقوق الأطفال بصورة منتظمة في جميع الحوارات السياسية وعند مناقشة الاستراتيجيات القطرية مع البلدان الشريكة. كذلك نتعاون مع المجتمع المدني بشأن تلك المسائل ونسعى إلى الإسهام في منع تجنيد الأطفال وكفالة تسريحهم وإعادة دمجهم بدون شروط، كما نولي اهتماما خاصا لأوضاع الفتيات.

وعلاوة على ذلك، يستخدم الاتحاد الأوروبي آليات الإنذار المبكر والنُهُج المراعية لظروف النزاعات، والأدوات والإجراءات المالية المرنة لتوفير استجابة عاجلة للأطفال المحتاجين. كذلك قمنا بزيادة وعي موظفينا، في المقر كما على مستوى البلدان، بهذه المسائل. كما أن موظفينا يشاركون في جمع وتبادل المعلومات بشأن الحالة في البلدان المعنية. إن الأولوية التي نوليها في عملنا لبعض البلدان تنسق مع تلك التي حددها الأمم المتحدة.

إننا نرى، كما ترى الممثلة الخاصة، ضرورة تعميم حقوق الأطفال في إدارة الأزمات. لهذا، وفي إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، أعدنا قائمة مرجعية فيما يتعلق بدمج حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة في صلب عملية التخطيط لبعثات الاتحاد الأوروبي المعنية بإدارة الأزمات وتنفيذها. وكمثال لذلك، أشير إلى بعثتنا المعنية بإصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تشجع على إلحاق الأطفال بالمدارس.

يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل عدد من البرامج والمشاريع التي تساهم في حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وتعالج تلك البرامج والمشاريع المسائل المتعلقة بالوقاية، كما تستجيب لاحتياجات الفتيات وتعزز الإدماج الاجتماعي للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة وتسعى إلى جعل العدالة، وخدمات أخرى، في متناول الضحايا. وفي ذلك السياق، يعرب الاتحاد الأوروبي عن بالغ قلقه حيال

لقد تحقق تقدم كبير خلال العام الماضي، وأضُم صوتي إلى متكلمين كثيرين قبلي للترحيب بالقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) وتوسيع نطاق المعايير المؤدية إلى الإدراج في القوائم لتشمل قتل وتشويه الأطفال بجانب الاغتصاب والأنواع الأخرى من العنف الجنسي. إننا نتطلع إلى تنفيذ متصاعد للقرار، لا سيما الخطوات الرامية إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة على جمع وتحليل المعلومات. وفي هذا السياق، نتطلع إلى تعاون أوثق مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

إن الاتحاد الأوروبي يشكر الأمين العام على أحدث تقاريره (S/2010/181) والتوصيات الواردة فيه، ويرحب بما ورد فيه من تنبيه إلى مسألة المتمادين في المخالفة. كذلك نشيد بعمل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن وما توصل إليه من استنتاجات وتوصيات تخص بلدانا بعينها. ويقوم الاتحاد الأوروبي، عن طريق برامجه ومشاريعه، بتقديم دعم ملموس بغية تنفيذ تلك التوصيات.

علاوة على ذلك، نرحب بالخطوات الأولى التي اتخذت مؤخرا بهدف زيادة تبادل المعلومات مع لجان الجزاءات. ونود أن نحث على المزيد من ذلك التفاعل مع الممثلة الخاصة للأمين العام ولجان الجزاءات وأفرقة خبرائها والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. كذلك يحث الاتحاد الأوروبي مجلس الأمن على تضمين ولايات لجان الجزاءات، حيثما تدعو الضرورة، أحكاما خاصة تتعلق بانتهاك القانون الدولي الساري في حالة الأطفال وانتهاك القرارات المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة.

إن الاتحاد الأوروبي، تمشيا مع التزامه الراسخ بالقانون الدولي، يؤيد أيضا بقوة وفعالية الحملة التي تقودها الممثلة الخاصة من أجل التصديق عالميا على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

نائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ والسيدة غرونغ على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

يُشَمُّ وفدي الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح بهدف حماية الأطفال في حالات التزاع المسلح وتعزيز الاستجابة لمسألة الحماية. كما نشيد بالعمل والتقدم الكبيرين اللذين أُنجِزا بفضل تنفيذ توصيات أعضاء الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والتزاع المسلح الذي يرأسه وفدكم، سيدي الرئيس.

ونود أن نؤكد من جديد على أهمية التقرير الأول بشأن الأطفال المتأثرين بالتزاعات المسلحة، الوارد في الوثيقة A/51/306. وفي ذلك السياق، نلاحظ بارتياح أن ثمة تقدما ملحوظا قد أحرز منذ إصدار ذلك القرار في استحداث أطر لسياسات قانونية دولية تتعلق بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

لقد كان اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة نموذجا ذا مغزى للأعمال التي يقوم بها الأمين العام ومجلس الأمن والمجتمع الدولي، التي أدت إلى نتائج ملموسة من ضمنها توفير قدر أكبر من الحماية للأطفال في النزاعات المسلحة ومن الوعي بمعاناتهم. ويلاحظ وفدي أيضا أنه تم تضمين قرارات المجلس، مثل تلك المتعلقة ببعثات حفظ السلام، أجزاء مخصصة لحماية الأطفال. كما لاحظنا أيضا الأهمية البارزة التي يكتسبها آخر القرارات في هذا الشأن، أي القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) الذي صدر العام الماضي متابعة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، الداعية إلى رصد ما أحرز من تقدم وتقديم تقارير بذلك.

يشير الأمين العام في تقريره S/2010/181 الصادر في ١٣ نيسان/أبريل إلى أن مجلس الأمن مطالب أيضا، بموجب التوجيه الصادر عن إدارة عمليات حفظ السلام بشأن

ارتفاع عدد الهجمات التي تتعرض لها المؤسسات التعليمية ويحث مجلس الأمن على تناول هذه المشكلة في مداولاته القادمة.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي أيضا بضرورة التحقيق مع من يرتكبون انتهاكات خطيرة ضد الأطفال وتقديمهم للمحاكمة ومعاقبتهم. لقد أكدنا في مناسبات عديدة ضرورة بذل كل الجهود الممكنة لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب. ونود أن نذكر هنا بأن الأطفال يتمتعون بحماية خاصة في إطار نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وكما يعلم المجلس، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة قيام المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية الأخرى بأعمالها بفعالية.

سيقوم الاتحاد الأوروبي، كما ذكرت سالفًا، باستعراض استراتيجيته لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة بهدف موائمتها على نحو أفضل مع الاحتياجات الراهنة والمستجدات الدولية في هذا المجال. ولبلوغ تلك الغاية، نتطلع إلى التعاون الوثيق مع مكتب الممثلة الخاصة كوماناسوامي ومع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في الأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

**السيدة رولوميني** (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تعرب عن تقديرها لهذه الفرصة التي أتاحت لها للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة وهي مسألة تكتسي عندنا أهمية قصوى. كما نشكر السيدة كوماناسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح؛ والأمين العام المساعد السيد كهاري؛ والسيدة جونسون،

إن كفالة رفاه الأطفال لا تمثل حدثاً بل عملية معقدة وطويلة. وإلى جانب الظروف السياسية المحلية، ونظراً لأن صراعات عديدة لها أبعاد عابرة للحدود، فإن البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لها دور وتقع على عاتقها مسؤوليات متناسبة عن إيجاد الحلول لمسألة الأطفال المتأثرين بالصراع. وبينما يظل تسريح الأطفال من الجماعات المسلحة واحداً من الشواغل، فإن تقرير الأمين العام يفيدنا بأن بعض الأطفال الذين تم تسريحهم كثيراً ما يعودون إلى الانضمام إلى هذه الجماعات. بمحض إرادتهم من أجل الحصول على المرتبات وإعالة أسرهم.

ويرحب وفد بلدي بجهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة للتعهد بالمساعدة وبإعداد خطط عمل مقيدة زمنياً، وتتضمن تدابير لفحص الجماعات والقوات المسلحة، بالإضافة إلى إنشاء آليات وقاية لمنع تجنيد المزيد من الأطفال. بيد أن الأولوية هي لتسريح الأطفال من الجماعات المسلحة عبر استخدام آليات، مثل خطط العمل هذه، وتركيز اهتمام خاص على احتياجات الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة.

إن الاستثمار المستمر في الهياكل الأساسية في المجالين الصحي والاجتماعي، بالإضافة إلى التعليم والتدريب على المهارات، سيكفل إعادة إدماج الأطفال بنجاح في مجتمعاتهم وعدم تجنيدهم من جديد. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للفتيات اللواتي يجري استغلالهن من جانب الجماعات المسلحة. وتتطلب إعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بقوات مسلحة اهتماماً عاجلاً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر التمويل والموارد الكافية لمساعدة الجهود الوطنية لتطوير برامج ذات صلة وفعالة، من شأنها كفالة الاستدامة الطويلة الأجل والنجاح لتلك التدخلات.

بسياسات حماية الطفل، بالاستمرار في تضمين جميع بعثات حفظ السلام ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، وكذلك البعثات السياسية وبعثات بناء السلام، أحكاماً خاصة بحماية الأطفال تحديداً. كما أنه تابع بالحث على ضرورة إدراج شواغل حماية الأطفال في جميع هذه البعثات.

وتجدر الإشارة إلى التقدم المحرز في عدد من البلدان الخارجة من الصراع. ففي بوروندي، على سبيل المثال، تجدر الإشادة بالتقدم المحرز في المناقشات بشأن الإفراج عن الأطفال المرتبطين بقوات التحرير الوطنية، التي تتوجت بالإفراج الرسمي عن مجموعة من الأطفال في ٢ نيسان/أبريل، وذلك استجابة لإعلان المبعوثين الخاصين إلى منطقة البحيرات الكبرى والدعوات المستمرة من الأمم المتحدة والمديرية السياسية، بالإضافة إلى المبادرة الإقليمية.

بالرغم من هذه الإنجازات، ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به لحماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة. ويشعر وفد بلدي بالاستياء حيال حقيقة أن تجنيد الأطفال مستمر على صعيد العالم. ويجب أن نسلط الضوء أيضاً على عدم إحراز تقدم في تنفيذ أحكام القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن آليات الرصد والإبلاغ. ولا يزال الأطفال في وضع هش وهم يتأثرون سلباً بالصراعات المسلحة على الرغم من التطورات الإيجابية التي حصلت.

ولذا تشجع جنوب أفريقيا مجلس الأمن على مضاعفة جهوده وإيلاء اهتمام أكبر للتصدي لحنة هؤلاء الأطفال المتضررين. إننا نثيب بجميع الجماعات المسلحة المتورطة في تجنيد الأطفال وبالجماعات لأطراف في الصراعات أن تشارك في الحوار، وأن توافق على تنفيذ خطط عمل ملموسة وذات إطار زمني محدد، من أجل وقف ومنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، وفقاً لما ورد في تقرير الأمين العام.

الدول قد سنت تشريعات جديدة لمنع وحظر الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وأن عددا أكبر من أطراف الصراع المسلح أصبح الآن يشارك في وضع خطط العمل لتسريح الأطفال من صفوفه ومن أجل إنهاء تجنيد واستخدام الأطفال الجنود.

بيد أن وفد بلدي ما زال يساوره القلق العميق حيال استمرار الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال من جانب العديد من أطراف الصراع، ويساوره القلق، بالقدر نفسه، حيال العدد الكبير للضحايا المدنيين، بمن فيهم الأطفال، أثناء العمليات العسكرية في عدد من أجزاء العالم. إننا نشعر بالاستياء إزاء تزايد الأعمال العدائية ضد القائمين على أعمال المعونة الإنسانية في أكثر من بلد مزقته الحرب، مما يقحم السكان المدنيين - والأطفال، في المقام الأول - في ظروف معيشية بالغة الصعوبة.

إننا ندين كل هذه الأعمال ونهيب بجميع الأطراف المعنية أن تمتثل لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي. ونضم صوتنا إلى النداء الموجه إلى مجلس الأمن بأن يكفل مواصلة إدماج الأحكام المحددة لحماية الأطفال في جميع عمليات حفظ السلام ذات الصلة، وإدماج شواغل حماية الأطفال في إجراءات وعمليات تخطيط البعثات، حسبما يكون مناسباً. ونحن نرى أن شواغل حماية الأطفال ينبغي أن تنعكس باستمرار في عمليات واتفاقات السلام، وأن احتياجات الأطفال الخاصة ينبغي أن تدرج في تخطيط وتمويل مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

إننا ننوه بعمل آلية الرصد والإبلاغ الضرورية من أجل أن نكون على دراية بالتطورات الجارية في الميدان. وفي الوقت ذاته، نرى أن هناك حاجة إلى توخي المزيد من الحذر في اختيار حالات معينة للإشارة إليها في تقرير الأمين العام، مع مراعاة نطاق التقرير وفقا للولاية المنصوص عليها في

وتدعم جنوب أفريقيا الحوار وتعزيز التعاون الدولي لتشجيع الأطراف المترددة على الامتثال، نصا وروحا، لتلك الصكوك الدولية التي توفر أبسط وأنسب الحماية لحقوق الأطفال في حالات الصراع. إن تجنيد واستخدام الأطفال في الصراع المسلح لا يمثل مجرد إهانة للقيم الإنسانية، بل يمثل أيضا عائقا طويلا للأمد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولبناء الدولة والوثاق الاجتماعي.

أخيرا، يؤيد وفد بلدي اعتماد مشروع البيان الرئاسي في ختام هذه الجلسة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

**السيد بوي ثي غيانغ (فييت نام):** تكلم بالإنكليزية: أود أن أهنيء المكسيك على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. وأشكر الرئاسة المكسيكية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام والعزيز على قلوبنا. وأشكر الأمين العام بان كي - مون على تقريره الوارد في الوثيقة S/2010/181، والممثلة الخاصة كوماناسوامي على إحاطتها الإعلامية أمام المجلس.

إننا نقدر جهود كيانات الأمم المتحدة، التي بذلتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لحماية الأطفال من الانتهاكات في الصراعات المسلحة، لا سيما من خلال الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، ودمج سياسات حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام، وتعزيز تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى الصعيد الوطني، يسعدنا أن نلاحظ أن ١٣١ بلدا قد صادقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في الصراع المسلح، وأن نجاحا كبيرا قد أحرز في إدماج أهداف حقوق الأطفال وحماية الأطفال في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، وأن العديد من

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثلة إسرائيل.

**السيدة شاليف** (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ وفد المكسيك على إدارته لأعمال المجلس هذا الشهر، وأن أشكره على عقد هذه المناقشة الهامة جدا. وأود أيضا أن أشكر معالي وزيرة الخارجية باتريشيا إسبينوزا كانتيانو على حضورها هنا في وقت سابق اليوم. وأشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة رادريكا كوماراسوامي، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد أتول كهاري، ونائبة المدير التنفيذي لليونيسيف، السيدة هيلده جونسون، على بيانهم الزاخرة بالمعلومات والتزامهم بهذه المسألة الهامة.

وأود أيضا أن أشيد بالفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح على عمله الهام وبالممثل الدائم للمكسيك على قيادته القديرة بوصفه رئيس الفريق العامل. وأخيرا، أود أيضا أن أقدم شكري الشخصي للسيدة مانجو غورونغ على مخاطباتها هذا المجلس وتقاسم تجربتها معنا. إن شهادتها تنبهنا جميعا إلى ضرورة العمل بحزم بشأن مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة.

ومنذ آخر مناقشة أجراها المجلس بشأن هذه المسألة، أحرز تقدم كبير في حماية الأطفال في حالات التراع المسلح، بما في ذلك اتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، وتوسيع نطاق مرفقات تقارير الأمين العام. بالإضافة إلى ذلك، وللمرة الأولى، يعكف ممثل خاص معني بالعنف الجنسي في حالات التراع على تنسيق أنشطة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ويبرز التقرير الأخير للأمين العام (S/2010/181) التقدم المحرز في مجالات أخرى، كذلك. في كل منطقة تقريبا حيث يوجد متضررون من الصراع، أفرج عن عشرات ومئات وحتى آلاف من الأطفال المجندين في الجماعات

القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩). ومن الضروري أن تؤدي الآلية عملها بمشاركة وتعاون الحكومات الوطنية وأن تكون جميع الإجراءات المتخذة من جانب كيانات الأمم المتحدة، في إطار هذه الآلية، مصممة لدعم وتكميل دور الحكومات الوطنية، عند الاقتضاء. وينبغي كذلك تعزيز التشاور مع الدول الأعضاء أثناء إعداد التقارير بغية التأكد من أن المعلومات الواردة فيها منقحة ومحيدة وموثوق بها ويمكن التحقق منها.

وأود أن أكرر التأكيد على رأي فييت نام بأن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها المدنيين في الصراعات المسلحة، بمن فيهم الأطفال. ولذلك ينبغي أن يتم الاتصال بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الدول بالتعاون مع الحكومات المعنية بغية تجنب الحكم المسبق الممكن على إعطاء مركز سياسي وقانوني لتلك الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية بصفة خاصة.

وعلاوة على ذلك ينبغي لحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح أن تكون دائما جزءا لا يتجزأ من استراتيجية أوسع نطاقا لمنع نشوب الصراعات واستجابة تعالج الجوع والفقر، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأود أيضا أن أؤكد على التعاون الذي لا غنى عنه من هيئات الأمم المتحدة في التنفيذ الناجح لاستراتيجية من هذا القبيل. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان كفالة توثيق وزيادة فعالية التنسيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك فيما بين بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى.

ولئن كنا نأمل في تحقيق السلام ونعمل نحو إحلاله، فإن منطقتنا لا تزال مليئة بالتهديدات الخطيرة ضد الأطفال من الإرهابيين والمتطرفين. ونرحب بذكر الأطفال الإسرائيليين الذين سقطوا ضحايا للنزاع المسلح - وهو واقع مخزن اضطّر الأطفال الإسرائيليون للتعايش معه. كما نحيط علما بحالات استغلال الأطفال واستخدامهم كدروع بشرية من جانب حكام حماس الإرهابيين في غزة. وبالنظر إلى وفرة البيانات والوثائق لهذه الحوادث، فنحن نشجع بقوة أن تزيد التقارير المقبلة للممثلة الخاصة من التوسع في هذا الجانب، بدلا من الإشارة إليه إشارة عابرة.

ووقعت إحدى هذه الحوادث المؤثرة جيدا قبل أسابيع قليلة تحديدا عندما هاجم حوالي ٣٠ مسلحا المرافق الترفيهية المخصصة لاستخدام الأطفال والتابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) وأضرمو النيران فيها. ولم يؤد الهجوم إلى تقويض أعمال أونروا وإلى تنديد الأمين العام به فحسب، ولكن وفقا لمدير عمليات أونروا في غزة فقد كان "هجومًا على سعادة الأطفال" أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، تتمثل إحدى الممارسات البغيضة لحماس في جمع المدنيين - خاصة الأطفال - في الموقع الذي ينتظر أن تشن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي هجوما على الإرهابيين أو مرافق الأسلحة فيه، وهي تعلم أن إسرائيل ستمتنع عن مهاجمة المدنيين عمدا.

ولئن كانت الحوادث التي وصفتها من فوري تتطلب اهتمام هذا المجلس، فيجب أيضا أن يعالج السياق الأوسع نطاقا حيث يستخدم الإرهابيون الأطفال في الصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد، فإن تحريض الأطفال ليس أقل خطرا من الإرهاب، حيث إن ثقافة الكراهية تشعل جذوة الصراع. ولأكن واضحة - إن تحريض الأطفال اليوم يزودهم بالأساس ليصبحوا إرهابيين الغد.

المسلحة. وفي حالات كثيرة أخرى، وضعت خطط عمل وينبغي أن تنفذ دون تأخير.

ولسوء الحظ، يضيع وقت ثمين بالنسبة لمئات الآلاف الذين ما زالوا عالقين في شرك الجماعات المسلحة. ويجب على جميع الذين يستغلون القاصرين في النزاعات المسلحة الكف عن هذه الممارسات والإفراج الفوري عن الأطفال في صفوفها. ونحث على المزيد من الدعم الدولي المتواصل للجهود الرامية إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بحيث يمكن للأطفال أن يأملوا في مستقبل خارج القتال. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لزيادة نشر المستشارين في مجال حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام أن تكون بمثابة أداة إضافية للرصد والدفاع عن مصالح الأطفال.

وتتابع إسرائيل باهتمام العمل الهام الذي تقوم به السيدة رادريكا كوما راسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. إن الاهتمام الذي توليه للأطفال في حالات محددة من الصراع، وكذلك الاهتمام الذي يديه الفريق العامل التابع لمجلس الأمن من خلال تقاريره ومراسلاته، قد يكبح جماح أفضع الممارسات التي تقوم بها الجماعات المسلحة.

ونلاحظ الإشارة في تقرير الأمين العام إلى قلق إسرائيل من أنه ينبغي توفير مزيد من المعلومات من أجل تمكين السلطات المختصة من التحقيق والرد موضوعيا، حيثما كان ذلك مناسبا. ومع ذلك، فإن استمرار الاعتماد على ادعاءات تفتقر إلى تفاصيل تدعمها لا يزال يقوض مصداقية التقرير. ولذلك، نحث مكتب الممثلة الخاصة على إعطاء مزيد من الاهتمام للعملية القيمة جدا المتمثلة في التوثيق والتدقيق بعناية في مختلف مصادر المعلومات التي يتلقاها ويستخدمها في تقاريره، ولا سيما الجوانب التي تعتمد اعتمادا كبيرا على ادعاءات غير مثبتة.

للممثلة الخاصة كوماناسوامي على التزامها بالدفاع عن حقوق الأطفال الذين يقعون ضحايا التزاعات المسلحة وتعزيز تلك الحقوق.

إن إيطاليا إذ تأخذ الكلمة فإنها تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. ونحن نؤيد أيضا التعليقات التي أدلى بها ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الأطفال المتضررين بالتزاع المسلح، التي تنتمي إيطاليا إلى عضويتها.

تمثل حماية حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة إحدى أولويات السياسة الخارجية لإيطاليا. وخلال عضويتنا في مجلس الأمن في فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، اقترحنا إدراج أحكام لحماية الطفل في ولايات بعثات الأمم المتحدة. ويسعدنا أن هذا قد أصبح ممارسة عادية، ونحن نشجع المجلس على الاستمرار في ضمان إدراج هذه الأحكام في جميع ولايات بعثات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، وقبل فترة لا تزيد على عام واحد، نظمنا في روما مؤتمرا دوليا بالتعاون مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمة غير الحكومية إنقاذ الطفولة. وكان من بين المشاركين عدد من الجنود الأطفال السابقين ومن المناصرين الشباب للقضية من شبكة الشباب المتأثرين بالحرب. ولا يسعني إلا أن أشدد على أهمية الاستماع بعناية إلى أصوات من مروا بهذه التجربة المروعة - كما نفعل اليوم.

وأخيرا، فإن إيطاليا تمول عدة مشاريع في بلدان مختلفة تستهدف حالات الصراع وحالات ما بعد انتهاء الصراع مع التركيز على الأطفال بصفة خاصة. كما ندعم برامج إعادة التأهيل والتثقيف من خلال اليونيسيف وغيرها من هيئات الأمم المتحدة.

وبناء على ذلك، من واجب المجتمع الدولي منع هذا التحريض في المدارس والمخيمات ودور العبادة ووسائل الإعلام والأماكن الأخرى. وعلم الكثير من الأطفال في جميع أنحاء المنطقة، وخاصة جيل بعد جيل من الأطفال الفلسطينيين، أن ينكروا شرعية إسرائيل وأن يكرهوا اليهود ويقتلوهم. ولا يمثل هذا التحريض سوى عنصر واحد فحسب من جهود حيثة يبذلها الكثيرون في المنطقة ليتشرب الأطفال فكرة حمل السلاح.

وعلى الرغم من وجود أمثلة كثيرة، فلن أذكر للمجلس سوى مثل واحد. إذ يقرأ المرء في مجلة من مجلات حماس للأطفال

”يا مسجدا الأقصى سنعود فنحن جنود دين الله... وسنفرح بالنصر وقتل اليهود بحمد السيف“.

ونحن نميل إلى تركيز طاقاتنا في المقام الأول على تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال الحربية. ولا يقل عن ذلك أهمية أن نعالج بفعالية وبصورة أكثر شمولية غسل أدمغة الأطفال الذين يجري تعليمهم تمجيد الإرهاب والشهادة ومعاداة السامية. وللأسف، يتم تدريس الكراهية والعنف للأطفال. ومع ذلك، يمكننا - بل يجب علينا - تقويض تدريس هذا الطرق المدمرة لكي يصبح جميع الأطفال أعضاء مساهمين في مجتمع عالمي متسامح.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

**السيد راغابلي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر الرئاسة المكسيكية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتزاع المسلح، وهو موضوع تشارك إيطاليا في تناوله على نحو مكثف. وأود أيضا أن أشيد بالسفير هيلر على قيادته القيمة لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح. وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري العميق

**السيد رودريغيز (بيرو)** (تكلم بالإسبانية): أرحب بمبادرة عقد هذه المناقشة المفتوحة حول مسألة ذات أهمية كبيرة لبلدي ألا وهي: اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وأعرب عن امتناني للسيدة راديك كوماراسوامي والسيد أتول كهاري والسيدة هيلده فرايورد جونسون على إحاطتهم الإعلامية. ومن المناسب تماما أن أنوه بشكل خاص بالشهادة الجريئة التي قدمتها السيدة مانجو غورونغ.

لقد أيد بلدي اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، الذي مثل بلا شك تقدما مهما في حماية الأطفال في الصراع المسلح. فقد مكن الأمين العام من أن يدرج في مرافق تقاريره أسماء الأطراف التي ترتكب أعمال العنف الجنسي أو القتل أو التشويه بحق الأطفال في الصراع المسلح. ولكن ثمة حاجة إلى المزيد من العمل لكفالة تنفيذ القرار على نحو السليم. وفي هذا الصدد، من الضروري بناء قدرة هيئات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها وبعثاتها على تنفيذ مهام وولايات جديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض حوادث العنف الجنسي المرتكب بحق الأطفال لا يعبر، كما يبين الأمين العام في تقريره، عن العمق الحقيقي لتلك الممارسة ونطاقها؛ وإنما يجسد بالأحرى التحديات التي تواجه جمع المعلومات بشأن تلك المسألة والتحقق منها. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري النظر في إنشاء آليات تمكن هيئات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها لجان الجزاءات المختلفة التابعة لمجلس الأمن والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، من تبادل معلومات موثوقة حول أعمال العنف الجنسي بهدف اتخاذ خطوات للحد من تلك الآفة ومكافحتها. وتوافر الإدارة السياسية لدى الأطراف ضروري لتنفيذ القرار ١٨٨١ (٢٠٠٩) على النحو السليم. ومن ثم، يجب على الأطراف الالتزام بوضع سياسات تقوم على عدم التسامح مطلقا للتصدي للعنف الجنسي ومكافحة قتل الأطفال وتشويههم.

وترحب إيطاليا بتقرير الأمين العام (S/2010/181) وتؤيد توصياته بقوة. وتشارك الوفود الأخرى دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير أقوى ضد الممّنّين في انتهاكاتهم. والإفلات من العقاب مشكلة خطيرة حقا. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المحكمة الجنائية الدولية يتعين أن تقوم بدور رئيسي. ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح بحث سبل إقامة تعاون عملي مع المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب.

كما نولي أهمية كبيرة لخطط العمل ونرحب بتوقيع وتنفيذ خطط تؤدي إلى إطلاق سراح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم.

ويضطلع المستشارون في مجال حماية الأطفال العاملون في بعثات الأمم المتحدة بمهام أساسية، بما في ذلك التدريب. وتوفير تدريب كاف في مجال حماية الأطفال من بين الأولويات الرئيسية المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تنظر إيطاليا في دعم مبادرة جديدة لإدارة عمليات حفظ السلام، بالتعاون مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح واليونسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة، لوضع برنامج شامل ومنهجي لتدريب جميع حفظة السلام بشأن حماية الأطفال وحقوق الطفل. ونأمل أن يهتم مانجون آخرون بدعم هذا المشروع الاستراتيجي.

وأختم بياني بالإعراب عن دعمنا القوي لحملة الأمم المتحدة من أجل التصديق العالمي على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل. وسيكون ذلك تجسيدا لتصميمنا على إنهاء أسوأ الانتهاكات لحقوق الطفل، التي تشكل أيضا تهديدا خطيرا لاستقرار مجتمعاتنا ورفاهها.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

منح الفريق الدعم الإداري والفني الملائم لتمكينه من الاضطلاع بمهامه.

وأود كذلك أن أنوه بالعمل المتفاني الذي تضطلع به السيدة رادىكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزعاع المسلح، والعمل الهام لليونيسيف ولجنة حقوق الطفل وغيرها من الكيانات ذات الصلة. وندعو الدول وجميع أطراف الصراع إلى التعاون مع هذه الكيانات.

إننا نملك إطارا قانونيا عريضا لمكافحة استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة وحمايتهم وكفالة سلامتهم في أوقات العنف. ورفاهة الأطفال تتوقف على شعور الدول بالمسؤولية وإرادتها السياسية في الامتثال للالتزاماتها.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

**السيد هرنانديز - ميليان (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):** تؤيد كوستاريكا، بصفتها الوطنية، البيان الذي أدلى به ممثل كندا نيابة عن مجموعة أصدقاء الأطفال والتزعاع المسلح.

وتتشرف كوستاريكا بأن تتكلم اليوم بصفتها رئيسة شبكة الأمن البشري والنيابة عن الأعضاء التاليين في الشبكة: الأردن، أيرلندا، تايلند، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، كندا، كوستاريكا، مالي، النرويج، النمسا، اليونان وجنوب أفريقيا بصفة مراقب.

ونود أن نشكر المكسيك على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الأطفال والتزعاع المسلح، وهي واحدة من المسائل ذات الأولوية لشبكة الأمن البشري منذ إنشائها. وكان حضور السيدة باتريشيا إسبينوزا كانتيانو، وزيرة خارجية المكسيك، هذا الصباح تعبيراً خاصاً عن أهمية المسألة. كما نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية

وفي غضون ذلك، فإن تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) يجب أن يستمر، ولا سيما بخصوص إعداد خطط عمل محددة وذات جداول زمنية لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة. ويشير تقرير الأمين العام إلى إحراز تقدم بهذا الخصوص ومن المهم بشكل حيوي أن يستمر تدفق التبرعات لكفالة استدامة هذه البرامج ليتسنى الاستمرار في إعادة تأهيل الجنود الأطفال السابقين وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

ومما يدعو إلى القلق أن نقرأ في تقرير الأمين العام عن إفلات مرتكبي هذه الجرائم الشنيعة بحق الأطفال من العقاب. ويرجع هذا جزئياً إلى عدم توافر الإرادة السياسية، وكذلك إلى هشاشة النظم القانونية والقضائية وإلى نقص الموارد والخبرات اللازمة لإجراء التحقيقات. ومن ثم، يرى وفد بيرو أن البعثات الميدانية للأمم المتحدة ينبغي لها القيام بدور رئيسي بالتركيز في جهودها على تعزيز النظم القانونية والقضائية للبلدان الخارجة من الصراع وعلى دعم الإصلاح التشريعي وتدريب العاملين في مجال إنفاذ القانون.

كما يعتقد بلدي أن لجنة بناء السلام يجب أن تدرج مسألة الأطفال المتضررين من الصراع المسلح في خططها وبرامجها للإنعاش والتعمير. وينبغي للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة أن يأخذ في الحسبان التجارب الناجحة في إعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعد انتهاء الصراع.

ويجسد إنشاء الفريق العامل المعني بالأطفال والتزعاع المسلح - وهنا أثنى على العمل الممتاز للمكسيك في رئاسته - التزام مجلس الأمن بحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح. ومن ثم، وعملاً بالقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، ينبغي

فعالية عمل الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة كانت محدودة بسبب العدد المنخفض للحالات التي نفذت فيها خطط العمل بفعالية بعد توقيعها؛ وانعدام المتابعة المنهجية لتوصيات الفريق العامل؛ وعدم اتخاذ إجراءات حاسمة ضد المداومين على الانتهاكات، والافتقار لتدابير المساءلة لمكافحة الإفلات من العقاب؛ وعدم كفاية التمويل لبرامج مستدامة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك الحماية الاجتماعية للأطفال الذين كانوا مرتبطين بقوات أو جماعات مسلحة.

وبغية التصدي لهذه التحديات، ترى شبكة الأمن البشري أن خطط العمل من بين أهم الآليات لتحقيق نتائج ملموسة وأنها أداة أساسية لوقف تجنيد الأطفال. وفي إطار عملية الرفع من القائمة، ينبغي تكييف العناصر الرئيسية لخطط العمل هذه مع المتطلبات الجديدة المنصوص عليها في القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بغية الاستجابة بفعالية أكبر للانتهاكات الأخرى ضد الأطفال، مثل القتل والتشويه والعنف الجنسي.

ومن المهم أن تُكمل خطط العمل هذه باستجابة برنامجية قوية لدعم الحكومات في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية التي تشمل المنع في إطار نهج متعدد القطاعات لمساعدة وحماية الأطفال الذين كانوا مرتبطين بقوات وجماعات مسلحة، ولا سيما كفالة حصولهم على الرعاية الطبية والدعم النفسي والنفسي الاجتماعي والمساعدة القانونية والتعليم وإعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي المستدام. ولا بد من أن تركز تدابير المساعدة على منع تميشهم ووصمهم وعلى تيسير إعادة إدماجهم الاجتماعي. وفضلا عن ذلك، يكتسي وضع هيكل تمويل أكثر استقرارا وطويل الأجل لتلبية كل عناصر خطط العمل وتنفيذ برامج مستمرة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أهمية حاسمة لمنع إعادة التجنيد وتكرار الانتهاكات الأخرى.

بالأطفال والتزاع المسلح على عرضها التقرير السنوي للأمين العام (S/2010/181). كما نتوجه بالشكر إلى ممثلي اليونيسيف وإدارة عمليات حفظ السلام وكذلك إلى الضيفة الخاصة للمجلس، السيدة مانجو غورونغ، على إسهاماتهم القيمة في المناقشة.

ونعتقد أن المعلومات التي قدمت بشأن المعايير والإجراءات المستخدمة لإدراج أسماء أطراف الصراع المسلح في مرافق التقارير ورفعها منها خطوة هامة على طريق المزيد من الوضوح والموضوعية والشفافية والمساءلة في عمل مجلس الأمن المتعلق بحماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

ونرحب بما بذل من جهود وما أحرز من تقدم في أجزاء مختلفة من العالم للتصدي للانتهاكات الستة الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. إن تعزيز مجلس الأمن لإطاره المعني بالحماية في كل قراراته ذات الصلة - وخاصة آخر قرار اتخذ بشأن هذه المسألة، القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) - والجهود الجارية في الجمعية العامة والأجهزة الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، مؤشر واضح على الالتزام.

كما ننوّه بالاتجاه الإيجابي صوب تعميم حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وحقوقهم ورفاههم في بعض بعثات الأمم المتحدة في الميدان. ونشجع الإدارات المعنية في الأمانة العامة المسؤولة عن تقديم الدعم في الميدان، وخاصة إدارة عمليات حفظ السلام، إدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام، على العمل معا عن كثب لكفالة اتباع نهج منهجي ومتسق بدرجة أكبر في كل البعثات الميدانية. كما يمكن أن يسهم تعيين المزيد من المستشارين في مجال حماية الأطفال في تحقيق هذه الغاية.

وما برحنا نواجه تحديات جسام في التصدي للمسائل التي تؤثر على الأطفال في النزاعات المسلحة. إن

**السيد ميكيتش (كرواتيا)** (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أشكر رئاسة المكسيك لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى عملها المتفاني بشأن مسألة الأطفال والتزاع المسلح. وتود كرواتيا أن تغتنم هذه الفرصة لتعيد تأكيد دعمها لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، السيدة رادىكا كوماراسوامي، والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح.

تؤيد كرواتيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الاتحاد الأوروبي وممثل كندا باسم مجموعة الأصدقاء من أجل الأطفال والتزاع المسلح.

لقد أسهمت كرواتيا، بصفقتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، في اتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩). ويسعد كرواتيا إدراج الأطراف في النزاعات المسلحة التي تشارك في أنماط القتل والتشويه و/أو الاعتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى ضد الأطفال، قد أدرجت في مرفقي تقرير الأمين العام S/2010/181. وتود كرواتيا أن ترى، في تقارير الأمين العام في المستقبل، تعزيز قدرات آلية الرصد والإبلاغ بغية تنفيذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

وترحب كرواتيا بتقرير الأمين العام وتوصياته، التي من شأن تنفيذها الدقيق أن يغير بدرجة كبيرة حياة هؤلاء الأطفال. كما ترحب كرواتيا بالتقدم الذي أحرزته عدة أطراف في النزاعات المسلحة للإفراج عن الأطفال، والتصدي لإفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة من العقاب، واتخاذ إجراءات لمنع الاعتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى ضد الأطفال، كما ورد في تقرير الأمين العام. لكننا، نبقى قلقين قلقا بالغاً إزاء عدم امتثال أطراف كثيرة في النزاعات

ويجب أن تمتنع كل الأطراف في الصراعات في كل الظروف عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاع المسلح والتغاضي عنها. إن الالتزام الحقيقي للقادة المدنيين والعسكريين ومبدأ مسؤولية القيادة أساسيان لتعزيز مساءلة كل مرتكبي الانتهاكات الجسيمة. بموجب المعايير المتفق عليها دولياً. كما يمكن أن يكون للدور التكميلي لآليات العدالة الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية والآليات الأخرى، دور مهم في دعم الجهود الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب، حسب الاقتضاء. وينبغي النظر في الوسائل الموجهة والفعالة لكفالة الامتثال، وخاصة ضد المداومين على ارتكاب الانتهاكات الجسيمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يحسن مجلس الأمن إيصال المعلومات وتبادلها بين أجهزته الفرعية بغية كفالة نهج أكثر اتساقاً.

وأخيراً، ترى شبكة الأمن البشري أنه من المهم إجراء متابعة منهجية لتوصيات الفريق العامل، بما في ذلك تقارير الممثلة الخاصة. وينبغي أن تمثل الاستنتاجات المتفق عليها مؤشرات على التقدم المحرز في التقييمات المتعاقبة لكل حالة تشمل الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، نرى أيضاً أن الدعم الإداري للفريق العامل ضروري. ويمكن أن يساعد هذا في منهجة المعلومات وتقوية الذاكرة التاريخية وتيسير التقييم وتحديد الاتجاهات والأنماط لتعزيز رؤية أكثر استراتيجية وإيجاد حلول لكل حالة تنطوي على الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وأخيراً وليس آخراً، من شأن استخدام مجموعة الأدوات بكفاءة، خاصة القيام بزيارات ميدانية، أن يساعد أيضاً في تعزيز متابعة الفريق العامل.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

حماية الأطفال لدى إدارة عمليات حفظ السلام. وتعتقد كرواتيا اعتقاداً قوياً أن الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال ينبغي أن تراعى في جميع عمليات التخطيط للبعثات، فضلاً عن التقارير المرفوعة إلى المجلس.

وبناء على كل ما ذكرته، تحت كرواتيا الدول الأعضاء المعنية والأطراف من غير الدول على تلبية الشواغل المتعلقة بالأطفال في عمليات السلام واتفاقات السلام. وهذا سيعطي الأولوية للمسائل المتصلة بالأطفال في إطار تعزيز السلام وبناء السلام بعد الصراع.

وكرواتيا، بوصفها عضواً في مجلس الأمن، أسهمت في مناقشات سابقة بشأن المسألة ذاتها، مع تركيز واضح على استئصال هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان. ويتعين على مجلس الأمن أن يجد سبيلاً للاتفاق على تدابير هادفة أو تدابير صارمة أخرى ضد الممّنين في ارتكاب انتهاكات خطيرة في حق الأطفال؛ وإلاّ فإن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء ستواجه بالمسائل نفسها عاماً تلو الآخر. وما زلنا نرى لعقد من الزمن تقريباً الأسماء ذاتها في القوائم المرفقة بتقارير الأمين العام، ونجد أن الحالة غير مقبولة.

وتعتقد كرواتيا أن مجلس الأمن باستطاعته أن يعمل على نحو أكثر منهجية وأشدّ إلحاحاً كجزء من ولايته المتعلقة بالسلام والأمن، مستخدماً جميع صلاحياته لكفالة ألا يكون هناك المزيد من الانتهاكات ضد الأطفال في الصراع المسلح. واسمحوا لي بأن أؤكد للمجلس على أن جمهورية كرواتيا ما زالت ملتزمة بهذه المسألة الهامة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين.

**السيد أرغويلو** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نود أن نبدأ بالإعراب عن تقديرنا لمبادرة الرئاسة المكسيكية لمجلس الأمن إلى تنظيم هذه المناقشة، وأن نثنيها على عملها

المسلحة بخطط العمل الموقعة وباستنتاجات وتوصيات الفريق العامل التابع للمجلس.

إن تنفيذ خطط عمل ملموسة ومحددة زمنياً واتخاذ إجراءات ضد أي طرف لا يمثل لوقف تجنيد الأطفال، وارتكاب جرائم القتل والتشويه والاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى ضد الأطفال. ومن المهم أن يضع مجلس الأمن خطة لمتابعة تنفيذ خطط العمل والتقدم المحرز. ومن المهم أيضاً أن تسمح الدول الأعضاء المعنية بالاتصالات بين الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة من غير الدول.

وتشجع كرواتيا المجلس على إدراج تجنيد واستخدام الأطفال والاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى ضد الأطفال في ولايات لجان الجزاءات المعنية. كما نود أن نشجع المجلس على كفالة دعوة الممثلة الخاصة بانتظام لتقديم إحاطات إعلامية للجان الجزاءات. وينبغي، في البلدان التي لا ترغب نظام العدالة الوطنية فيها في محاكمة مقترفي هذه الانتهاكات الذين حددت هويتهم أو غير قادر على ذلك، ينبغي أن ينظر مجلس الأمن في إحالة قضاياهم إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويمكن استخدام هذه التدابير بفعالية لإرغام المداومين على ارتكاب الانتهاكات المدرجين في التقارير السنوية للأمين العام على التوقف أخيراً عن ممارساتهم البشعة.

وتعلق كرواتيا أهمية كبرى على الفقرة ١١ من القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بشأن إدراج أحكام خاصة لحماية الأطفال في جميع ولايات الأمم المتحدة ذات الصلة بحفظ السلام وبناء السلام، والولايات السياسية. وبغية التصدي على نحو أفعل للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، تشجع كرواتيا المجلس على مطالبة الأطراف المذكورة في تقرير الأمين العام بالعمل مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وترحب كرواتيا بتنفيذ الأمر التوجيهي الجديد في سياسة

الذين تلقوا التدريب العسكري وصولاً إلى عام ٢٠٠٩ أصبحوا جزءاً من الاحتياطيين العسكريين في البلد. وبما أن قرار الحصول على هذا التعليم والتحول إلى احتياطيين عائد إلى الأهل، فإن وزارة الدفاع ستنفذ اعتباراً من هذا العام أمر التصديق على هذا القرار أو رفضه من جانب الفتيات والفتيان المعنيين، وسيعمل به لدى بلوغهم سن الثامنة عشرة.

وتشير التقارير الميدانية إلى إحراز تقدم هام في تنفيذ القرارات ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، مثل إنجاز خطط عمل من جانب دول وأطراف في الصراع، واتخاذ تدابير ملموسة أخرى من قبيل السماح للأطفال بالمعالجة النفسية - الاجتماعية، وإعادة إدماج وإعادة إرساء الحقوق. من جانب آخر، لا يزال الوضع العالمي يوحى بالهلاك، وحالات تجنيد الأطفال وأشكال المغالاة في العنف ضد الأطفال، بما في ذلك تقطيع الأوصال والعنف الجنسي ما زالت قائمة. وهذه الأمور تستدعي صون الآليات وتعزيزها لتعمل على مواجهة هذه المسألة بنشاط. ويجب على الأطراف مواصلة الحوار مع آليات الأمم المتحدة وإحراز تقدم في وضع خطط عمل وتنفيذها الكامل تحقيقاً لذلك الغرض.

ليس ثمة حجة مقبولة يمكن أن تساق لتبرير الهجمات المقيتة ضد أشد الناس ضعفاً من الفتية والفتيات، الذين يفتقرون إلى الأمان حتى داخل مدارسهم. فعلى الحكومات ومختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الممثلة الخاصة في عملها لتنفيذ الولايات الواردة في قرارات العام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ عن طريق توفير المعلومات الضرورية، والتعاون، وإمكانية الوصول. من جانب آخر، نعتقد أن على مجلس الأمن أن يواصل إدراج ولاية محددة تتعلق بهذه المسألة في جميع بعثات حفظ السلام وبناء السلام أو البعثات السياسية، وأن يضمّن مستشارين محددين.

والتزامها بهذه المسألة بوصفها رئيسة الفريق العامل المعني بالتراع والصراع المسلح.

لقد قدمت الأرجنتين مؤخراً تقريرها إلى لجنة حقوق الطفل، وذكرت فيه بصورة خاصة تنفيذها للبروتوكول الاختياري ذي الصلة الذي صدّق عليه بلدنا في عام ٢٠٠٢. ونشارك في الدعوة إلى التصديق العاجل على البروتوكول بغرض إضفاء الطابع العالمي عليه.

ونود أن نشدد على أنه لا يوجد أطفال تحت الثامنة عشرة من عمرهم في صفوف القوات المسلحة في جمهورية الأرجنتين. ومنذ عام ١٩٩٤، ما فتئت الخدمة العسكرية طوعية. والقانون يضع عمر ١٨ عاماً كحد أدنى، وينص على أن الحقوق التي تصون كرامة الإنسان، ويعترف ويتقيد بها بلدنا ويمارسها، تشكل أساس التجنيد والمعايير الخاصة التي يجب أن يمتثل لها جميع المواطنين ويطالبوا بها إن تم إلغاؤها. والقوانين والأنظمة والقواعد العسكرية والاتفاقيات الدولية التي تنظم الأنشطة والتصرفات الإنسانية داخل القوات المسلحة يجب أن تشمل وتكفل الضمانات الضرورية للمواطنين العاملين لصالح نظام الدفاع الوطني، فضلاً عن أهدافه ومهامه، التي يجب أن تتوافق مع المصالح العليا للأمة.

والمؤسسات التعليمية التابعة للقوات المسلحة منوطة بوزارة الدفاع، وهي توفر التعليم الأولي والابتدائي والثانوي. وبرامجها التعليمية موازية لبرامج المراكز الأخرى للتعليم العام في البلد، وتنظمها قوانين وطنية وقرارات المجلس الاتحادي للتعليم. وقد جرى استعراض جميع الاختصاصات وأنظمة وقواعد السلوك المعمول بها حالياً في مؤسسات التعليم الثانوي العسكرية، بغية أن تصبح متماشية مع الحماية الكاملة التي تتوفر للحقوق.

وبالنسبة إلى تجنيد الفتيات والفتية الذين هم تحت السن القانونية، فإن الخريجين من المدارس الثانوية العسكرية

أرواحهم عن طريق العنف وفي وقت مبكر جراء النزاعات المسلحة، وحالة ملايين الأطفال الآخرين الذين ما انفكوا يعانون من صدمة النزاعات المسلحة.

إن تعيين الأمين العام لممثل خاص معني بالأطفال والنزاع المسلح، واضطرار مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ووكالات وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى لتناول هذه المسألة الهامة جداً، سنة إثر سنة، دليل محزن على إخفاق المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته وتعهدهاته القانونية بحماية الأطفال من غائلة النزاعات المسلحة.

ما برح الأطفال في النزاعات المسلحة ضحايا انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان والاستغلال والجرائم الجسيمة، فقد أرغم ملايين الأطفال على العيش في خوف وجوع وفقر وعزلة ويأس، في ما بين أسرهم ومجتمعاتهم المدمرة. إن حقوقهم في الحياة وفي الصحة والتعليم والغذاء والأسرة والتنمية التي يجب تعزيزها وحمايتها تُنتهك انتهاكاً جسيماً. وعدم توفير الحماية لهم التي يستحقونها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان قد عمّق من معاناتهم، بما يرتبه ذلك من عواقب اقتصادية واجتماعية وإنسانية وسياسية وأمنية خطيرة على مجتمعاتهم ودولهم.

ولا بد من القيام بعمل عاجل للوفاء بالتزامنا بحماية الأطفال من أهوال النزاع المسلح، ومن بينهم الأطفال الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي. ولا بد لنا من أن نكفل احترام حقوقهم وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع الصكوك القانونية الأخرى ذات الصلة، بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة.

إن ما نفتقده ليس النية، كما يتضح من الإعلانات والمواقف الدولية التي يجري تأكيدها مراراً وتكراراً. بل ما نفتقده الإرادة السياسية للتصدي مباشرة للأزمات التي تستبد بالأطفال في حالات النزاع المسلح، لأن توفرها يجعل

ونود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها حتى اليوم الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، والممثل الخاص، واليونسيف، وآلية الرصد والإبلاغ، والمستشارون المعنيون بحماية الأطفال. ولا يسع المجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي في وجه ممارسات واعتداءات خطيرة مماثلة لتلك المذكورة في تقرير الأمين العام (S/2010/181)، ولا بد لنا من أن نعمل على تنفيذ التوصيات الهامة الواردة في تلك الوثيقة بغية تعزيز النظام وتقديم المرتكبين إلى العدالة.

ونحن ندرك بأن حماية الأطفال في جميع جوانبها مسألة تقع أساساً على عاتق الجمعية العامة، وفي هذا الصدد ندعم الجهود لتعزيز ولايات الآليات القائمة وتنسيق الجهود. وتكرر الأرجنتين تأكيد التزامها المستمر بحماية الأطفال من جميع أشكال العنف، واستعدادها لمواصلة التعاون مع الفريق العامل وجميع الآليات التي تسعى إلى تعزيز وحماية حقوق الأطفال وإتاحة المجال أمامهم كي يكونوا مجرد ما هم عليه — فنية وفتيات.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

**السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية):** أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على تبوء منصب رئاسة مجلس الأمن الجليل في هذا الشهر. ونحن على ثقة تامة بأن مجلس الأمن، تحت قيادتكم، سيتمكن من تحقيق جميع الأهداف الواردة في جدول أعماله لهذا الشهر.

وأود كذلك أن أعرب عن الامتنان للقيادة البارزة التي تحلى بها سفير لبنان وفريقه في الشهر الماضي.

إن حالة الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي، التي يعاني منها أطفال فلسطين ما فتئت مسألة تبعث على القلق العميق. ونشعر بالحزن والأسى لحالة ملايين الأطفال الأبرياء في جميع أرجاء العالم الذين فقدوا

تدهورت حالتهم في جميع المجالات، ولا سيما في قطاع غزة، حيث أن الأطفال - الذين يشكلون نصف السكان الأغلبية منهم لاجئون - لا يزالون يعانون العذاب من سياسات الاحتلال، ولا سيما من الحصار الإسرائيلي غير الشرعي والمخزي الذي يفرض في عقاب جماعي على السكان بأسرهم.

إن الحالة الخطيرة التي يمر بها الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، متجسدة في تقرير الأمين العام الأخير عن الأطفال والتراعات المسلحة (S/2010/181). وبينما يقدم ذلك التقرير الهام لمحة موجزة عن المعاناة المستمرة والمكثفة للأطفال الفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما بعد العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ينقل صورة مؤلمة عن الحالة التي لا يزال يمر بها الأطفال الفلسطينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي. وهذا يشمل الوفاة والجراح، حيث قتل ما لا يقل عن ٣٧٤ طفلاً وجرح ٢٠٠٠ طفل، والأغلبية من الوفيات والجراح وقعت خلال العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة. كذلك تم استخدام قوات الاحتلال الأطفال كدروع بشرية. يواجه الأطفال التشرد والتروح نتيجة للعدوان العسكري والتدمير الغاشم للمنازل في غزة، وتدمير منازل السكان الفلسطينيين وإخلائها في القدس الشرقية، ومواصلة إسرائيل الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية والممتلكات جراء حملتها الاستعمارية غير الشرعية.

يتعرض الأطفال أيضاً إلى استجواب قسري ينطوي على العنف، وكذلك للاحتجاز والسجن وسوء المعاملة البدنية والذهنية والتعذيب على أيدي قوات الاحتلال، بما في ذلك التهديدات بالاغتصاب والاعتداء الجنسي على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٥ سنة. ولا يزال يقبع في

مناقشة هذه المعضلة العالمية مسألة لا لزوم لها. وهذا يقتضي، من بين خطوات أخرى، اتخاذ تدابير حقيقية لكفالة مساءلة من ثبت إمعانهم في ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة. ولا يجب أبداً التساهل ومن دون أي استثناء فيما يتعلق بارتكاب جرائم بحق الأطفال في جميع الحالات. ولا يجب انتحال الأعذار أو قبولها بسبب انتهاكات حقوق الأطفال وسلامتهم وبراءتهم.

إن انعدام المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية وجرائم الحرب ضد المدنيين في النزاعات المسلحة قد قوى من ثقافة الإفلات من العقاب الكريهة والتي ما من شأنها إلا إطالة أمد النزاعات وزيادة ضعف ومعاناة المدنيين الأبرياء. وبوسعي القول من دون شك أن هذه هي الحالة السائدة في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، حيث أطلق الحبل على الغارب لإسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لتتصرف من دون عقاب وفي ازدياد تام لجميع قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مما نجم عن ذلك ثمن باهظ يدفعه حالياً الأطفال الفلسطينيون.

لقد تعرض للصدمات وطيلة عقود أجيال من الأطفال الفلسطينيين جراء انتهاكات إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نستذكر تأملاً مؤلماً للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة كوماراسوامي التي نعرب لها عن تقديرنا لجهودها الدؤوبة لاسترعاء الانتباه إلى محنة الأطفال في النزاعات المسلحة والدفاع عن توفير الحماية والرفاه لهم. وفي تقرير عام ٢٠٠٧، الذي صدر بعد زيارة قامت بها للأراضي الفلسطينية المحتلة، لاحظت بأن هذا النزاع المستمر قد ولد "شعوراً ملموساً بالخسارة وشعوراً باليأس والقنوط يفصل بين الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة عن جميع الحالات الأخرى". ومن المأساوي أن محنة الأطفال الفلسطينيين لم تخف حدتها منذ تقريرها الأخير عن الحالة هناك. فقد

وحتى يتحقق ذلك الهدف، نكرر أنه لا يمكن الوفاء بحقوق واحتياجات الأطفال الذين يعيشون في ظل نزاعات مسلحة إلى أن تتم تهيئة ظروف أكثر مؤاتاة ولا بد من حماية تلك الحقوق ومناقشتها من دون تأخير. وارتكازا على التزاماتنا القانونية والأدبية والعالمية لا بد من بذل الجهود الجماعية لحماية هؤلاء الأطفال وتقديم المساعدة إليهم وإعادة تأهيلهم، وتوفير الأمل لهم وكفالة رفاههم وبقائهم في نهاية المطاف.

نؤكد مجددا، الدور المركزي للأمم المتحدة في حماية الأطفال، ولا سيما من خلال اليونيسيف، وفي حالة الأطفال الفلسطينيين، من خلال وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومن خلال بعثات حفظ السلام والبرامج الأخرى التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة العاملة مع المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان لحماية الأطفال ومساعدتهم في جميع أرجاء العالم.

**السيد كيم بونغهيون** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة. كما أود أن أثني على العمل الذي يقوم به مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح لإنهاء الانتهاكات بحق الأطفال وحماية حقوقهم. ويحيط وفد بلدي علما بصورة خاصة باتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، ويود كذلك الإشادة بالأمين العام بان كي - مون والممثلة الخاصة السيدة رادريكا كوماراسوامي لتفانيهما في سبيل تخفيف محنة الأطفال في الصراع المسلح في أنحاء العالم.

وترحب جمهورية كوريا بتنفيذ آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والصراع المسلح التي أنشأها المجلس بموجب قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2010/181). وفي عام ٢٠٠٩، تحققت إنجازات محددة بتوقيع خطط عمل لإنهاء تجنيد الأطفال

سجون إسرائيل ما لا يقل عن ٣٠٥ أطفال، منهم ٤٢ طفلا دون سن ١٥ من العمر.

توجد انتهاكات لحقوق الأطفال في مجال الصحة والتعليم نتيجة لقيام إسرائيل بتدمير المدارس والمراكز الصحية، وعرقلة الحصار لوصول الإمدادات الطبية واللوازم المدرسية الضرورية، وتتميز صارخ ضد المدارس الفلسطينية في القدس الشرقية. وقد مات على الأقل تسعة أطفال بينما كانوا ينتظرون التصاريح الإسرائيلية للسفر خارج الأراضي الفلسطينية لتلقي المعالجة الطبية المنقذة للحياة.

لا يزال الأطفال أيضا ضحايا هجمات المستوطنين، إذ يجري إطلاق النار عليهم وضربهم وتهديدهم أثناء سيرهم إلى المدارس أو رعيهم للماشية أو اللعب خارج منازلهم. ويجري بصورة صارخة انتهاك الحق في الغذاء في غزة المحاصرة، ونتيجة ذلك، تأثر الآلاف بالجوع وسوء التغذية فقر الدم وإعاقة النمو وغير ذلك من الأمراض. ولا تزال تتردى الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والرفاه العام للأطفال نتيجة عرقلة إسرائيل المتعمدة لسبل العيش وحرمان الأغلبية من السكان.

أما بالنسبة للعيوب الفلسطينية المزعومة التي وردت في تقرير الأمين العام، فما زلنا نسعى جاهدين من خلال وزرائنا ومؤسساتنا الوطنية والقضائية والاجتماعية لمعالجة جميع المشاكل والأحوال غير العادية الناجمة عن الاحتلال الأجنبي القمعي الذي نرغم على تحمله. سنواصل بذل الجهود اللازمة في هذا الصدد، لمساعدة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات العاملة في المجال الإنساني في الميدان، إذ نعمل جاهدين لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والإعداد لاستقلال دولتنا بحيث يتمكن أطفالنا من التمتع بحرية بحقوقهم الإنسانية والعيش في سلام وكرامة وأمن وفي منأى من الخوف والعوز.

المجلس وزيادة التقارير المقدمة عن الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال خطوتين في الاتجاه الصحيح.

وفضلا عن تجنيد الأطفال، فإن العديد من المعنيين في الانتهاكات مسؤولون عن ارتكاب انتهاكات خطيرة أخرى بحق الأطفال مثل الاغتصاب والعنف الجنسي. وفي هذا الصدد، نرحب بإدراج الأطراف التي ترتكب الاغتصاب والعنف الجنسي بحق الأطفال في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام، عملا بالقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩). غير أن الفترة الزمنية المحدودة المتاحة لأفرقة العمل القطرية لإعداد المعلومات ذات الصلة أدت إلى وضع قائمة معتدلة أكثر من اللازم، وهو ما يتجلى في العدد المنخفض من حوادث العنف الجنسي المبلغ عنها. ونتطلع إلى أن تجسد القوائم التي ستُعد مستقبلا عمق الممارسات في الميدان ونطاقها على نحو أكثر شمولاً من خلال بلورة تدابير فعالة لجمع المعلومات بشأن العنف الجنسي والتحقق منها.

ويرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز في تعميم حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية للأمم المتحدة. وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية بعمل متميز في إعداد توجيهات وإرشادات عامة، وثمة حاجة إلى التنسيق الكامل بين جميع الهيئات ذات الصلة، بما في ذلك مجلس الأمن ومكتب الأمين العام وإدارة عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية والهيئات الإنسانية مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية العديدة. ونشجع على مواصلة إدراج الشواغل المتعلقة بالأطفال في جميع صكوك وعمليات التخطيط للبعثات، بما في ذلك عبر نشر مستشارين في مجال حماية الأطفال في جميع البعثات ذات الصلة.

ولكفالة إفراج القوات والجماعات المسلحة عنهم بين الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير والحشيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي.

ويسعدنا بصفة خاصة أن نلاحظ حدوث بعض التطورات الهامة في مجالات أخرى مثل الإفراج عن الأطفال من خلال العملية الرسمية لترفع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت جهود هذه العملية نجاحا كبيرا في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وينبغي التوسع في هذه البرامج أينما كان ذلك ممكنا.

ولكن على الرغم من ذلك النجاح، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار مخنة الأطفال المتضررين من الصراع المسلح. وما زال مرتكبو الجرائم الخطيرة بحق الأطفال يفلتون من العقاب دونما أي عائق تقريبا في البلدان الكثيرة التي يشملها التقرير. وبينما نلاحظ اتخاذ بعض الخطوات في الاتجاه الصحيح، بما في ذلك التحقيقات والاعتقالات والمحاكمات وإجراءات المقاضاة التي تعهدت الحكومات بإجرائها، فإن مسألة الإفلات من العقاب ما زالت سائدة. وبالتالي، ما زال العدد الإجمالي لمحاكمات الأطراف المدرجة في مرفقات تقارير الأمين العام ضئيلا للغاية في هذه المرحلة.

ويجب على المجلس أن يقف حازما وأن يتخذ تدابير قوية ومحددة الهدف للتصدي لهؤلاء المعنيين في الانتهاكات. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي توصية الأمين العام والنظر في إدراج تجنيد الأطفال واستخدامهم في ولاية جميع لجان الجزاءات التابعة للمجلس، بما في ذلك اللجان التي تعالج مكافحة الإرهاب. وسيكون ضم مزيد من الخبراء في مجال حماية الأطفال إلى أفرقة الخبراء التابعة للجان الجزاءات في

صراع مسلح، وفقا لتعريف القانون الدولي. ومن ثم، لا يمكننا أن نقبل الإبلاغ عن تلك الحوادث باعتبارها تدخل في نطاق ولاية المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح.

وبعد أن أشرت إلى هذه النقطة المحددة، أود أن أؤكد أن حكومة الهند ترصد الأعمال البغيضة التي تقتربها تلك الجماعات المسلحة، مستهدفة الأطفال الأبرياء. وندين بشدة أعمال العنف الدينية التي ترتكبها جماعات الناكساليين الماوية المسلحة ونحن ملتزمون تماما بمكافحة هذه الأنشطة الشيطانية.

ووضعت حكومة الهند، بالتعاون مع حكومات الولايات المعنية، استراتيجية كلية للتعامل مع مسائل جماعات الناكساليين الماوية بالتركيز على الأمن والتنمية والإدارة ونظرة الجمهور. وشرعنا في تنفيذ برامج للتوعية من خلال وسائط الإعلام والاتصال الجماهيري، بما في ذلك عن طريق الشرطة عبر برامجها لخمارة المجتمعات المحلية. وتنفذ الآلية الحكومية بأكملها وعلى النحو الواجب القوانين القائمة، بما في ذلك القوانين التي تحظر عمالة الأطفال.

والهند دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل وبرتوكوليها الاختياريين. ونحن بالقطع متعهدون تماما بالوفاء بالتزاماتنا بموجب تلك الصكوك.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

**السيد بيرافي** (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه. ونرغب في الإعراب عن تقديرنا الخالص لكم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول المسألة الهامة المتمثلة في الأطفال والتزاع المسلح.

نحيط علما بتقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح (S/2010/181)، ونقدر العرض الذي قدمته المثلة

كما تود جمهورية كوريا أن تشجع جميع الدول الأعضاء على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبرتوكوليها الاختياريين ومواصلة الالتزام بالقانون الدولي الساري، فيما تسعى جاهدة إلى حماية حقوق الأطفال. وعلاوة على ذلك، يود وفد بلدي إعادة تأكيد دعمنا الكامل للعمل المستمر للمحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب.

ونأمل أن تمهد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الأطفال والتزاع المسلح السبيل أمام عقد المزيد من المداولات المجدية في مجلس الأمن. وترقى كفالة أمن الجيل المقبل وحقوقه إلى مرتبة تنفيذ ولاية المجلس والمنظمة ككل. ويمكن للمجلس أن يعول على التزام وفد بلدي بتحقيق تلك الغاية. ونتطلع إلى صدور بيان رئاسي قوي بشأن هذه المسألة الهامة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

**السيد مانجيف سينغ بوري** (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة المكسيك على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه ٢٠١٠.

إن استخدام الأطفال في حالات الصراع المسلح ممارسة بغيضة تتنافى مع المبادئ الأساسية للإنسانية. ولا يمكن أن يكون هناك عذر لتعريض الأطفال لما يرتبط بالصراع المسلح من انحراف وويلات.

وأنا أشترك في هذه المناقشة اليوم لأن التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح (S/2010/181) يورد أمثلة على تجنيد واستخدام الأطفال وشن هجمات منهجية على المدارس من جانب الجماعات الماوية المسلحة في بعض أنحاء وسط الهند وشرقها. وفي البداية، علي أن أوضح أن العنف الذي ترتكبه تلك الجماعات، على الرغم من كونه بغيضا ومدانا تماما، لا يجعل منها بالتأكيد منطقة

نيبال إلى جملة من المعالم ذات الأهمية التاريخية. ومن أجل المضي قدماً بعملية السلام، وقّعت حكومة نيبال والحزب الشيوعي الموحد لنيبال - الماوي على خطة عمل في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لتسريح المقاتلين القصر. وبدأت عملية التسريح في ٧ كانون الثاني/يناير وانتهت في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠. إننا نقدر دور الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والتزاع المسلح، وبعثة الأمم المتحدة في نيبال، وفريق الأمم المتحدة القطري على مشاركتهم في هذه العملية. وتعتبر حكومة نيبال عن التزامها بتنفيذ خطة العمل الوطنية لإعادة إدماج وتأهيل الأطفال المتضررين من الصراع المسلح.

إن نيبال، بوصفها موقعة على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، قد اعتمدت الصكوك القانونية اللازمة وأنشأت إطاراً قانونياً وإدارياً لتعزيز وحماية حقوق الأطفال. كما أن وزارة المرأة والطفل والرفاه الاجتماعي، بالإضافة إلى هيئتها الفرعية، المجلس المركزي لرفاه الطفل، وشبكة مجالس المقاطعات لرفاه الطفل التابعة للمجلس المركزي، ومجالس التنمية للمرأة في جميع مقاطعات البلد الـ ٧٥، تعكف جميعاً على تنفيذ مختلف البرامج لتعزيز حقوق الطفل. وقد تم إيلاء الأولوية القصوى للأطفال والفتيات المتضررين بالصراع.

ويتضمن البند ٧-٦ من اتفاق السلام الشامل التزام حكومة نيبال والحزب الشيوعي الموحد لنيبال - الماوي بأن الجانبين يوافقان موافقة كاملة على توفير الحماية الخاصة لحقوق الأطفال، ومنع الاستغلال الجنسي للأطفال وتجنيدهم في القوات المسلحة. وفي المقام الأول، فإن المادة ٢٢ من الدستور المؤقت لنيبال لعام ٢٠٠٧ تضمن عدم تشغيل أي فرد من القصر في المصانع أو المناجم، أو في أي من الأشغال الخطرة الأخرى، أو استخدامه في الجيش أو الشرطة أو في الصراعات.

الخاصة للأمين العام، السيدة رادريكا كوماراسوامي، بشأن الموضوع صباح اليوم. ونرحب بأن مجلس الأمن اتخذ قرارات عديدة، من بينها القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، بخصوص حماية حقوق الأطفال المتضررين من الصراع المسلح وتعزيزها.

والأطفال هم القطاع الأضعف في المجتمع أثناء الصراع. وفي بعض الأحيان، تجند الجماعات المسلحة الأطفال في صفوفها وتسيء معاملتهم، بما في ذلك من خلال الاعتداء الجنسي. ويصبح تشويه الأطفال وقتلهم سمات روتينية للجماعات المسلحة التي بيتت النية على بث الرعب في أوصال المجتمع.

وينبغي أن تكون الحكومات الوطنية مسؤولة عن سن القوانين الضرورية وإنفاذها من خلال آليات فعالة لكفالة تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم ومحاكمة الجناة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر الولاية والموارد اللازمة لحماية هذا القطاع الضعيف من المجتمع خلال أوقات الصراع. وتمثل التدابير الوطنية الفعالة والتعاون الدولي أمراً أساسياً لكبح الانتهاكات المستمرة لحقوق الأطفال ولتوفير التدابير العلاجية للأطفال المتضررين.

وفي واقع الأمر، لا يوجد طريق سريع لمعالجة هذه المشكلة الجسيمة. ويجب أن تعالج بطريقة شاملة وتعاونية بمشاركة الحكومات الوطنية، والمجتمع الدولي، والمجتمع المدني وكل أصحاب المصلحة ذوي الصلة، من خلال وضع إجراءات فورية لمنع المخالفين من تجنيد وإساءة معاملة الأطفال في الصراع. وفي هذه الأثناء، من الضروري لحماية حقوق الأطفال تخطيط سياسات طويلة الأمد تعالج، في جملة أمور أخرى، مسائل حصول الجميع على التعليم والصحة، والتنمية، ورعاية ودعم كل طفل وطفلة في المجتمع.

وبعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وصلت عملية السلام في

الماضي. وقد شهد الوضع الأمني العديد من التطورات الإيجابية في عام ٢٠١٠، بما في ذلك ما يلي.

لقد شهدت الأشهر الخمسة الأولى لعام ٢٠١٠ أدنى معدل من الأعمال الإرهابية وعدد الضحايا يتم تسجيله، منذ عام ٢٠٠٣. وقد حدث ذلك نتيجة للحملة الأمنية التي أطلقتها قوات الأمن العراقية خلال الأشهر الثلاثة الماضية لملاحقة القاعدة في العراق، مع التركيز على اعتقال أو قتل قادة القاعدة في العراق. وفي منتصف نيسان/أبريل هذا العام، تم قتل أبرز قائد للقاعدة في العراق، وهو المصري المدعو أبو أيوب المصري، ورئيس الجماعة الإرهابية، دولة العراق الإسلامية، أبو عمر البغدادي. وقد أدت هاتان الضربات إلى تشتيت قوة القاعدة، وعرقلة استراتيجياتها وكشفت خطط القاعدة لوكالات الأمن العراقية، وبالتالي أضعفت قدرتها على تمويل وتجنيد الإرهابيين في العراق.

وكان نجاح الانتخابات العامة، التي جرت في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠، بدون أي حوادث أمنية رئيسية، دليلاً واضحاً على التحسن الكبير الذي طرأ على الوضع الأمني في العراق وعلى القدرات المتنامية لقوات الأمن العراقية على صون النظام في كل أنحاء البلد. وقد أشار الأمين العام إلى هذه الحقيقة في تقريره عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، حيث لاحظ أنه

”اتسم المناخ العام الذي جرى فيه الاقتراع بخلوه نسبياً من العنف وبعدهم حدوث أي حادث أمني رئيسي من شأنه أن يؤثر في عملية الاقتراع ذاتها“ (S/2010/240، الفقرة ٦)

ولاحظ أيضاً

”أبانت قوات الأمن العراقية عن قدرة متزايدة على الاضطلاع بمسؤوليات أمنية متعاضمة،

وفي ختام بياني، أود أنؤكد للمجلس على أن حكومة نيبال ملتزمة بالكامل بالاضطلاع بمسؤولياتها بشكل مستمر من أجل حماية وتعزيز حقوق الأطفال المتضررين بالصراع. كما أننا نرى أن عملية رفع الأسماء من القائمة ينبغي أن تبدأ عاجلاً وليس آجلاً، حيث أن تقرير الأمين العام يشير بوضوح إلى عدم وجود حالات لتجنيد واستخدام الأطفال أو قتلهم وتشويههم، أو أي عنف جنسي ضد الأطفال من جانب الحزب الشيوعي الموحد لنيبال - الماوي خلال الفترة المشمولة في التقرير.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطى الكلمة الآن لممثل العراق.

**السيد البياقي (العراق) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إنني لعللى يقين بأننا، في ظل قيادتكم، سستمتع بشهر مثمر وحافل بالنجاح. وأود أن أشكر وفد لبنان على رئاسته لمجلس الأمن بنجاح خلال الشهر الماضي.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للجزء الخاص بالعراق في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2010/181). كما أننا نعرب عن التقدير للدور الهام الذي أدته الممثلة الخاصة للأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح، السيدة رادىكا كوماراسوامي، في الرصد المباشر وغير المباشر، وفي لفت الانتباه والإشراف على قضية الأطفال في الصراع المسلح.

ويسعد وفد بلدي أن يقدم الملاحظات التالية على الجزء الخاص بالعراق في تقرير الأمين العام (S/2010/181). ويغطي التقرير فترة عام ٢٠٠٩، ونود أن نشير إلى أن الحالة الأمنية في العراق مستمرة في التحسن على الرغم من التحديات التي واجهها خلال الأشهر الأخيرة من العام

وقعت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، واستهدفت وزارة العدل ومكاتب محافظة بغداد.

وقد وصفت الفقرة ٨٣ من التقرير هجمات ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ على بغداد بأنها نُفذت على أيدي متمردين. ولا يبين التقرير بوضوح أن تلك كانت هجمات إرهابية، على الرغم من أن الأمين العام أدان تلك الهجمات بشدة في تقريره الوارد في الوثيقة S/2009/585، بوصفها ”حرقاء وعشوائية“، وأن النشرة الصحفية لمجلس الأمن SC/9775 أدانت تلك الهجمات بأشد العبارات ووصفتها بأنها سلسلة من الهجمات الإرهابية.

ويشير التقرير في الفقرة ٨٤ إلى عدد الأطفال الذين تم القبض عليهم وإدانتهم. هناك فرق كبير بين الاعتقال والإدانة. فكل بلد من بلدان العالم يدين حبس الأطفال المدانين، والعراق ليس استثناء. كما تشير تلك الفقرة إلى أشخاص أعمارهم بين ١٥ و ١٨ عاما باعتبارهم أطفالا. ومع ذلك، ووفقا للمعايير الدولية، يعتبر الأشخاص الذين يبلغون ١٨ عاما راشدين. وينبغي عدم إدراجهم في التقرير.

وتشير الفقرة ٨٤ من التقرير إلى إلقاء القبض على ٦٢ مراهقا ذكرا. ومع ذلك، يشمل مصطلح المراهقين فئة واسعة، بما في ذلك الشباب الراشدون. وكذلك، تتضمن هذه الفقرة كلمة ”إدعاءات“ وعبارة ”توحي بأن أعدادا كبيرة“، التي نجدها غير دقيقة وتفتقر إلى المصداقية عندما تؤخذ مصادر المعلومات بعين الاعتبار. ولذلك، فإننا نعتقد أنه ينبغي عدم إدراجهما في هذا التقرير الهام.

وكما قلت، ترى حكومة بلدي أن الفرع المتعلق بالعراق الوارد في هذا التقرير غير دقيق عندما يتعلق الأمر برصد حالة الأطفال في العراق. فالمعلومات التي يتضمنها تتناقض مع بعض المعلومات الواردة في تقارير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق التي تشير

ولا أدل على ذلك من صونها الأمن بنجاح خلال انتخابات آذار/مارس“. (المصدر نفسه، الفقرة ١٦)

ولا يشير التقرير إلى الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية في مختلف الميادين بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، أو إلى التعاون بين مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة والحكومة العراقية. وفيما يتعلق بما يسميه التقرير المعروض الآن على المجلس في الفقرة ٨١، ”التجنيد المستمر للأطفال في الجماعات المسلحة“، فإنه مبني على أساس معلومات من مصادر الشرطة والمصادر العسكرية، وأعضاء المجتمعات المحلية، ووسائل الإعلام وشركاء الأمم المتحدة - وهي مصادر ذات مستويات متفاوتة إلى حد كبير من المصداقية. ومع أن التقرير يشير في الفقرة ٨١ إلى أن المعلومات وفرقها ”القوة المتعددة الجنسيات في العراق“ في كركوك، في عام ٢٠٠٩، فإنني أود أن أشير إلى أن تلك القوة لم تعد قائمة، وأن فترة ولايتها انتهت بالقرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، المتخذ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وتشير الفقرة ٨٢ من التقرير إلى أنه منذ تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ، وثقت ١٤٢ حادثة عنف، ولكنه أشار إلى أن ١٠ من تلك الحوادث تم تأكيدها فعلا. وفضلا عن ذلك، فإن تقارير الأمين العام في ٢٠٠٩ لم تشير إلى حوادث عنف خطيرة جرى توثيقها من جانب الآلية التي نفذت في العراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مما يدل على أن معلومات غير دقيقة قد ضُمنت في تقرير على هذا القدر من الأهمية.

إن حالات الاعتداء المشار إليها في الفقرة ٨٣ تفتقر إلى الإسناد إلى مصادر، لا سيما المعلومات المقدمة فيما يتعلق بحادثة حافلة كانت تقل أطفالا إلى مركز لرعاية الأطفال بجوار وزارة العدل، وقُتل فيها السائق و ٢٤ طفلا، بالإضافة إلى جرح ستة أطفال آخرين جراء التفجيرات التي

السكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في مشروع لتعزيز القيم المدنية والمهارات الحياتية للشباب من خلال التعليم.

إن المؤسسات الحكومية المعنية بالأطفال في العراق تعمل بشكل مستمر للحد من عمالة الأطفال من خلال عمليات التفتيش ووحدات المراقبة، وإنشاء مراكز متخصصة في جميع أنحاء العراق. وتعمل الحكومة للحد من عدد الأطفال المشردين من خلال المتابعة الميدانية وإلحاقهم ببرامج كفالة الأطفال التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ويهدف ذلك الجهد الذي يلي الاحتياجات الأساسية لهم إلى منع استغلالهم من الجماعات الإرهابية.

وأنشئت دور الرعاية الاجتماعية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع محافظات العراق. ويتبع كل حالات الإلحاق زيارات منتظمة من مفتش تابع لهيئة رعاية الطفل.

وتهدف حكومة العراق إلى تعزيز ثقافة حقوق الطفل، ولا سيما من خلال البرامج المدرسية واتخاذ تدابير لمنع العنف ضد الأطفال، وفقا للدستور العراقي.

وقالت الممثلة الخاصة للأمين العام كوماراسوامي في بيانها صباح اليوم انه "في بعض الحروب، نجد أن الأطفال يستخدمون لتنفيذ تفجيرات انتحارية، وحدثت سبع حالات من هذا القبيل في أفغانستان وعدة حالات في العراق في ٢٠٠٩". وأود أن أ طرح النقاط التالية فيما يتعلق بهذا البيان.

إن العراق، شأنه شأن أي بلد، يعمل بشكل مستمر للمحافظة على الأمن والاستقرار وتحسينهما وصوغهما من الخطر الذي تشكله بعض الجماعات الإرهابية. فالعراق ليس بلدا في حالة حرب. ولم نجد في عام ٢٠٠٩ أي دليل على استخدام طفل في هجوم انتحاري. وسنكون ممتنين لو قدمت

إلى تحسن في الحالة الأمنية في العراق. وفي المستقبل، خصوصا بعد التحسن الواضح والكبير الذي أحرز في الحالة الأمنية، نأمل في تمكين مكتب الممثلة الخاصة، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة، من توفير معلومات أكثر دقة من أجل إعطاء صورة واضحة إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بحماية حقوق الأطفال وتعزيزها في العراق، بذلت الحكومة العراقية عددا من الجهود التي أود أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن بها.

إن الضمانات الدستورية وامتثال العراق لاتفاقية حقوق الطفل يشكّلان الإطار الأساسي لحماية حقوق الطفل وتعزيزها في بلدي. وكان الأطفال أكثر الفئات تضررا من التغييرات في أوضاع حقوق الإنسان نتيجة للهجمات الإرهابية التي عصفت بالبلد في السنوات الأخيرة.

وتضم هيئة رعاية الطفل الهيكل المؤسسي لحماية حقوق الطفل في العراق. وتتألف تلك الهيئة من عدة أطراف من مختلف الوزارات التي يرتبط عملها برفاه الأطفال العراقيين. وتتولى مسؤولية تنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين وضع الأطفال من خلال إجراء زيارات تفتيشية لجميع مراكز رعاية الأطفال في العراق. إن العراق مستعد لتقديم تقريره الوطني فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل، وكذلك تقاريره عن البروتوكولين الإضافيين الملحقين بالاتفاقية.

وقد تم الانتهاء من المسودة النهائية لمشروع قانون الطفل في البرلمان العراقي وهو معروض حاليا على مجلس الوزراء. ويعكف العراق على تنفيذ مشروع مشترك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لتعزيز الحماية والعدالة للأطفال والشباب في العراق. ويمضي العراق قدما بالتعاون مع الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق منظمة الأمم المتحدة

**السيد فينالن** (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة آيسلندا والدنمارك والسويد وفنلندا والنرويج.

يسر بلدان الشمال الأوروبي أن عدد الصراعات التي استخدم فيها الجنود الأطفال قد انخفض خلال السنوات القليلة الماضية. وقد تكثف الاهتمام الدولي والجهود المبذولة للقضاء على استخدام الجنود الأطفال، والتخفيف من معاناة الأطفال في حالات الصراع المسلح. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى العمل الممتاز الذي تقوم به المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة راديكا كوماراسوامي. ونود أن نكرر تقديرنا العميق لجهودها الحثيثة الرامية إلى محاكمة الجناة ومواصلة تطوير الآليات الدولية لوضع حد لهذه الآفة. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة باليونيسيف على جهودها في جميع أنحاء العالم لضمان حماية جميع الأطفال، بما في ذلك من خلال قيادتها لآليات الرصد والإبلاغ.

وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن نلاحظ أن التطورات الإيجابية يعود الفضل فيها إلى أن بعض الصراعات المسلحة التي كان استخدام الجنود الأطفال مستمرا فيها قد انتهت أكثر مما يعود إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. ومن المخيب للآمال أن تتكرر انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأطفال عندما تشتعل الأزمات والصراعات المسلحة الجديدة. ويتعين علينا معالجة الأسباب الجذرية لهذه الانتهاكات ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان.

وأود أن أركز ملاحظاتي اليوم على ثلاث مسائل أكد عليها الأمين العام في توصياته إلى المجلس. الأولى هي تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على جمع المعلومات لكفالة حصول المجلس على معلومات دقيقة وحسنة التوقيت ويمكن التحقق منها بشأن الحالات التي تتسم بالتعقيد في الميدان.

لنا السيدة كوماراسوامي أدلة على الحالات المتعددة التي ذكرتها في إحاطتها الإعلامية. إن ذكرها في إحاطتها الإعلامية إلى المجلس عدة حالات أمر غير دقيق وغامض ومضلل.

وبالمثل طرحت السيدة هيلدا جونسون، نائبة المدير التنفيذي لليونيسيف، في بيانها عدة نقاط بشأن العراق ينبغي تناولها. فبعد ذكرها العراق، تكلمت السيدة جونسون عن زملائها في الميدان في حالات تنعدم فيها سيادة القانون. وأدلت السيدة جونسون بذلك البيان على الرغم من أن العراق دولة ديمقراطية برلمانية دستورية حيث تكتسي الحرية وحقوق الإنسان وسيادة القانون أهمية قصوى. وكما فعلت السيدة كوماراسوامي في بيانها، صنفت السيدة جونسون العراق مع البلدان في حالات الصراع المسلح. إن العراق ليس دولة في حالة حرب ولا في حالة من الصراع المسلح. وخلافا لما يحدث في البلدان الأخرى حيث تجري زيادة عدد قوات الولايات المتحدة، فإن الاتفاق بين حكومة العراق والولايات المتحدة الأمريكية لسحب كامل للقوات القتالية بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠١٠ لدليل على أن العراق ليس بلدا في حالة حرب ولا في حالة صراع مسلح، كما ورد في البيانين اللذين أدلى بهما كل من السيدة كوماراسوامي والسيدة جونسون.

وأود أن أختتم بالإعراب عن شكرنا للمثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، ولمكتبها وفريقها على جهودهم. وسواصل التعاون مع هيئات الأمم المتحدة لضمان حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الطفل بشكل خاص بوصفهما من أولويات الحكومة العراقية.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السلام وحفظ السلام والتخطيط لها، وكذلك إلحاق المنهجي لمستشارين في مجال حماية الأطفال بجميع عمليات حفظ السلام وبالبعثات السياسية وبعثات بناء السلام.

إن المعلومات بشأن الانتهاكات الجسيمة لا يجري جمعها والتحقق منها لمجرد الحصول على المعلومات ولكن لاتخاذ إجراءات استجابة لها من أجل إحداث تغيير في حياة الأطفال. ونرحب بأنه في خلال العام الماضي أدى وضع خطط عمل وموافقة ثلاث جماعات مسلحة من غير الدول عليها إلى تسريح عدة آلاف من الجنود الأطفال. وخطط العمل هذه مثال قوي على سبب الأهمية الحاسمة للسماح بإجراء اتصالات بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الدول بهدف التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال. ونشارك الأمين العام في دعوته جميع الحكومات المعنية إلى السماح للأمم المتحدة بالعمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول من أجل توفير حماية فعالة للأطفال.

ووجود الشرطة الوطنية الأفغانية في القائمة الواردة في المرفق الأول لتقرير الأمين العام يمثل حالة خاصة بالنسبة لبلدان الشمال الأوروبي. فالعديد من بلدان الشمال الأوروبي يدعم الشرطة الوطنية الأفغانية بصورة نشطة في إطار جهد تعزيز حقوق الإنسان والحالة الأمنية في البلد. وتشجعنا الخطوات التي اتخذتها الحكومة الأفغانية حتى الآن لمعالجة مسألة تجنيد الأطفال ونحن على استعداد لدعم الشرطة الوطنية الأفغانية تحقيقاً لهذه الغاية.

للأسف، هناك أيضاً حالات لا يوجد نقص في المعلومات بشأنها لدى مجلس الأمن ولكن الانتهاكات مستمرة مع ذلك. وبلدان الشمال الأوروبي تعرب عن القلق لأن أطرافاً ما زالت ترتكب انتهاكات جسيمة ونقدر أن تقرير الأمين العام يتضمن للمرة الأولى قائمة منفصلة بالمعنيين في الانتهاكات: وهم أطراف أي صراع أدرجت

والثانية هي السماح للأمم المتحدة بالعمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول في التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال لضمان اتخاذ الإجراءات عندما يتم الإبلاغ عن الانتهاكات. والثالثة هي كيفية اتخاذ إجراءات حاسمة في الحالات التي تكون فيها انتهاكات مستمرة رغم الإدانات المتكررة.

وتقدر بلدان الشمال الأوروبي أن تقرير الأمين العام (S/2010/181) يورد لأول مرة الأطراف التي ترتكب العنف الجنسي أو القتل أو التشويه برق الأطفال.

والتقرير يقر بالقدرة المطلوبة لجمع معلومات عن هذه الجرائم والتحقق منها وتحليلها. وبلدان الشمال الأوروبي تؤيد ما يسميه الأمين العام في تقريره بالنهج المتسم ببعض القيود الذي اتبع هذا العام في تحديد الأطراف التي يتعين إدراجها لارتكابها هذه الانتهاكات، والنهج الذي ينطوي على نقد ذاتي والمتمثل في الإقرار بالصعوبات التي تواجه جمع المعلومات. وبالنسبة لنا، فإن ذلك يُظهر أن مكتب الممثلة الخاصة وأفرقة العمل القطرية وجميع الشركاء ذوي الصلة من داخل الأمم المتحدة وخارجها يسترشدون بمعايير دقة وتحقق عالية جداً على الرغم من الحالات المعقدة غالباً في الميدان.

وبلدان الشمال الأوروبي - حكومات ومجتمع مدني على السواء - هي من الداعمين الملتزمين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) منذ إنشائها. وتقود اليونيسيف عمل آليات الرصد والإبلاغ الـ ١٤ الموجودة في الميدان. ومما يثلج صدورنا التعاون الجيد القائم بين اليونيسيف ومكتب الممثلة الخاصة. ونود أن نرى قيام علاقة وثيقة مماثلة مع الجهات الفاعلة العاملة بشأن المرأة والسلام والأمن، وبخاصة المنصب الجديد للممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي ضد المرأة في النزاعات المسلحة. كما نؤيد إشراك خبراء في مجال حماية الأطفال في الإعداد لبعثات بناء

والمثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها صباح اليوم.

إن أكثر من نصف سكان أفغانستان البالغ تعدادهم ٣٠ مليون نسمة تحت سن الثامنة عشرة. ويعني هذا أن نصف سكان البلد ترتبط أبكر ذكريات لهم بالعنف والحرب وأنهم نشأوا في وسط اقتصاد ممزق ومؤسسات مدمرة ومجتمع محطم. ولكن هؤلاء الأطفال هم أيضا أفضل أمل والأمل الوحيد لمستقبل أفغانستان وحكومة بلدي ملتزمة تماما بحمايتهم وتطوير إمكاناتهم.

وعندما يكون سكان البلد من الشباب فإن ذلك يشكل تحديات فريدة. وحولت الحروب التي استمرت ٣٠ عاما الآلاف إلى يتامى أو معاقين. وتقتل الألغام ومخلفات الحرب غير المنفجرة أو تجرح المئات غيرهم سنويا. والكثير من الأطفال هم الميعلون الرئيسيون لأسرهم. ويشير الفقر والبطالة وضعف المؤسسات الوطنية القلائل ويضر بصفة خاصة بالأطفال، حيث يعرضهم لخطر المرض وسوء التغذية ويجعلهم فريسة سهلة للجرائم والأيديولوجيات المتطرفة. ولكن الأكثر من ذلك، أن الأطفال في أفغانستان يعانون من الإرهاب والعنف من جانب طالبان والقاعدة وحلفائهما. وهاتان الجماعتان مسؤولتان عن ارتكاب أعمال شنيعة ضد المدنيين، بما في ذلك جريمة القتل المفجعة لصبي عمره سبع سنوات، جرى شنقه مؤخرا باعتباره جاسوسا للحكومة. وعدم اكتراث هاتين الجماعتين التام بالحياة البشرية موثق جيدا وهما تواصلان تحمل معظم المسؤولية عن الخطر الذي يتعرض له الأطفال في أنحاء البلد.

واتخذت حكومة أفغانستان العديد من الخطوات القانونية والمؤسسية والعملية لتعزيز الأمن والتنمية والحكم الرشيد والوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية بحماية الأطفال. وفضلا عن ذلك، وفي إطار الحوار الجاري مع مكتب المثلة

لارتكابها انتهاكات جسيمة بحق الأطفال على مدار خمس سنوات متعاقبة أو أكثر من ذلك. وتعتقد بلدان الشمال الأوروبي أن الوقت قد حان لكي يصعد مجلس الأمن تصديده لهؤلاء المعننين في الانتهاكات. كما ينبغي له النظر في اتخاذ تدابير أكثر فعالية للتصدي للانتهاكات الجسيمة بوجه عام. ونؤيد مقترحات الأمين العام بإدراج تجنيد الأطفال واستخدامه في ولاية جميع لجان الجزاءات لتحسين تدفق المعلومات بين الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح ولجان الجزاءات وتوجيه الدعوة إلى المثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى تقديم إحاطات إعلامية بصفة منتظمة أمام لجان الجزاءات.

وفي هذا الصدد، شجعنا ما سمعناه عن أن المثلة الخاصة دُعيت مؤخرا إلى تقديم إحاطة إعلامية أمام لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ونأمل أن يقرر مجلس الأمن جعل هذا الأمر ممارسة دورية.

وأخيرا، فإن مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال دعمنا المستمر للمحكمة الجنائية الدولية، هي بالتأكيد تدبير وقائي وعلاجي في نفس الوقت لمكافحة الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

**السيد تانين** (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة. ويعبر حضور وزيرة خارجية بلدكم هنا اليوم عن التزام المكسيك الدائم بالنهوض بجدول الأعمال الدولي بشأن هذه المسألة. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/181)

سابعاً، يجري تحقيق المركزية والتوحيد في عملية التجنيد في الجيش والشرطة على السواء، بما في ذلك تطبيق إجراءات تحقق من الهوية. وتحفظ سجلات بمقدمي الطلبات دون السن القانونية الذين تم رفضهم.

ثامناً، أصدرت وزارة الداخلية مؤخرًا توجيهها تنفيذياً يعزز التشريع القائم عن طريق حظر تجنيد الشرطة لمن يقل عمره عن ١٨، مشترطة إعادة إدماج أي أطفال في المجتمع في غضون ٣٠ يوماً ومطالبة باتخاذ إجراءات تأديبية ضد المسؤولين.

ونظراً لهذه الخطوات والخطوات الأخرى التي اتخذناها، فإن حكومي مترعة لقرار إدراج قوة الشرطة الوطنية الأفغانية في المرفق الأول لتقرير الأمين العام. وكما أقرت الممثلة الخاصة نفسها، فإن سياستنا للتجنيد مصممة بوضوح لمنع مشاركة الأطفال في قوات الأمن. ويوجد هذا القرار مساواة غير مقبولة بين الشرطة والممارسات العدوانية المتعمدة لحركة الطالبان وحلفائها ويقوض جهود الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي لبناء قوات أمن قوية وفعالة ومسؤولة في ظروف بالغة الصعوبة.

لقد حددت شواغل حكومي بشكل أوفى في رسالة إلى الأمين العام بشأن هذا الموضوع، وستنشر كوثيقة رسمية لمجلس الأمن. وبوجه خاص، لم يقدم إلى حكومي أي دليل يدعم ادعاءات التقرير بتجنيد الأطفال في الشرطة أو إساءة معاملتهم أو تعذيبهم في منشآت حكومية انتهاكا للقانون الدولي. نحن غير راضين عن الطابع الجزئي والسري للتقرير نفسه.

لكن حكومي، على الرغم من تحفظاتنا، تبقى مستعدة كعهدها دائماً للمشاركة بشكل كامل مع مكتب الممثلة الخاصة وآلية الرصد والإبلاغ لكفالة التنفيذ الكامل للقرارات ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، ضمن

الخاصة، ونماشيا مع توصيات فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح، اتخذت حكومة أفغانستان خطوات أخرى لتلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال في الصراع المسلح. والتقرير الحالي لا يعبر عن الكثير من هذه الخطوات، ولذلك سأورد عددا من الأمثلة.

أولاً، رحبت حكومة بلدي بإنشاء آلية الرصد والإبلاغ مؤخرًا في البلد وأنشأت لجنة توجيه دولية ومشاركة بين الوزارات لوضع خطة عمل حكومية بشأن الأطفال والصراع المسلح.

ثانياً، أنشأت الحكومة لجنة للإشراف على تلبية احتياجات الأطفال والأحداث ولجنة أخرى لكفالة احترام حقوق الإنسان أثناء الاحتجاز والاستجواب، وفقاً لما يقتضيه القانون.

ثالثاً، تعمل الحكومة مع المجتمع المدني والزعماء الدينيين للتصدي للعنف الجنسي الذي يتعارض مع التعاليم الإسلامية والقانون الوطني معاً.

رابعاً، نظراً لخطر طالبان، أصدرت وزارة التعليم تعليمات بعدم استخدام المدارس بعد الآن كمراكز اقتراع في الانتخابات.

خامساً، تعمل الحكومة مع القوات الدولية على تحسين حماية المدنيين ورحبت بالتوجيهات التكتيكية التي صدرت مؤخرًا بهذا الخصوص.

سادساً، جرى تحديد جهات تنسيق بشأن تجنيد الأطفال في وزارتي الداخلية والدفاع وكلفت وزارة الداخلية الوحدة المعنية بحقوق الإنسان ونوع الجنس والأطفال في الوزارة بمعالجة أي ادعاءات بوجود أطفال يخدمون في الشرطة وكذلك مع مزاعم العنف الجنسي.

السلام وفي أوقات الحرب. ويجب أن تؤكد كل الأطراف على هذا. ولا بد من توضيح هذا للأطراف المتحاربة.

على الحكومات وسيكون عليها دائما، حتى في أشد الحالات تعقيدا، المسؤولية الأساسية عن توفير الحماية والغوث للأطفال. تكمن أول وأهم خطوة في حماية الأطفال في منع نشوب النزاع نفسه. من الضروري بناء القدرات التي يمكن أن تساعد الحكومات في التغلب على التحديات التي تواجهها بغير العنف بغية منع نشوب الحرب.

إن مهمة حماية الأطفال أثناء النزاع المسلح تزداد تعقيدا كل يوم. والسهولة التي يمكن بها إيصال الأسلحة الصغيرة والأسلحة المتطورة تجعل جهودنا أكثر صعوبة. وتصبح حماية حقوق الأطفال في هذه الظروف المعقدة أكثر صعوبة. وقبل أن يتسنى حماية حقوقهم وتعزيزها بصورة حقيقية، لا بد أولا من إخراج الأطفال من النزاع المسلح. من غير الواقعي مناقشة حماية حقوقهم عندما تكون الأطراف في حالة حرب والأطفال في وسطها. يجب مطلقا عدم إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

وينبغي أن تدار جهود حماية الأطفال الجنود السابقين والأطفال الضحايا في إطار يتجاوز الأمن والمسائل القائمة على الحقوق. ولا بد أن تأخذ أي استراتيجية لحل نزاع مسلح في اعتبارها إعادة إدماج هؤلاء الأطفال في المجتمع من خلال استجابات برنامجية على صعيد المجتمع، بغية زيادة فرص مشاركة الأطفال في المجتمع. ولذلك السبب، ظلت إندونيسيا ثابتة على موقفها بأن هذه المسألة يجب أن تناقش أيضا في الأطر الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية. ويستطيع مجلس الأمن، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية، الاضطلاع بدور في ضمان تحقيق هذا الهدف.

قرارات أخرى، ومواصلة تحسين قدرتنا وإجراءاتنا لحماية الأطفال.

وفي وقت سابق هذا الأسبوع علمنا بوجود موارد معدنية ضخمة في أفغانستان توفر القدرة على تحويل اقتصاد البلد. وبالمثل، فإن ملايين الأطفال في أفغانستان ثروة غير مستغلة من الإمكانيات البشرية ستتمو إلى قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية تعيد تشكيل مستقبل البلد. إن حكومتي ملتزمة تماما بتعليم هؤلاء الأطفال وحمايتهم وتوفير مستقبل مشرق وواعد لهم وبناء بلد يفخرون بوراثته. وهذا ليس مجرد واجب أخلاقي وقانوني، بل إنه الطريق الوحيد كي تخرج أفغانستان بالكامل في النهاية من النزاع.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

**السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ ببيان بمشاركة المتكلمين السابقين الإعراب عن التقدير لكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن مسألة مهمة للغاية.

ونشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2010/181). كما نود أن نعرب عن الشكر للسيدة رادريكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والأمين العام المساعد أتول كهاري والسيدة هيلدة فرايورد يوهنسون من اليونيسيف على إحاطاتهم الإعلامية، وللسيدة مانجو غرونغ على شهادتها المؤثرة.

ليس هناك شك في أن تقدما تحقق في توفير حماية أفضل للأطفال في النزاع المسلح. وهذا التقدم في الحقيقة علامة مشجعة. إلا أنه، وعلى الرغم من التقدم المحرز، يبقى الأطفال ضحايا وأهدافا في حالات كثيرة. وهذا أمر مؤسف حقا. لا بد من حماية المدنيين في كل الأوقات: في أوقات

ضحايا. ولذلك، فإنهم يحتاجون إلى نفس الحماية. وينبغي أن تهدف جهود مجلس الأمن إلى إنقاذ الأرواح بغض النظر عن نوع الجنس، وكفالة إلقاء الأطراف المتحاربة لسلحها وإحلال السلام والأمن، وفقا للولاية التي أناطه بها ميثاق الأمم المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل

شيلي.

**السيد ايراسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أهنئ السفير هيلر على عمله في رئاسة مجلس الأمن وعلى العمل الرائع الذي أنجزه وفد المكسيك في رئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، المنشأ عملاً بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). كما نشكره على عقد مناقشة اليوم بشأن الموضوع المهم المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح.

وتؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا بالنيابة عن شبكة الأمن البشري، والبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكندا بصفته رئيس مجموعة أصدقاء الأطفال في الصراع المسلح.

إن المجتمع الدولي يدرك أن للأطفال حقوقاً، ومع ذلك يجري تجاهل حقوقهم كل يوم في حالات الصراع المسلح. لذلك، نؤكد من جديد دعمنا الراسخ لعمل الفريق العامل، وللجهود الآيلة إلى تنفيذ، في جملة تدابير، قراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) اللذين شاركت شيلي في تقديمهما. ونكرر أيضاً تأكيد دعمنا لليونيسيف ومختلف المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني التي تعمل معاً للإسهام في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ.

وبالمثل، ننوه بالعمل الكبير والمتفاني الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمن العام، السيدة راديكا كوماناسوامي، وفريقها. ونتابع باهتمام خاص أنشطتهما في الميدان، التي

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام، نود أن نرى تقارير أكثر منهجية وتتسم بمزيد من التركيز على القرارات. وينبغي أن يأخذ التقرير خارج نطاق المرفقات في اعتباره نوعية ومصداقية وموضوعية المعلومات المقدمة، استناداً إلى آلية الرصد والإبلاغ، على النحو المنصوص عليه في القرارين ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

إن حماية الأطفال هي الهدف النهائي. ولذلك لا بد أن يأخذ أي نظر في فرض تدابير موجهة وتزايدية على من يواصلون ارتكاب الانتهاكات كملاذ أخير في الاعتبار ضعف الأطفال وتفادي العواقب غير المقصودة على الأطفال.

كما نود التأكيد على أنه ينبغي زيادة تعزيز المشاورات المكثفة مع البلدان المعنية بغية كفالة أن تكون التوصيات قابلة للتطبيق وأهدافها واقعية. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام إلى وضع وتنقيح استراتيجية خروج لشطب البلدان أو الأطراف من المرفقات. إن هذه الاستراتيجية لن تزيد توضيح الخطوات التي لا بد أن تتخذها الأطراف فحسب، لكنها ستوفر أيضاً الشفافية وتدحض الشكوك بشأن عمل مكتب الممثلة الخاصة والفريق العامل، وهذا أمر مهم إذا أردنا اعتبار العملية شرعية ونزيهة.

وفي الختام، نسلم بالدعوة إلى التصدي للتحديات التي يواجهها الأطفال في النزاعات المسلحة على قدم المساواة مع القضايا الجنسانية. ومن المستصوب حقاً إدماج عمل الخبراء في الأمور الجنسانية مع عمل المستشارين في مجال حماية الأطفال، ولا سيما في جهود بعثات حفظ السلام في المستقبل. إن الحرب لا تميز على أساس جنساني. يتعرض الصبية والفتيات بنفس القدر للصدمة النفسية ويسقطون

مستشارين لحماية الأطفال بصورة دائمة، وتدريب وحدات لحماية الأطفال.

وليس من الممكن منع العنف ضد الأطفال في الصراعات المسلحة والقضاء عليه إلا إذا استعمل المجلس كامل سلطته لتحديد ومعاقبة المسؤولين عن أسوأ الانتهاكات لحقوق الإنسان - أولئك الذين ينتهكون حقوق أضعف الناس الذين لا حول لهم ولا قوة. لذلك، نطالب مجلس الأمن بالنظر في اتخاذ إجراءات أشد قوة ضد الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة على الدوام ضد الأطفال، وبالنظر في تدابير يمكن تطبيقها في حالات لا توجد لجان للجزاءات بشأنها.

أخيراً، وفي إطار القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، نشدد على أهمية كفالة أن يحظى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال في النزاع المسلح بالدعم الإداري اللازم لتأدية عمله بفعالية، نظراً لأنه الهيئة الفرعية الوحيدة للمجلس التي لا تحظى بهذا الدعم. ونحث الفريق أيضاً على استعمال الأدوات المتاحة له، ولا سيما القيام بزيارات موقعية وعقد اجتماعات طارئة.

وبعد ما يقرب من ١٤ عاماً على إصدار غراسا ماتشل التقرير التاريخي عن الأطفال والصراع المسلح، وعشر سنوات على اعتماد البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل، تجدد شيلي التزامها بالإسهام النشط في القضاء على جميع أشكال العنف الذي يضر بأطفال العالم، والذي يمتد من الصراعات المسلحة إلى العنف في المناطق الحضرية. واستلهما بالقول الذي كتبه حائزة جائزة نوبل الشيلية غابرييلا ميسترال، "إن مستقبل الأطفال هو دوماً اليوم؛ لأن غداً يكون الوقت متأخراً جداً"، سوف ندعم بثبات جميع المبادرات الرامية إلى تنفيذ الالتزامات الدولية في هذا المجال.

جعلت الدول الأطراف تدرك الحالات الخطيرة التي تواجه الأطفال ضحايا الصراعات المسلحة.

وشيلي، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، واتفاقية ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، تؤكد من جديد التزامها بالمبادرات الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وبقواعد ومبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، المعروفة بمبادئ باريس.

وعليه، نؤيد الإجراءات المتعددة الأطراف للتقليل من هذه الآفة والقضاء عليها عن طريق التركيز على اتساق برنامجي أكبر، وكفالة استدامة إعادة الإدماج، ومعاقبة المسؤولين عنها، وتعزيز أنشطة المنع الرامية إلى حماية الأطفال والاحتياجات الخاصة للبنات الأطفال في الصراع المسلح. وبعد عشر سنوات على اعتماد البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل، نناشد الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه الصكوك أن تنظر في التصديق عليها بسرعة.

لقد قرأنا باهتمام التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2010/181)، ولا سيما تلك التي تشجع مجلس الأمن على تبسيط تشاطر المعلومات بين فريقه العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح ولجانه المعنية بالجزاءات، وعلى دعوة المثلة الخاصة إلى تقديم إحاطات إعلامية إلى تلك الهيئات على أساس أكثر انتظاماً بشأن معلومات محددة لديها. وفي هذا الصدد، ووفقاً للفقرة ١٩٤ من ذلك التقرير، نحث على الاستمرار في إدراج أحكام خاصة بحماية الأطفال في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية ذات الصلة، ونشر

حد سواء، والنساء، مع تركيز خاص على العنف الجنسي في الصراعات المسلحة وحالات ما بعد الصراع.

علاوة على ذلك، نعتقد أن عمل لجان الجزاءات يشكل خطوة كبيرة صوب تنفيذ القرارات ذات الصلة وغيرها من الوثائق الدولية.

ويسعدني أن أعلن أن جمهورية هنغاريا أودعت لدى الأمم المتحدة في ٢٤ شباط/فبراير البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في الصراع المسلح، وأود أنؤكد من جديد أن حكومتي ملتزمة التزاما كاملا بمبادئ وقواعد الصكوك الدولية ذات الصلة. ونرحب بحملة التصديق العالمي على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل التي انطلقت في ٢٥ أيار/مايو، وندعمها دعما ثابتا.

وتشجع جمهورية هنغاريا المجلس بقوة على مكافحة تجنيد الجنود الأطفال، مع مراعاة التوصيات التي اقترحها الأمين العام في التقرير الحالي. وأود أنؤكد للمجلس مرة أخرى التزام جمهورية هنغاريا بتعزيز حماية الأطفال في الصراع المسلح والعمل على تحقيق ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل بلجيكا.

**السيد غرولس (بلجيكا)** (تكلم بالفرنسية): أستهل كلمتي بتوجيه الشكر للسيدة باتريشيا اسبينوزا كالتيانو، وزيرة خارجية المكسيك، على تنظيمها لهذه المناقشة. وإن دل ذلك على شيء إنما يدل على الأهمية الخاصة التي تعلقها المكسيك على مسألة الأطفال في النزاعات المسلحة. ومنذ أكثر من عام، يا سيادة الرئيس، وبلدكم يترأس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بهذه المسألة، ولا يسع المجتمع الدولي إلا أن يرحب بالطريقة التي يتولى بها وفدكم في نيويورك مسؤولياته. ولا يمكن لوفد بمفرده أن يترأس بصورة

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

**السيدة هورفاث فيكزي (هنغاريا)** (تكلمت بالإنكليزية): ترحب جمهورية هنغاريا بهذه المناقشة المفتوحة وبالتقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2010/181). وأود أن أعرب عن امتناني للمكسيك على العمل الذي تقوم به بوصفها رئيسة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام وممثلته الخاصة، السيدة كوماراسوامي، على إسهامهما الشامل في حماية الأطفال في الصراع المسلح، وعلى وضع هذه المسألة في مقدمة جدول الأعمال الدولي.

وتؤيد جمهورية هنغاريا كامل التأييد البيان الذي أدلى به الوفد الأوروبي نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن حكومة جمهورية هنغاريا تؤيد بشدة القرارات ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) وتنفيذ آلية فعالة للرصد والإبلاغ بشأن انتهاكات مرتكبة ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح. ونعلق أهمية خاصة على توسيع مضامين القائمة، لتشمل بخاصة العنف الجنسي والقتل والتشويه. وتشاطر جوانب القلق حيال المسألة المثيرة للجزع المتمثلة في العنف الجنسي المنهجي المستعمل كأسلوب للحرب بغية التعمد في استهداف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وهذه الهجمات الفظيعة تؤجج إلى حد كبير الصراع المسلح وحالات ما بعد الصراع، وقد يعيق دوام أثرها السلبي بشكل خطير عملية الانتعاش. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا ندخر جهدا لاتخاذ خطوات فعالة بغية التصدي لهذه الأعمال، وفي نهاية المطاف القضاء عليها وعلى أي شكل من أشكال العنف ضد الأطفال، البنات والصبيان على

الخطوة الأولى مؤخرا، ألا وهي المعايير الواردة في تقرير الأمين العام. وهذه المعايير سوف تفضي إلى درجة أكبر من الوضوح والشفافية في عمل السيدة كوماراسوامي والفريق العامل. وتتمثل المرحلة الثانية في بناء القدرات من أجل جمع البيانات في الميدان. وينبغي أن يتم ذلك لتبسيط وتنسيق شبكات الأمم المتحدة القائمة. ولكن يتعين علينا أيضا أن نتحلى بالسخاء في توفير قدر أكبر من الموارد للأمم المتحدة كي لا نفقد رغبتنا في العمل. وفي هذا الصدد، قررت بلجيكا هذا العام، ومن خلال اليونيسيف، تمويل بناء القدرات للرصد والإبلاغ في الميدان، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان والسودان.

أما المرحلة الثالثة، فهي فرض جزاءات شديدة. وكما قرأنا في تقرير الأمين العام. يسود في العديد من البلدان تقريبا إفلات تام من العقاب فيما يتعلق بارتكاب جرائم جسيمة ضد الأطفال. واليوم نخب بمجلس الأمن اتخاذ تدابير من دون تأخير لمعاقبة الجناة المدرجين لأكثر من خمس سنوات في القائمة والذين لم يظهروا أي نية للتعاون مع الممثلة الخاصة. وكما يصف الأمين العام في تقريره، لا بد للفريق العامل التابع للمجلس ولجان الجزاءات من أن تعمل معا على هذه المسألة. أرحب بالكلمة التي ألقته الممثلة الخاصة في شهر أيار/مايو أمام لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. أما المرحلة النهائية والدقيقة، فتتمثل في ضرورة إعادة إدماج الأطفال بعد انتزاعهم من فكي الحرب. لذلك، من الجوهري توفر التمويل الموثوق. أيدت بلجيكا عددا من المشاريع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتطرق إلى مسائل تتضمن العنف الجنسي. وما برح وفدي حتى الآن يتابع باهتمام الجهود التي تقوم بها فرنسا واليونيسيف لحشد المانحين في مجال إعادة الإدماج، وفقا لمبادئ باريس بشأن الأطفال المرتبطين بمجموعات مسلحة. إن منع تجنيد الأطفال

مستدامة هذا الفريق العامل من دون دعم في الأجل الطويل. لذلك، أغتنم هذه الفرصة لأطلب إلى الأمين العام تزويد الفريق العامل وفي أسرع وقت ممكن، بالدعم الإداري الذي دعا إليه مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/181). كذلك أشكر السيدة رادريكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيدة هيلدا فرافجورد جونسون، نائبة المدير التنفيذي لليونيسيف، والسيد آتول كهاري، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأبرز أيضا شجاعة السيدة مانجو غورونغ التي تكلمت مشكورة عن تجاربها في المجلس هذا الصباح.

تؤيد بلجيكا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وممثل كندا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء التي تتضمن بلجيكا. وبالنيابة عن بلدي سأطرق إلى عدد من النقاط المتعلقة بمناقشة اليوم.

في العام الماضي، تم التطرق لحديثين - العنف الجنسي؛ والقتل والتشويه - وهذا التطرق عزز حماية الأطفال في جميع أرجاء العالم. وأيضا ولّد تحديا جديدا مما حمل ممثلة الأمين العام والفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح على التصدي له بقوة. وبينما لا يزال حتى الآن من السهل نسبيا تعريف مسألة تعبئة الأطفال وتسليحهم، من الواضح أنه من الصعب فهرسة وتوثيق حالات القتل والتشويه والعنف الجنسي التي ترتكبها أطراف النزاع بصورة منهجية. ومن دون توفر تجميع للبيانات يمكن الركون إليه عن هذه الفئات الجديدة من العنف، فإن آلية الرصد والإبلاغ لن تعمل بصورة ملائمة ولن يكون بالإمكان تفعيل جزاءات ذات مصداقية. إن المجتمع الدولي يعمل بصورة وثيقة مع المجتمع المدني والذي نقدر له أيما تقدير مساهمته، عليه أن يشمر عن سواعده. وقد تم اتخاذ

لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح وجهود الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة.

وأود أيضا أن أعبر عن ترحيب دولة قطر بالتقدم المحرز بتوقيع خطط عمل مع الأطراف المختلفة في الصراعات من أجل إنهاء تجنيد واستخدام الجنود الأطفال وتأمين إطلاق سراحهم من قبل القوات المسلحة. ولكن، على الرغم من هذا التقدم الذي يؤكد أن الإرادة الدولية تولي كل عناية للانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال في النزاعات المسلحة، فإننا نلاحظ في كثير من الحالات هشاشة الإرادة الدولية فيما يتعلق بحماية الأطفال في حالات الاحتلال الأجنبي. فنحن نرى في تقرير الأمين العام حول التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن ما مجموعه ٣٧٤ طفل فلسطيني قد قتلوا وأصيب ٨٦١ ٢٠ بجروح خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك تعرض ٣٥٠ طفلا على الأقل للقتل و ٨١٥ ١ للإصابة بجروح في غزة وحدها خلال العمليات العسكرية التي شنتها القوات الإسرائيلية.

إننا في دولة قطر، وفي ظل القيادة الحكيمة الممثلة في حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، نؤمن بأن التعليم هو الوسيلة المثلى لتطويق العنف ونشر الطمأنينة والسلام. وإننا نشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات نحو تنفيذ توصية الأمين العام لدعوة جميع الأطراف التي تشهد حالات نزاع مسلح إلى احترام الصكوك المعيارية الدولية التي تحمي الطلاب والمعلمين والمرافق التعليمية من الهجوم. ونرى أنه على الرغم من النداءات الدولية التي تطالب بتلبية الاحتياجات التعليمية أثناء الصراعات، ما زالت أعداد كبيرة من الأطفال في أماكن عديدة من العالم محرومة من التعليم بسبب الصراعات المسلحة، وما زالت المدارس ومن ضمنها مدارس تابعة للأمم المتحدة تستهدف من قبل بعض الأطراف المتنازعة. وفي هذه الجلسة المخصصة للنقاش لا يسعنا إلا أن نتساءل عن وضع تقرير مجلس التحقيق الذي

وكفالة إعادة إدماجهم يجب أن ينظر إليهما في الأجل البعيد من خلال برامج تستمر لعدة سنوات.

وهذا يحملني على القول، بأن مشكلة الأطفال في النزاعات المسلحة تتجاوز نطاق عمل مجلس الأمن. وبوصفي رئيسا للتشكيلة القطرية المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، أشدد على الدور الهام جدا الذي يمكن للجنة أيضا أن تقوم به في حشد المجتمع الدولي وفي تيسير تنسيق الجهود المتعلقة بترع السلاح والتسريح وبرامج إعادة الإدماج وإشاعة الوعي في البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

وبوصفي رئيسا للتشكيلة القطرية المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى، أقمت اتصالات مستمرة مع السيدة كوماراسوامي، وكلما كان ممكنا أقوم ببحث هذه المسألة مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي هذا السياق، فإن تشكيلتنا القطرية والمعنوية ببلد بمفرده خططت في شهر كانون الأول/ديسمبر لعام ٢٠٠٩ لزيارة إلى أحد مراكز تسريح جنود الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى، غير أن أحد المجموعات المسلحة المعارضة منعنا من القيام بتلك الزيارة.

أختمت كلمتي بالإعراب عن أمل بلجيكا بأن يقوم الفريق العامل هذا العام بأول زيارة لبلد يختاره هو، لعل مجلس الأمن يظهر مرة أخرى أنه عازم وقادر على أن يحدث فرقا في الذود عن الأطفال الذين يواجهون الحرب.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

**الشيخة علياء آل ثاني (قطر):** السيد الرئيس، في البداية، أود أن أتقدم لكم بالشكر لعقد هذه الجلسة الهامة التي تعالج مسألة الأطفال والنزاعات المسلحة. وكذلك أتقدم بالشكر لمعالي الأمين العام على تقريره وجهود الفريق العامل

في أعقاب انتهاء الصراع المسلح في سري لانكا في العام الماضي، انتهى تجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة. وفي هذا العام، حذف اسم أحد الأطراف المتمادية في انتهاكاتها، الجماعة الإرهابية غمور تاميل إيلاام للتحريض، من المرفق الثاني لتقرير الأمين العام، في أعقاب هزيمتها وما نجم عنها من إنهاء ممارستها الفظيعة المتمثلة في تجنيد الأطفال. وقد قامت الجماعة المسلحة السابقة الأخرى، تاميل ماكال فيدوتالاوي بوليكال، التي انخرطت في خطة عمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وحكومتنا، بإطلاق سراح الأطفال المحتجزين لديها وانضمت إلى العملية الديمقراطية.

وفي نهاية السنة الماضية، وبناء على دعوة من حكومتنا، قام الممثل الخاص للأمين العام، اللواء باتريك كمارات، بزيارة إلى سري لانكا، وشهد على نحو مباشر ما أُحرز من تقدم في أعقاب انتهاء الصراع.

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة سري لانكا أحالت طوعاً، قبل عقد، قضية غمور تاميل إيلاام للتحريض إلى الفريق العامل لينظر فيها. وفعلنا ذلك لأن حكومتنا تتبع سياسة عدم التسامح مطلقاً مع تجنيد الأطفال، وأدّت تماماً تجنيد الأطفال من جانب غمور تاميل إيلاام للتحريض.

ويسر وفد بلدي أن يبلغ المجلس بأن حكومتنا، بإثرائها للصراع المسلح، تمكنت من توفير الرعاية لأكثر من ٥٧٠ طفلاً، بعضهم لا يتجاوز ١٤ سنة، ممن كانوا مجندين لدى غمور غمور تاميل إيلاام للتحريض. ومثلما يرد ذلك بالتفصيل في تقرير الأمين العام، فإن أولئك الأطفال يستفيدون الآن من برنامج شامل لإعادة التأهيل ترعاه الحكومة، بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وقد أعيدوا إلى مجتمعاتهم المحلية لاستئناف حياة طبيعية مع أسرهم، وهم لا يزالون يستفيدون من خدمات إعادة التأهيل المجتمعي.

أنشأه الأمين العام للتحقيق في الاعتداءات المباشرة التي تعرضت لها مدارس غزة التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، من قبل الجيش الإسرائيلي وتحديد المسؤولية عن تلك الجرائم وإحالة مرتكبيها للعدالة.

وقامت هذه المؤسسة قبل الحرب الإسرائيلية على غزة بتنفيذ مشروع اجتماعي بالتعاون مع مؤسسة Save the Children من أجل توفير مناطق آمنة للتعليم في قطاع غزة، كما افتتحت مؤخراً ١١ مدرسة في قطاع غزة من بين ٢٢ مدرسة يجري تأهيلها وتجهيزها بالشراكة مع هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية. ويهدف هذا المشروع إلى إحداث تغيير مباشر في حياة ما يزيد على ٢١ ٠٠٠ طالب مستحق في هذه المدارس في قطاع غزة، ومساعدة أكثر من ١٢٦ ٠٠٠ أسرة تكافح تحت وطأة ظروف معيشية قاسية، في محاولة لاستعادة الحياة الطبيعية في غزة.

وانطلاقاً من التزامنا واقتناعنا بأهمية التعليم في مناطق الصراعات، ترعى دولة قطر والبوسنة والهرسك وبنن وكوستاريكا ونيكاراغوا والنرويج حالياً مشروع قرار "الحق في التعليم في أوقات الأزمات" الذي سيقدم للجمعية العامة لاعتماده في دورتها الحالية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

**السيد جاياسيكاريا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية):** يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، وعلى قيادة وفد بلدكم للفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح. ونحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح (S/2010/181)، الذي يوفر أفكاراً مفيدة بشأن الكيفية التي يجب أن نمضي بها قدماً بشأن هذه المسألة الهامة.

وتعتبر حكومتنا مسؤوليتها عن حماية الأطفال وتعزيز رفاههم أولوية قصوى. ولا بد أن تكفل الدولة عدم تعرض الأطفال للخطر والحيلولة دون استخدامهم أدوات للعنف. وباعتبار سري لانكا دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين، فإنها تكفل رفاه الأطفال وتمكينهم من الحصول على التعليم والرعاية الصحية مجانا. وقد أنشأنا السلطة الوطنية لحماية الطفل، التي لديها صلاحيات واسعة النطاق لمعالجة جميع المسائل التي تؤثر على رفاه أطفالنا. كما لدينا وزارة مستقلة تركز على توفير الموارد لتنفيذ البرامج الرامية إلى كفالة حقوق الأطفال.

إن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) أوجز بصورة غامضة وغير متسقة إلى حد ما معايير رفع أسماء الجماعات من القوائم الواردة في مرفقيه. وإذا أن تجنيد الأطفال ممارسة فظيعة ومدانة بدون تحفظ، من الأهمية بمكان أن نربي الثقة في المجتمعات الخارجة من الصراعات من خلال رفع أسماء الجماعات التي أطلقت سراح الأطفال المحتجزين لديها من القوائم، بدلا من الإطراب في تناول الجوانب التقنية للمعايير.

وبالتالي، نقترح أن يتم توضيح معايير رفع الأسماء من القوائم حتى يتسنى التعجيل بشطب أسماء الجماعات التي امتثلت فعلا للقرارات أو توقفت عن التجنيد. ونقر بضرورة مواصلة انخراط مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح في المجتمعات الخارجة من الصراع لكفالة السلام والاستقرار على الأجل الطويل والحيلولة دون تكرار التجنيد وتحدد الصراع.

وندين بأشد العبارات الممكنة الاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي الخطيرة ضد الأطفال في الصراع المسلح. وينبغي ألا يكون هناك أي مكان لهذه الانتهاكات الجسيمة. ويجب علينا أن نوجد وسائل فعالة لنضمن امتثال

وخلال جميع مراحل العملية العسكرية التي قامت بها قواتنا المسلحة لتحرير المدنيين الذين كانت تحتجزهم الجماعة الإرهابية تامليل إيلاام للتحرير وتستخدمهم دروعا بشرية، فإن قواتنا المسلحة حرصت على كفالة سلامة المدنيين الأبرياء وأمنهم، بمن فيهم الأطفال. ولذلك السبب، هرب نحو ٣٠٠ ٠٠٠ من المدنيين من قبضة نمور تامليل إيلاام للتحرير طالبين الحماية من القوات المسلحة.

ومنذ انتهاء الصراع، قامت حكومتنا بتوفير الغذاء والمأوى والرعاية الطبية لأولئك الأشخاص المشردين داخليا، بمن فيهم الأطفال، بمساعدة الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات المانحة. وتوفر للأطفال المشردين مرافق للتعليم الخاص. كما توفر للرضع مواد غذائية تكميلية مغذية. وتم شمل الأطفال المشردين مع أسرهم. وعُهد بالأطفال الذين فقدوا آبائهم إلى المرافق الحكومية المسجلة المعنية برعاية الأطفال. ويمكن لأفرقة الحماية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومسؤولي منظمة الأمم المتحدة للطفولة الوصول إلى قرى الأشخاص المشردين داخليا لكفالة سلامة الأطفال وأمنهم فيها. وحتى الآن، أعيد توطين ٩٠ في المائة من الأشخاص المشردين داخليا، ولم يبق في قرى الأشخاص المشردين داخليا إلا القليل من الأطفال مع أسرهم. ويتمتع من بقي منهم فيها بحرية التنقل. وسيُمكن نزع الألغام واستكمال التعمير تلك الأسر من العودة أيضا إلى مواطنها الأصلية في القريب العاجل.

لقد أبانت حكومتي عن التزامها الجدي بإجراء عملية للمساءلة للنظر في ما إذا وقعت أي انتهاكات للقواعد الدولية خلال الصراع، وبالعامل على تحقيق المصالحة من خلال عملية العدالة الإصلاحية. وفي الشهر الماضي، أعلننا عن تعيين لجنة تحقيق تتألف من شخصيات مرموقة ستنظر في جميع جوانب الصراع. وقد مضت اللجنة منذئذ قدما وبسرعة في إنجاز مهامها.

وروح القيادة للسفير هيلر في قيادة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح.

وسلوفينيا تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق القائم بأعمال بعثة الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا بالنيابة عن شبكة الأمن البشري، والبيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن فريق أصدقاء الأطفال والصراع المسلح.

ونود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام والضيوف الموقرين الآخرين على بياناتهم اليوم. وقد تأثر وفد بلدي بشكل خاص هذا الصباح بالشهادة التي قدمتها الطفلة الجندية السابقة، مانجو غورونغ. إننا نشيد بها بإخلاص على شجاعتها وقوتها، ونتقدم لها بأطيب التمنيات.

لقد تحقق تقدم كبير منذ أن أدرجت مسألة الأطفال والصراع المسلح في جدول أعمال الأمم المتحدة. ولكن، كما سمعنا اليوم، لا تزال حالة الأطفال في بعض أجزاء العالم تبعث على القلق، ويواجه المجتمع الدولي تحديات جديدة في معالجة مسألة الأطفال والصراع المسلح. وقد لاحظنا بأسف أن أطرافاً جديدة تقوم بتجنيد الأطفال قد أضيفت إلى مرفقي تقرير الأمين العام (S/2010/181).

وترحب سلوفينيا بالتقرير الأخير وبالتوصيات الواردة فيه. وينبغي اتخاذ خطوات أقوى لمعالجة مسألة تحقيق المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب من جانب المخالفين، ولا سيما فيما يتعلق بالجماعات والأفراد الذين يستمرون في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وأدرجت أسماءهم في التقرير لفترة تزيد على خمسة أعوام. وسلوفينيا على اقتناع بأن عمل المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحاكم الدولية من شأنه أن يساعد على كسر ثقافة الإفلات من العقاب على تلك الجرائم.

جميع الأطراف الفاعلة لهذه المبادئ. وخلال جميع مراحل الصراع في سري لانكا، كفلت قوات الأمن المنضبطة لدينا عدم وقوع أي حوادث من ذلك النوع.

والجدير بالذكر أن المسؤولية الرئيسية عن الامتثال للقرارات تقع على كاهل الدول الأعضاء ذاتها. وينبغي أن نضع معايير أعلى لأنفسنا بقدر ما نتوقع من الأطراف الفاعلة من غير الدول أن تحذو الحذو ذاته. ونحث جميع الدول الأعضاء على التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونحث مجلس الأمن على النظر في إمكانية فرض تدابير موجهة على المتمادين في إقرار الانتهاكات الجسيمة. ويسلط تقرير الأمين الضوء على ضرورة التعامل مع المتمادين في الانتهاكات بغية إنفاذ التزامنا بحماية الأطفال. إن مبادرات مجلس الأمن لمعالجة مسألة الأطفال والصراع المسلح الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بهذا الموضوع يجب أن تولي المزيد من التركيز على المسائل الحقيقية التي ينبع منها تجنيد الأطفال. والمطلوب هو اتخاذ الإجراءات الدولية الملموسة بدلا من مجرد التعبير عن القلق.

إن وفد بلدي يقدر إسهام السيدة رادىكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام، ومكتبها. وسنبقى ملتزمين بمواصلة التعاون الوثيق مع الممثلة الخاصة ومع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

**السيدة ستيغليتش** (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرة المكسيك لعقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى التفاني الشخصي

ومستقبلهم بدون خوف أو تهديد بتجنيدهم أو ارتكاب انتهاكات جسيمة ضدهم.

وفي هذا العام، يحتفل مجلس الأمن بالذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أنشئت عملا به آلية الرصد والإبلاغ، وأنشئ كذلك الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح. وفضلا عن ذلك، فإننا نحیی الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل. إننا ندعم دعما كاملا الحملة من أجل المصادقة العالمية على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية. ونحن نرحب بتعزيز التعاون ونشجعه فيما بين الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي ضد الأطفال، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والهيئات الأخرى ذات الصلة والمجتمع المدني.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع مجلس الأمن على مواصلة التصدي لمسألة الأطفال والصراع المسلح والسعي إلى إيجاد الوسائل الأكثر فعالية لتحسين أوضاع الأطفال.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان.

**السيدة آيتيموفا (كازاخستان)** (تكلمت بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة المكسيك على تولي رئاسة مجلس الأمن. كما أود أن أتوجه مباشرة بالشكر إلى وزيرة خارجية المكسيك على تفانيها شخصيا لقضية الأطفال والصراع المسلح وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وعلاوة على ذلك، أود أن أتقدم بالشكر والثناء للأمين العام، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، السيدة راديكا كوماناسوامي،

وفي هذا الصدد، نؤيد بصفة خاصة توصية الأمين العام بإدراج تجنيد واستخدام الأطفال في ولاية كل لجان الجزاءات، وترشيد تبادل المعلومات بين الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح ولجان الجزاءات التابعة للمجلس، وكفالة تقديم الممثلة الخاصة للأطفال والتزاع المسلح إحاطات إعلامية للجان الجزاءات.

كما أننا نعتقد بضرورة استمرار تضمين الأحكام المحددة بشأن حماية الأطفال في ولايات عمليات حفظ السلام ذات الصلة، بالإضافة إلى البعثات السياسية وبعثات بناء السلام، بما في ذلك من خلال نشر مستشارين في مجال حماية الأطفال. إننا نرحب بجهود إدارة عمليات حفظ السلام في تعميم حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام.

وفي أعقاب اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، من المهم تحسين جمع المعلومات بشأن العنف الجنسي ضد الأطفال والتحقق منها وتطوير القدرة على توثيق الحوادث والاتجاهات المتعلقة بالقتل والتشويه والعنف الجنسي ضد الأطفال. وقد لاحظنا أيضا التوصية الواردة في التقرير بشأن السماح بإجراء اتصالات بين الأمم المتحدة والأطراف من غير الدول، وذلك من أجل حماية الأطفال على نطاق واسع وفعال، بما في ذلك لغرض إعداد خطط العمل.

إن مسألة الأطفال والصراع المسلح بوصفها مسألة شاملة، تقتضي نهجا شاملا، بحيث تسير حقوق الإنسان والأمن والتنمية جنبا إلى جنب. ومن الأهمية بمكان، التصدي بطريقة فعالة وشاملة للآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للصراعات المسلحة على الأطفال. وعليه، فإن الأمر الأساسي لا يقتصر على تسريح الأطفال من القوات والجماعات المسلحة وإعادةهم إلى أسرهم ومجتمعاتهم، بل من الأساسي أيضا معالجة صحتهم النفسية وكفالة نموهم

عمل ملموسة في إطار زمني محدد من جانب جميع الأطراف في الصراع يمثل إطارا كفؤا وفعالا لتقليل الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال إلى حد كبير. إن وفد بلدي يقدر الإرادة السياسية للبلدان المتأثرة بالصراع التي عينت مواطنين محليين ليكونوا مسؤولين عن تيسير فصل وتسريح الأطفال، والحالات التي شكلت فيها وحدات حماية الأطفال في الجماعات المسلحة. إن تلك السوابق لها قيمة مضافة نظرا لنقص الموظفين المدربين والمؤهلين المسؤولين عن المحافظة على حياة الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وقد بات جليا أن هذه السوابق ينبغي أن تصبح من أفضل الممارسات التي يمكن الاقتداء بها بالنسبة للأمم المتحدة وجميع أطراف الصراعات.

إن كازاخستان يساورها القلق البالغ حيال الممانعة التي أبدتها بعض البلدان لوصول أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل الرصد والإبلاغ عن الأوضاع في مناطق الصراع. ويشمل ذلك إجراء اتصالات مع الأطراف الفاعلة من غير الدول بغرض إعداد خطط عمل لوقف تجنيد الأطفال وغيره من الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك القتل والتشويه والاغتصاب. وندعو جميع البلدان إلى السماح للأمم المتحدة بالوصول بلا قيود لجمع معلومات موضوعية وموثوقة ولإعداد خطط العمل ذات الأهمية الحاسمة لحماية الأطفال.

ويشير التقرير إلى القانون الداخلي الابتكاري في الولايات المتحدة، قانون منع تجنيد الأطفال، الذي يقيد تقديم تمويل أو أي مساعدات ذات صلة بالدفاع للبلدان المحددة باعتبارها تجند الأطفال أو تستخدم الجنود الأطفال في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. وتنبغي الإشادة بهذا النهج الوطني وتكراره، حسب الاقتضاء. وقد يفيد حصران الدعم والمعونة العسكريين باعتباره من العوامل المحفزة القوية للبعض لوقف هذه الممارسات المشينة بحق الأطفال.

ولفرقة العمل المعنية بالأطفال والصراع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على عملهم لتقديم تقرير شامل وقائم على أسس متينة بشأن الوضع الفعلي الذي يواجهه الأطفال في المناطق المعنية (S/2010/181). وحقيقة أن التقرير مقسم على أساس البلدان ونوع الانتهاكات تعطي صورة واضحة لنطاق هذه الظاهرة الفظيعة والشائعة.

إن كازاخستان، بوصفها دولة طرفا في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، تدعم دعما كاملا تعزيز الالتزامات المتعددة الأطراف من خلال الحملة التي أطلقتها الأمين العام لتعزيز المصادقة العالمية على البروتوكول بحلول عام ٢٠١٢. ومن الحيوي لجميع الدول أن تحتضن بشكل كامل وقانوني البروتوكول الاختياري إن كان لنا أن ندعم حق جميع الأطفال في أن يكونوا أطفالا، وفي أن يترعرعوا في بيئات أكثر صحة وأمانا ومودة. ومما يدعو إلى الأسف أن عددا من البلدان التي يغطيها التقرير الحالي لم تصادق على البروتوكول الاختياري، بما في ذلك بعض البلدان التي توجد فيها حاجة ماسة إلى إطار قانوني لحماية الأطفال. وتشعر كازاخستان بأن ذلك يجعل من التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩) فيما يتعلق بإدراج تعقب وإزالة العنف الجنسي في خطط العمل الوطنية المتاحة أمرا ذا أهمية عاجلة وحيوية.

ويشير التقرير إلى تقدم لا يمكن إنكاره في رصد ومنع العديد من الانتهاكات والإساءات ضد الأطفال في الصراعات المسلحة، بالإضافة إلى بعض التقدم في مسألة مرتكبي تلك الجرائم البشعة ضد الأطفال عن أفعالهم. ولكن ما يدعو إلى الانزعاج هو الاستنتاج بأن الإفلات من العقاب على الانتهاكات ما زال سائدا.

وبناء على المعلومات المقدمة، يمكننا الاستنتاج بأن الحوار الثنائي المباشر مع الجماعات المسلحة وتنفيذ خطط

**السيد لوميا (جورجيا)** (تكلم بالإنكليزية):  
أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن  
الموضوع الهام المتمثل في الأطفال والنزاع المسلح.

في البداية، أود أن أشيد بالأمين العام على تقريره  
التاسع عن هذه المسألة (S/2010/181). كما أود أن أعرب  
عن امتناننا للمثلة الخاصة للأمين العام على العرض الشامل  
الذي قدّمته.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به بالنيابة عن  
الاتحاد الأوروبي.

منذ عام ١٩٩٩، أصبحت مسألة الأطفال والنزاع  
المسلح تدرج بشكل دائم في جدول أعمال مجلس الأمن.  
وخلال العقد المنقضي، اتخذ المجلس سبعة قرارات بشأن هذه  
المسألة، ولكننا نعلم جميعاً أن هذه التدابير غير كافية. وكما  
علمنا من تقرير الأمين العام المعروض علينا، لا يزال الواقع  
المفرع هو أن الصراعات العسكرية تؤثر بصورة وحشية على  
الأطفال في جميع أنحاء العالم. وأي صراع، يعاني فيه الأطفال  
بشكل مباشر من العنف والوحشية أو من آثارهما بصورة  
ثانوية، يتطلب اهتماماً أوثق بكثير من المجتمع الدولي.

وقد أتيحت للدول الأعضاء خلال الشهور القليلة  
الماضية فرصة لمعالجة حماية المدنيين في عدة مناقشات مفتوحة  
عقدت هنا في هذه القاعة. وكما يعلم كثيرون من  
الموجودين هنا، فإن هذه مسألة ذات أهمية كبيرة لجورجيا.  
واستمع المجلس إلى معلومات مستكملة عن المنطقتين المحتلتين  
في بلدي، أبخازيا ومنطقة تسخينفالي، والمعروفة أيضاً باسم  
أوسيتيا الجنوبية. ويعاني الأطفال الجورجيون في المنطقتين،  
لكن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح لا يغطي  
ذلك الجزء من العالم في العام الحالي وبالتالي فقد ارتأيت أنه  
من المهم تذكير المجلس بالجوانب الإنسانية لهذه الحالة.

وكازاخستان، بصفتها عضواً في المجلس التنفيذي  
لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تؤيد تماماً الولاية  
الجديدة للمنظمة باعتبارها شريكا في قيادة النضال لإنهاء  
العنف ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح وفي هذه  
الجهود، من الهام للغاية التركيز على توعية جميع أطراف  
الصراع، وكذلك أعضاء وحدات حفظ السلام، بشأن  
حقوق المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء. وينبغي تعزيز  
التشريعات الوطنية والدولية بغية سد الفجوات والثغرات  
القانونية التي يستغلها من ينتهكون هذه الحقوق.

ووفد بلدي يشعر بقلق عميق إزاء تزايد الإغلاقات  
القسري للمدارس وإلحاق الأضرار بها أو تدميرها في  
الهجمات أو القتال أو في انفجارات. وبينما يعرض  
استهداف المدارس أطفالنا لخطر الموت والإصابة المباشر، فإنه  
يؤدي أيضاً إلى حرمانهم من التعليم، وربما، خسارة جيل  
بأكمله. وستكون نتيجة كهذه تربة خصبة للتعصب  
والإرهاب، وهي تمثل بالتالي تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وتقترح كازاخستان مواصلة منح الأولوية لحماية  
المرافق التعليمية من هجمات أي طرف وتوفير تعليم متواصل  
لجميع الأطفال في مناطق ما بعد انتهاء الصراع، حسب  
الاقتضاء. كما يقترح وفد بلدي صياغة سياسات تعليمية  
واسعة النطاق للبلدان المتضررة من الصراعات المسلحة التي  
طال أمدّها. والهدف من هذه الاقتراحات مساعدة أطفال  
اليوم على أن يكونوا، عندما يكبرون، جيلاً متحرراً من  
الكراهية والبغض على أساس العرق أو الثقافة أو الديانة. وإن  
التعليم، بتعزيزه للكرامة والتسامح ولنهج قائم على الأهلية،  
يشكّل حجر زاوية لجهود التخلص من الصور النمطية  
المترسخة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل  
جورجيا.

الحادثة ليست استثناء للقاعدة، ولكن بالأحرى الواقع المعاش يوميا. وقد لا يكون هناك ما نصنفه هنا باعتباره صراعا قائما، لكن مواطنينا يقاتلون كل يوم للحصول على حقوقهم الأساسية وحرياتهم.

وستكون الخطوة الأولى على طريق معالجة هذه المشكلة السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وهو الأمر الذي قد يحمي المتضررين من الصراعات المسلحة، وهم الأطفال في المقام الأول، ويساعدهم. وبخصوص حالة أخرى، يشدد تقرير الأمين العام على أنه "قد تدهورت إلى حد كبير خلال العام إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بشكل عام". والمرء لا يمكنه أن يجد كلمات أفضل من هذه لوصف ممارسة منع وصول المعونات الإنسانية والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية إلى منطقة تسخينغالي/أوسيتيا الجنوبية المحتلة، وهو ما يحدث منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وهذا انتهاك واضح لمبادئ القانون الدولي؛ وللفقرة ٣ من اتفاق وقف إطلاق النار المؤلف من ست نقاط الموقع في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بوساطة الاتحاد الأوروبي؛ وللفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٠٧/٦٣ بشأن حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينغالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا، المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

وأود أن أطلب من جميع الحاضرين هنا مساعدتنا في الدفاع عن حقوق أطفالنا، بما في ذلك حقهم في مستقبل يعمه السلام والازدهار. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالجهود التي لا تعرف الكلل التي تضطلع بها اليونيسيف في بلدي، بما في ذلك أنشطتها في أبخازيا.

في الختام، أود أن أؤكد للمجلس على أن حكومة بلدي على استعداد لمواصلة التعاون مع أسرة الأمم المتحدة

ولئن كان الصراع القائم يُنظر إليه باعتباره قد انتهى، فإن المشاكل التي ناقشناها في العام الماضي ما زالت قائمة، بل وازدادت سوءا في نواح معينة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن من بين المشاكل التي تواجه الشباب في هاتين المنطقتين الواقعتين تحت الاحتلال الأجنبي هدم مباني المدارس والحرمان من الحق في تلقي التعليم باللغة الأصلية والتجنيد القسري للشباب وأحيانا المراهقين وإعاقة الحصول على التعليم والفرص.

وجرى توزيع كتب مدرسية جديدة على أطفالنا، مطبوعة في بلد آخر ووافقت عليها وزارة التعليم في ذلك البلد - وهي كتب لا يستطيع آباؤهم وقادة المجتمع المحلي لديهم مراجعتها. ولم يعد يُسمح للأطفال بالذهاب إلى المدارس على الجانب الآخر من خطوط الحدود الإدارية المصطنعة، مما يسبب الانقسامات والعزلة في حين كان هناك في السابق مجتمع وتعليم وتجارب مشتركة. ويجري إجبار المواطنين الجورجيين على تعلم اللغة الروسية ولا يتاح لهم أي خيار بشأن ما يفضلونه أو مستقبلهم. ويقال لهم إن هويتهم ولغتهم وثقافتهم أدنى من هوية قوة الاحتلال ولغتها وثقافتها.

وثمة حالات كثيرة موثقة يمكننا الاستشهاد بها للتدليل على هذه الاتهامات ولإضافة الرتوش للصورة التي تبين كيف يستأصل الاحتلال العسكري الحياة المدنية. ويعرف الكثيرون تفاصيل هذه الحالات بالفعل. وفي كل مرة آتي فيها هنا لمخاطبة المجلس، تملكني الدهشة لقدرتي على إيراد أمثلة كهذه في القرن الحادي والعشرين.

ففي تسخينغالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، احتجز ستة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٦ عاما واتهموا بممارسة "أنشطة إرهابية". ولم يجر الإفراج عن هؤلاء الأطفال إلا بعد تدخل نشط من المجتمع الدولي. وهذه

بالأطفال والتزاع المسلح ولجان الجزاءات التابعة للمجلس. كما أن توصية الأمين العام بإدراج مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة في ولايات جميع لججان الجزاءات ذات الصلة تحظى بالترحيب، شأنها شأن اقتراحه بنشر مستشارين في مجال حماية الأطفال في أفرقة الخبراء التي تقدم المشورة لهذه اللجان. وشكلت الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة كوماراسوامي في ٢١ أيار/مايو إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية سابقة إيجابية للغاية في ذلك الصدد.

وتشهد العلامات الإيجابية على إحراز التقدم الواردة في تقرير الأمين على التغيير الحقيقي الذي يمكن أن تحدثه آلية المجلس، وبخاصة الإفراج مؤخرًا عن الأطفال في نيبال وتوقيع الأطراف في نيبال والفلبين على خطط عمل مقيدة زمنياً. ونحن نعرب عن أملنا بأن تترجم تلك الإجراءات وغيرها إلى أعمال حقيقية على أرض الواقع. ونؤكد مجدداً على استعدادنا بالذات لدعم الجهود الوطنية في القيام بذلك العمل.

ويسر أستراليا كونها تساعد الأمم المتحدة والشركاء الآخرين بطرق عملية للغاية على معالجة حالة الأطفال في الصراع المسلح - وبخاصة في آسيا، حيث يتركز قدر كبير من أعمال المجلس. ولا بد من الاعتراف بجدوى تحديد أفضل الممارسات وإعداد الأدلة الميدانية وكتيبات التدريب، لا سيما للمساعدة في تحديد السبل الملموسة التي يمكن بها لأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تكفل رفاه الأطفال. وكانت حلقة عمل عموم أفريقيا التي نظمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ مبادرة ممتازة في ذلك الصدد، وكنا سعداء لدعمنا حلقة العمل.

إننا نقدر استمرار الشراكة مع اليونيسيف في هذا المجال، بما في ذلك في سري لانكا وأفغانستان والفلبين. وتدل

بأكملها بغية الدفاع عن مصالح جميع الأطفال المتأثرين بحرب آب/أغسطس وباستمرار الاحتلال العسكري الأجنبي.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لأستراليا.

**السيد كوينلان** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على استمرار قيادة المكسيك بشأن هذه المسألة الحيوية.

وتقدر أستراليا إتاحة هذه الفرصة لتجديد تأكيد التزامها. بما يجب أن يكون إطاراً دولياً قوياً لمعالجة حالة الأطفال في الصراع المسلح. ويسرنا، بوصفنا عضواً في مجموعة أصدقاء الأطفال في الصراعات المسلحة، أن نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن المجموعة.

وترحب أستراليا بتقرير الأمين العام (S/2010/181). فأول مرة، كما تعلمون، يدرج التقرير في مرفقيه أطراف الصراع على أساس ارتكابها جرائم العنف الجنسي والقتل والتشويه. وفي الأشهر الأربعة للفترة المشمولة بالتقرير التي نفذت فيها تلك المعايير المحددة للإدراج في القائمة، تم إدراج ١٠ أطراف على أساس تلك المعايير. ومن البديهي أن ذلك الرقم واحتمال زيادة الأعداد المدرجة في القوائم في الفترات المشمولة بالتقارير المقبلة يشكلان مصدر قلق بالغ.

وعلى جميع أطراف الصراعات أن تتخذ إجراء عاجلاً للتصدي لتلك الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ولذلك السبب، ينبغي الاستمرار في نشر أسماء الممّنين في الانتهاكات. وعلى المجلس أن يستخدم كامل مجموعة الأدوات المتاحة له وأن يتخذ تدابير احترازية رداً على هذه الانتهاكات الجسيمة والمستمرة. وببساطة يجب ألا يفلت من العقاب من يعتدون على الأطفال في أوقات الصراع. ونحن نؤيد دعوة الأمين العام إلى تحسين عمليات التآزر بين فريق المجلس العامل المعني

وفي الختام، ترحب أستراليا بالتحسينات الواردة في تقرير الأمين العام. ولكننا، إلى جانب العديد من أعضاء المجلس الآخرين، ننبه إلى أن بذل المزيد من الجهود وقطع الالتزامات من جانب جميع الدول الأعضاء أمر أساسي. وببساطة فإن العجز عن حماية الأطفال من الأذى والاستغلال وعن إعادة تأهيلهم في حالات الصراع المسلح أمر يديننا جميعاً.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

**السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية):** بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة والهامة للغاية بشأن الأطفال والتراع المسلح وعلى تقديمكم ورقة مفاهيمية عن هذا الموضوع (S/2010/314). كما أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على تقريره عن الأطفال والتراع المسلح، الذي يستعرض التطورات في عدد من الحالات ذات الاهتمام ويشدد على التقدم المحرز والتحديات المتبقية. وأود أيضاً أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح على بيانها الشامل، فضلاً عن الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام ونائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن المسألة.

وتؤيد أذربيجان البيان الذي أدلى به اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

ونؤكد مجدداً على التزامنا بمواصلة الإسهام في أنشطة آليات الأمم المتحدة القائمة والمنظمات والوكالات الأخرى ذات الصلة بهدف ضمان المزيد من الحماية الفعالة لحقوق الأطفال وتحسين حالة الأطفال المتضررين من الصراعات

أنباء خروج آخر الأطفال الجنود السابقين في سري لانكا من مراكز إعادة التأهيل على قدرات آلية المجلس. ومن دواعي السرور على وجه الخصوص أن هؤلاء الأطفال الجنود السابقين ستوفر لهم المهارات والفرص التي سيحتاجون إليها لصياغة مستقبل مستدام. ومع تطلع سري لانكا الآن إلى مستقبل أكثر أملاً، فإننا نتق بأن هؤلاء الأطفال يمثلون بداية جديدة لبلدهم.

وفي الفلبين، تدعم أستراليا اليونيسيف في توفير التعليم للأطفال في المناطق المتضررة من الصراع المسلح. ونشعر بالتشجيع من استنتاج الأمين العام الذي مفاده أن جبهة مورو الإسلامية للتحرير اتخذت تدابير لتنفيذ خطة عملها في صفوف قواتها، ومن ثم ترجمة الأقوال إلى أفعال.

وتجدر الإشارة بالتدابير التي اتخذتها تايلند لحماية سلامة الأطفال وتعزيز نمائهم في محافظاتها الحدودية الجنوبية، بما في ذلك جهودها للحد بشكل كبير من الهجمات على المدارس، التي تشكل انتهاكا جسيماً ضد الأطفال. ومن الواضح أن الحصول على معلومات فعالة عن انتشار هذا الانتهاك ووضع استراتيجيات لمنع أمر بالغ الأهمية.

وبطبيعة الحال، ينبغي ألا تحجب المكاسب التي تحققت لأن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. ولا يزال عدم قدرة الأمم المتحدة على الوصول إلى الجماعات من غير الدول بغية إحراز تقدم في المناقشات بشأن خطط العمل أمراً يستدعي القلق بشكل خاص. ومع ذلك، نسلم بأن منظمة العمل الدولية لا يزال لديها وجود إيجابي وفعال على أرض الواقع في ميانمار. ويسرنا أن نرى في تقرير الأمين العام أن استمرار تشغيل آلية التفاهم التكميلي للشكاوى أحرز بعض النتائج لصالح حماية الأطفال في مناطق الصراع في ميانمار.

ولكن بالرغم من التقدم المحرز في عدد من حالات الصراع المسلح، ما زال الأطفال يعانون في العديد من الأماكن في جميع أرجاء العالم وهم ما زالوا الضحايا الرئيسيين للحرب. وتشكل تلك الحقيقة المرة تحديا كبيرا للنظام القانوني الدولي، ولذلك تتطلب أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لحماية الأطفال ومنع انتهاكات حقوق الطفل.

أما بخصوص الجرائم الدولية الأكثر خطورة، فينبغي بذل المزيد من الجهود لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب. وينبغي إيلاء اعتبار خاص للأطفال المشردين داخليا في سياق ضمان حقهم غير القابل للتصرف في العودة، وللآثار المترتبة على حماية حقوق الطفل جراء اتباع السياسات والممارسات غير القانونية في حالات الاحتلال الأجنبي.

وثمة مسألة صعبة أخرى تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وهي الأطفال المحتجزون كرهائن والمعتبرون في عداد المفقودين لأسباب تتصل بالتزاع المسلح. وأذربيجان هي المقدم الرئيسي لمشاريع قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان التي تقدم مرة كل سنتين بشأن الأشخاص المفقودين، فضلا عن قرارات لجنة وضع المرأة المتعلقة بإطلاق سراح النساء والأطفال المحتجزين كرهائن في النزاعات المسلحة، بمن فيهم الذين يسجنون لاحقا.

وأود أن أشير إلى القرار الذي اتخذته مؤخرا الجمعية العامة بشأن الأشخاص المفقودين. يطلب القرار ١٨٣/٦٣ إلى الدول، في جملة أمور، أن تولي أقصى درجة من الاهتمام لحالات الأطفال المعتبرين في عداد المفقودين فيما يتصل بالنزاعات المسلحة وأن تتخذ التدابير المناسبة للبحث عن هؤلاء الأطفال وتحديد هويتهم ولم شملهم بأسرهم. وفي الوقت نفسه، أدانت لجنة وضع المرأة في دورتها الرابعة والخمسين التي عقدت في آذار/مارس، جميع أعمال العنف

المسلحة. ونشيد بالأعمال الهامة والناجحة التي أنجزت في ظل قيادة السفير هيلر ممثل المكسيك بصفته رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

إن اهتمام أذربيجان بالموضوع قيد النظر أمر بديهي وينبع من تجربتها العملية في التصدي لأثر العدوان المسلح على الأطفال في بلدي ومن المشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى ضمان احترام الدولة العضو المعنية لالتزاماتها في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتحدث الحرب التي شنت على بلدي وعواقب هذه الحرب تأثيرا كبيرا، في جملة أمور، على الجانب الإنساني للمشكلة، وهي تؤثر بالدرجة الأولى على معظم الفئات الضعيفة. ولا تزال أذربيجان تعاني من واحدة من أعلى نسب اللاجئين والمشردين داخليا في العالم، وعدد كبير منهم أطفال. وارتكبت أكثر الجرائم الدولية الجسيمة خلال الصراع. ولم ينج حتى الأطفال. وهناك ٤٨ طفلا ضمن أكثر من ٤٠٠٠ شخص يعتبرون مفقودين فيما يتصل بالصراع.

وفي الأعوام الأخيرة، أدرجت مسألة الأطفال والصراع المسلح على نحو ثابت في جدول الأعمال الدولي ووضعت مجموعة راسخة من القواعد والمعايير القانونية الدولية. واتخذت خطوات مهمة من خلال تطبيق وإنفاذ تلك القواعد والمعايير لتحقيق المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال. وفي الواقع، اتخذ المجتمع الدولي بعض المبادرات غير المسبقة للتصدي للإفلات من العقاب. وتدل المعاقبة على الجرائم ذات البعد الدولي على مدى فعالية العدالة الدولية عندما تكون هناك إرادة سياسية تدعمها. وأدت مشاركة مجلس الأمن إلى زيادة الوعي العام بضرورة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة وإلى تعزيز كبير لنطاق العمل وتهيئة فرص لتحسين النهج المشتركة في هذا الصدد.

كما نود أن نهنئ السيدة كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، ومكتبها وأن نشكرهما على عملهما القيّم، مثل إدراجهما في خطط العمل المعياريين الجديدين الموجبين للإدراج في المرفقين. وتكتسي أشكال بناء خطط العمل أهمية بالغة في عملية التنفيذ وتسهم في الحد من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال في الصراعات المسلحة.

إننا إذ نشيد بالعمل الذي يقوم به مجلس الأمن والممثلة الخاصة للتخفيف من معاناة الأطفال في الصراعات المسلحة، فإننا نود أيضا تشجيعهما على الاهتمام بالمثل بجميع الانتهاكات الجسيمة الستة المحددة التي ترتكب ضد الأطفال، وتعزيز رصدها جميعا. وفي رأينا، ينبغي توفير زيادة القدرة لتحقيق ذلك الغرض.

وتود هولندا تأكيد أهمية اشتراك الأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية في تنفيذ قرارات المجلس والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، بما في ذلك التفاوض بشأن خطط العمل. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى السماح بهذا الاشتراك بغية حماية حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة.

وكما قيل سابقا في المجلس، فلن نتوقف حقا إساءة معاملة الأطفال إلا عند محاكمة الجناة. ويعني اتخاذ أي إجراء أقل من ذلك استمرار انتهاك سلامة الضحايا. ونرى أن مجلس الأمن في معظم الحالات - كما قالت أيضا هولندا في هذه المناقشة في العام الماضي - لم يقم بما يكفي لمعالجة المسألة أو لوضع حد لإفلات مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال من العقاب. وهذا صحيح لا سيما فيما يتعلق بمن يدعون بالمعنيين في الانتهاكات. إن تقرير الأمين العام لهذا العام يورد ما لا يقل عن ١٦ طرفا مدرجا في المرفق لمدة خمس سنوات على الأقل. وهذا أمر غير مقبول. ونرحب

ضد السكان المدنيين، ودعت إلى التصدي الفعال لهذه الأعمال، ولا سيما الإفراج الفوري عن النساء والأطفال المحتجزين كرهائن في الصراعات المسلحة، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون الدولي لتحقيق تلك الغاية.

ونتطلع إلى اعتماد مشروع البيان الرئاسي المعروض على المجلس الذي سيستمر في الإسهام في إيجاد حلول مستدامة وطويلة الأجل لهذه المشكلة والتركيز على السبل والوسائل التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها التصدي للتحديات القائمة، بما في ذلك على وجه الخصوص استمرار ارتكاب الانتهاكات ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح واتخاذ التدابير الرامية إلى محاكمة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن

للممثل الدائم لهولندا.

**السيد شابر (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد

هولندا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح وعلى العمل الممتاز الذي تقوم به المكسيك في هذا المجال. كما تعرب هولندا عن تقديرها لتقرير الأمين العام الذي صدر مؤخرا عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2010/181)، وترحب بالخطوات المتخذة في تنفيذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، فضلا عن توسيع نطاق مرفقي تقرير الأمين العام ليشملا الأطراف المسؤولة عن قتل الأطفال وتشويههم وعن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي التي ترتكب ضد الأطفال.

شكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة كوماناسوامي، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، ونائبة المدير التنفيذي لليونيسيف على ما قدموه من إسهامات حيوية لحماية الأطفال وعلى إحاطتهم الإعلامية الشاملة هذا الصباح.

وعلى الرغم من التزام المجتمع الدولي بمعالجة هذه المسألة، فما زال الأطفال يستهدفون ويستغلون في الكثير من الصراعات المسلحة. وفي ذلك الصدد، لا بد لنا من اعتماد استراتيجية تعالج الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة. وهذا يتطلب تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتحقيق المصالحة الوطنية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان من أجل تحقيق نتائج إيجابية في مجال منع الصراعات وتعزيز حماية الأطفال.

وما برحت حكومة ميانمار تأخذ على محمل الجد مسألة التجنيد دون السن القانونية في القوات المسلحة. وبموجب قانون قوات الدفاع لعام ١٩٥٩ في ميانمار، يمنع تجنيد أي شخص في القوات المسلحة ما لم يبلغ سن الـ ١٨. ومن لا ينطبق عليه شرط الحد الأدنى للسن يسرَّح من القوات المسلحة. ولدينا مديرية تشرف على لوائح التجنيد العسكري والأوامر والتوجيهات المتعلقة به. لكن في بعض الحالات، يتسلل إلى صفوف الخدمة في الجيش أطفال قاصرون يدعون بأنهم أكبر سناً أو ممن ليس لديهم شهادة ميلاد رسمية أو وثائق أخرى. ولذلك وضعنا معايير تدقيق صارمة تخضع لها مراحل التجنيد والتدريب وما بعد التدريب. ونتيجة لذلك، سُرح ما مجموعه ٣٤٤ شخصا من القوات المسلحة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩.

أما بخصوص عملية إعادة الإدماج، فقد تمت إعادة ما مجموعه ١٠٠ طفل إلى أولياء أمورهم في عام ٢٠٠٩. وفي الوقت الذي سُرح فيه الأطفال دون السن القانونية،

بإعراب مجلس الأمن عن استعداده لتكثيف عمله واتخاذ تدابير مستهدفة ضد الممّعين في ارتكاب الانتهاكات. ونؤكد أيضا دور المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق وإجراء المحاكمات في الجرائم التي تقع ضمن اختصاصها. وينبغي أن تحال الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية حيثما تحقق نظم العدالة الوطنية.

وفي الختام، تعرب هولندا عن دعمها القوي للحملة من أجل التصديق العالمي على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل. وفي ذلك الصدد، من الجدير بالذكر أيضا اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. إن التصديق العالمي والتنفيذ الفعال لتلك الصكوك يرسيان جميع الأسس لحماية حقوق الأطفال وحمايتهم على نحو فعال من العنف وسوء المعاملة والاستغلال، بما في ذلك خلال الصراع المسلح.

وعندما يتعلق الأمر بسلامة أطفالنا، فسلامة المنظمة وكل ما تمثله يوضعان على المحك. ففي الأطفال نرى مستقبلنا، وفي معاناتهم خلال النزاعات المسلحة نرى الجانب المظلم للبشرية. ولدينا جميعا التزام ملحّ ببذل كل ما في وسعنا لحماية الأطفال من الصراع المسلح. وذلك هو واجب سياسي وأخلاقي علينا جميعا.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

**السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وهذا هو الوقت المناسب تماما لأن ينظر المجلس في هذه المسألة الهامة في أعقاب نشر التقرير الأخير للأمين العام (S/2010/181). وأود أيضا أن أشارك المتكلمين السابقين في

وفي حين تتصدى حكومة ميانمار بإخلاص وجدية لمسألة تجنيد الأطفال القصر، نأسف بالغ الأسف لأن جيشنا الوطني، تاتماداو كيي، لا يزال مدرجا في المرفق الأول لتقرير الأمين العام. ونعتقد بقوة، نظرا لمساعي حكومتنا لوضع اللوائح والقواعد والنظم الضرورية لحظر تجنيد الأطفال القصر، أن إدراج تاتماداو كيي في هذه القائمة مضلل إلى حد بعيد. ولذلك يود وفدي أن يحث على الاعتراف على النحو الواجب بالتقدم الذي حققته حكومتنا وأن يتم رفع جيشنا الوطني من القائمة في التقارير المقبلة.

وفي الختام، أود أن أقول إن ثقافة وتقاليد ميانمار لا تؤيد استخدام الأطفال في النزاع المسلح. ولذلك فإن الحكومة عازمة على مواصلة العمل بشكل وثيق مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن هذه المسألة. ونتوقع أن ترفع ميانمار من تقارير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في المستقبل.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

**السيد كمارا (سيراليون)** (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية توجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح وتهنئتكم على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. كما أتوجه بالشكر إلى سائر أعضاء مجلس الأمن على قراره الهام ١٦١٢ (٢٠٠٥) وكل قرارات المجلس السابقة واللاحقة التي تسعى للنهوض بجدول الأعمال المتعلق بالأطفال الذين تحيط بهم نزاعات مؤسفة، ولا سيما القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، الذي انبثقت منه هذه المناقشة. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات الوارد في الوثيقة S/2010/181. ونلاحظ مع التقدير التوصيات الواردة فيه.

اتخذت إجراءات عقابية بحق العسكريين الذين لم يلتزموا بلوائح وأنظمة التجنيد المعمول بها. وفي عام ٢٠٠٩، اتخذت هذه الإجراءات العقابية بحق ٣٦ من العسكريين.

وفيما يتعلق بخطة العمل، تتعاون حكومتنا بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري بغية الانتهاء منها باستكمال خططنا القائمة.

وعلى صعيد الدعوة وزيادة الوعي، تعقد حكومة ميانمار بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمات دولية غير حكومية، حلقات دراسية وحلقات عمل لأفراد الجيش والشرطة والعاملين في المجال الاجتماعي بشأن موضوع منع تجنيد الأطفال القصر. كما تعمل الحكومة عن قرب مع اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية الدولية لزيادة وعي الجمهور العام بمنع تجنيد القصر. ونعتقد بقوة أن التدريب المنتظم وبرامج الدعوة سيوسعان نطاق المعرفة بشأن تلك المواضيع المهمة.

وعلاوة على ذلك، أنشأنا، عن طريق لجنة رفيعة المستوى، آلية معنية بمنع التجنيد العسكري للقصر. وترفع اللجنة تقارير دورية إلى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام بصفة منتظمة. وأشاد تقرير الأمين العام بالخطوات الملموسة التي اتخذتها حكومتنا. وستواصل ميانمار دعمها لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام وفريق الأمم المتحدة القطري وتعاونها الكامل معهما.

ويود وفدي أن يعلن بشكل قاطع أن ميانمار ليست بلدا في حالة نزاع مسلح. ونتيجة لجهود المصالحة الوطنية التي بذلتها حكومتنا، عادت ١٧ جماعة مسلحة بالفعل إلى الشرعية وينعم الناس بسلام واستقرار لم يسبق لهما مثيل في كل أركان البلد. وفي ذلك الصدد، نحن نرى أن مناقشة حالة ميانمار في إطار المسألة المواضيعية للأطفال والنزاع المسلح لم تعد ذات صلة.

القسري والسخرة والاعتصاب وأشكال الفظائع الشائعة الأخرى المرتكبة ضد الأطفال الأبرياء، بدون أن تقتصر عليها، لم يكن أمامنا بديل سوى الانضمام إلى الكفاح من أجل وضع نهاية لهذه الجريمة الشنيعة أينما ترتكب في العالم.

وبصفتنا دولة طرفا في صكوك حقوق الإنسانية الدولية ذات الصلة المكرسة لتعزيز وحماية حقوق الأطفال، اتخذنا التدابير العملية التالية لكفالة تقييدنا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن المسألة، بما في ذلك آخرها، القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

في شباط/فبراير ٢٠٠٧، صادقنا على التزامات باريس لحماية الأطفال من التجنيد أو الاستخدام بصورة غير مشروعة من جانب قوات أو جماعات مسلحة. وسننا قوانين حقوق الطفل التي ترفع الحد الأدنى لسن التجنيد في القوات المسلحة من ١٧,٥ إلى ١٨ سنة. وفي عام ٢٠٠٢، أنشأنا لجنة وطنية للأطفال المتضررين من الحرب، ولا تزال تعمل. كما أنشأنا لجنة وطنية لحقوق الإنسان مكلفة بالنظر في كل قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل الخاصة بالأطفال. وأنشأنا وحدة لدعم الأسرة في إطار إدارة الشرطة لحماية الأطفال من الاعتداء الجنسي والاستغلال. وأنشأنا لجنة حماية الطفل، برئاسة وزارة الرفاه الاجتماعي، والشؤون المتعلقة بنوع الجنس والأطفال، وهي تعمل في مختلف مناطق البلد لرعاية الأطفال الضعفاء. وأخيرا، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أصدرت المحكمة الخاصة لسيراليون حكما بحق ثلاثة من أعضاء الجبهة الموحدة الثورية السابقة لارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي - ألا وهي، تنسيب وتجنيد واستخدام الأطفال دون سن ١٥ سنة للمشاركة الفعلية في العمليات القتالية - وهي سابقة مهمة جدا في وضع نهاية للإفلات من العقاب.

كان اتخاذ المجلس للقرار التاريخي ١٦١٢ (٢٠٠٥) خطوة في الاتجاه الصحيح. ويرى وفدي أنه نهج أكثر واقعية وفعالية وعلمي للتصدي لآفة تجنيد الأطفال واستخدامهم جنوداً. وأعطى إنشاء فرقة العملة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، التي ترفع تقارير بصفة منتظمة عن الانتهاكات الجسيمة، والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح زخماً أكبر للمسألة. وعلاوة على ذلك، يناشد القرار أطراف النزاع المسلح وضع خطط عمل محددة لوقف تجنيد واستخدام الأطفال، وبالتالي يوفر إطاراً للامتثال. وفوق كل شيء، يحمل القرار رسالة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب، وهي مسألة عزيزة جداً لبلدي.

ويسعد بلدي أيضاً سعادة أن يكون اليوم جزءاً من عملية التقييم هذه. ونرى أنها توفر للدول فرصة لدراسة ما بذل من جهود صوب تنفيذ القرارات قيد النظر. وبالنسبة لنا في سيراليون، إنها فرصة أخرى لإبلاغ المجتمع الدولي بأننا لسنا مصممين فحسب على التصدي لمسألة الإفلات من العقاب عن طريق إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة، لكننا أيضاً ملتزمون بالعمل مع بقية المجتمع الدولي للتصدي لآفة تجنيد واستخدام الأطفال الأبرياء في النزاعات، بالإضافة إلى الانتهاكات الجسيمة الأخرى.

وفي ذلك الصدد، نكرر إشاداتنا الصادقة بالمجلس لاتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، الذي زاد تعزيز إطار حماية الأطفال عن طريق توسيع نطاق آلية الرصد والإبلاغ لتشمل العنف الجنسي والقتل والتشويه إضافة إلى مسألة تجنيد الأطفال. ويحدونا وطيد الأمل بأن يعمل المجلس بسرعة لإدراج مسألتي الاختطاف ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

ولأننا خضنا حرباً شهدت انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان للأطفال، وتشمل جرائم التجنيد

بالتوصيات الواردة في التقرير المعروض علينا بما يتفق مع المعايير الدولية لحماية الطفل.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

**السيد سيال** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الرئاسة المكسيكية على عقد هذه المناقشة المواضيعية. استمعنا باهتمام إلى بيانات السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيد أتول كهاري، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والسيدة هيلدة فرايفورد يوهنسون، المديرية التنفيذية بالنيابة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

إن الأطفال هم مستقبلنا. يمكن أن يكون أي طفل، سواء في العالم النامي أو العالم المتقدم النمو، موسرا أو معسرا. يحتاج الأطفال، أينما كانوا، إلى تكريس قدر متساو من اهتمامنا وتركيزنا ورعايتنا. وبينما نحاول التصدي للتحديات الراهنة، نعمل جميعا بوعي صوب كفالة مستقبل أفضل وأكثر أمنا. ويمكن ذلك المستقبل في أطفالنا.

يرتبط المقصد الأساسي لميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو "أن ننقذ الأجيال المقبلة"، بأطفالنا فيما نسعى لننقذهم من ويلات الحرب. نواجه مسائل شاملة مشتركة تتعلق بالصحة والتعليم والحماية، وما إلى ذلك، عند التصدي للمسائل المتعلقة بالأطفال في جميع الحالات. لكن، ضعف الأطفال في حالات النزاع المسلح يستلزم اهتماما أكبر من أي مسألة مماثلة أخرى.

لقد استعرضنا بعناية التقرير الأخير (S/2010/18) والتقارير السابقة للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أن التقارير الأخيرة حاولت توسيع نطاق تعريف النزاع المسلح. ولا يمكن لأحد أن ينكر أهمية رعاية الأطفال، ولا بد من الإبلاغ عن أي

لا يسع سيراليون التزام الصمت بشأن هذه المسألة مجرد أننا لم نعد في حرب أو لأننا لسنا مدرجين في المرفقين الأول والثاني للتقرير المعروض على المجلس. ورغم أن الحرب انتهت قبل حوالي ٨ سنوات، لا تزال آثارها بادية في مجتمعاتنا. وما برحنا نكافح مع مسائل كبطالة الشباب ومبتوري الأطراف والأطفال المولودين إثر حمل ناجم عن الاغتصاب والمقاتلين الأطفال السابقين المهائمين على وجوههم، على سبيل المثال لا الحصر. لا بد من التصدي لكل هذه التحديات بشكل كافٍ إذا أردنا استدامة السلام الذي حققناه بشق الأنفس.

لقد تحقق الكثير من المكاسب الجديرة بالثناء بفضل الدعم والمساعدة اللتين قدّمهما شركاؤنا في التنمية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد للمجلس على أن سيراليون ستواصل التصدي لهذه المسألة بالمشاركة بصفة منتظمة في المناقشة الخاصة بتوفير الحماية للضحايا ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة بحق الأطفال.

سأكون مقصرا إن اختتمت مداخلتي بدون الإشادة بالأدوار التي اضطلعت بها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح ولجان الجزاءات ذات الصلة التابعة لمجلس الأمن - وعلى الأخص إدارة عمليات حفظ السلام على جهودها في تعميم حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام.

أود أن اختتم بياني بتوجيه نداء إلى كل أطراف النزاعات المسلحة في جميع أرجاء العالم من أجل اتخاذ تدابير لوقف مشاركة الأطفال في العمليات القتالية عن طريق العمل عن كثب مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح وكل الأطراف الفاعلة المعنية لكفالة التقيد

ونأمل أن تكون تقارير الأمين العام في المستقبل موضوعية، حتى لا تحيد عن الهدف النبيل لإنقاذ أطفالنا من ويلات الحرب.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

**السيد كباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس وللإعلان في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتزاع المسلح. وتولي حكومة الفلبين أقصى أهمية لهذا الموضوع وتمنح أولوية كبيرة لتعزيز حماية حقوق الأطفال، بصرف النظر عن الظروف التي قد يجدون أنفسهم فيها.

وما فتئت حكومة الفلبين تتعاون بفعالية مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة منذ البداية. ولعل الأعضاء يلاحظون أن العمل التعاوني بين الأمم المتحدة وحكومة بلدي بدأ بشكل إيجابي. وكان هذا واضحا بجلاء عندما يسرت السلطات الفلبينية الزيارة التي قامت بها إلى الفلبين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ السيدة رادىكا كوماراسوامي، وكيلة الأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، حيث اجتمعت مع السلطات المعنية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والنساء والأطفال المتضررين من الصراع المسلح.

وخلال زيارة السيدة كوماراسوامي، اجتمعت أيضا مع زعماء جبهة مورو الإسلامية للتحرير لمناقشة الشواغل حيال وجود الأطفال في صفوف جماعة التمرد. ونتيجة لهذه الأحداث، تم التوقيع في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ على خطة عمل بين الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير.

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، أود أن أؤكد مجددا على موقف حكومة بلدي ومفاده أن إشراك الجماعات المسلحة من غير الدول، بما في ذلك لأغراض

انتهاكات لحقوقهم والتصرف إزاءها بسرعة. لكن، علينا أيضا أن نكون حذرين عندما نحمل أي آلية إبلاغ فوق طاقتها بتوسيع نطاقها خارج إطار ولايتها. إذ ينتج عن هذا إضعاف الرسالة التي ينبغي نقلها عن طريق أي ولاية وتقرير يقدمه الأمين العام عن موضوع الأطفال والتزاع المسلح.

وفي سياق باكستان، أشار أحدث تقرير إلى إجراءات قواتنا لإنفاذ القانون ضد الإرهابيين والمتطرفين بوصفها نزاعا مسلحا؛ لا يمكن تعريف هذا الإجراء على هذا النحو بموجب القانون الدولي. اضطرت باكستان إلى اتخاذ إجراءات معينة لإنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب بدعم كامل من الشعب، خاصة سكان المناطق المتضررة. كان هذا ضروريا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للسكان، خاصة حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والأطفال.

ويساورنا بالغ القلق من الحالات القليلة لاستخدام المتطرفين المشين للأطفال في باكستان وأدناه بقوة. لكننا، نأسف للإشارة إلى الحالة في التقرير خارج سياقها. وأود أن أؤكد مجددا على أن حكومة باكستان تدين بأشد لهجة أي استخدام للأطفال من قبل المتطرفين أو أي جماعة أخرى للترويج لخططهم الشنيعة وهي تتخذ الإجراءات المناسبة في ذلك الصدد.

إن اليونيسيف هي شريك باكستان الفني الرئيسي في مجال الأطفال وتقدم مساعدة قيمة للأطفال في باكستان. ولدينا برنامج قطري قوي لليونيسيف. ونود، في هذه المناقشة، أن نعرب عن التقدير لدور اليونيسيف بصفتها وكالة رائدة رئيسية معنية بمسائل الأطفال. كما نقر بأن مجتمع المنظمات غير الحكومية قدم إسهامات قيمة للغاية في هذا المجال. وتحقيقا لمشاركة مستدامة ومجدية، من المهم أن يتوخى المجتمع المدني الحيطة في التفرقة بين الحالات عن طريق الحفاظ على الموضوعية.

على الأطفال، ذكر التوضيح المفصل أنه في الواقع لم تحصل أي عملية عسكرية في التواريخ المشار إليها.

ومع ذلك، أود أن أؤكد للمجلس على أن الحكومة الفلسطينية ستظل تعمل بلا كلل وهي متيقظة في التحقيق عن الادعاءات وستنفذ التدابير اللازمة لضمان حماية الأطفال أينما كانوا ومهما كانت الظروف التي يعيشون فيها.

وننتظر استنتاجات وتوصيات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح، التي ستصدر في الشهر المقبل. ونحن مستعدون لمواصلة العمل مع الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة لدعم وتنفيذ حماية حقوق الأطفال، بمن فيهم الأطفال الذين يعيشون في خضم الصراع المسلح.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد مؤمن** (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتراع المسلح. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره التاسع عن المسألة الوارد في الوثيقة S/2010/181. ونعتقد أن توصياته جديدة بالنظر فيها بعناية ثم تنفيذها والامتنال لها من جانب الدول الأعضاء وأطراف الصراع المسلح. ومع ذلك، أود أن أشير إلى أنه يُفضل أن يقتصر التقرير وأن يركز بعناية على ولايات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونشيد بمجلس الأمن وفريقه العامل لما يبذلانه من جهود مستمرة في سبيل إنهاء الانتهاكات بحق الأطفال في الصراع المسلح. وأسفرت تلك المبادرات عن نجاحات مهمة وملموسة. وكما يبين تقرير الأمين العام، فإن العام الماضي أيضاً شهد توقيع عدة أطراف صراع مسلحة مدرجة في مرفقي التقرير على اتفاقات لاعتماد خطط عمل لإنهاء

تأمين حماية الأطفال، ينبغي تناوله بطريقة متأنية للغاية، مع الأخذ بعين الاعتبار عمليات السلام الواسعة في البلد التي تسعى لها حكومة الفلبين مع الجماعات من غير الدول، لا سيما جبهة مورو الإسلامية للتحرير والجماعة المؤلفة من الحزب الشيوعي للفلبين، والجيش الشعبي الجديد والجبهة الديمقراطية لوطنية.

وإضافة إلى ذلك، تابعت الحكومة الفلبينية بفعالية وبقوة كبيرة ومستمرة برنامج الفلبين الشامل بشأن الأطفال المشاركين في الصراع المسلح بتوجيه الوكالات ذات الصلة إلى العمل بشكل وثيق لتنفيذ البرامج الوطنية ورصد الامتنال للبرتكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في التراع المسلح.

وأود أن أشدد على أن دستور الفلبين ذاته يضمن تعزيز وحماية حقوق الأطفال ويكلف الدولة بتعزيز وحماية رفاههم المادي والمعنوي والروحي والفكري والاجتماعي، وحماية حقهم في المساعدة وتوفير الحماية الاجتماعية لهم من جميع أشكال الإهمال وإساءة المعاملة والاستغلال والقسوة وغيرها من الظروف الضارة بنمائهم.

وعند هذه النقطة أود أن أتناول بإيجاز الشواغل المتصلة بادعاءات بارتكاب القوات المسلحة الفلبينية لانتهاكات. والفلبين تنظر إلى تلك الادعاءات بجدية وقلق عميق. وفي هذا الصدد طلبنا فوراً من مانيلا أن تحقق في الادعاءات للتحقق من صحة التقارير السلبية. وعلى النحو الواجب قدم رد القوات المسلحة الفلبينية إلى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح. ويتضمن الرد توضيحاً لكل نقطة فيما يتعلق بالادعاءات الواردة في التقرير. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالعمليات العسكرية المزعومة الواردة في التقرير، التي وفقاً لها حدث تأثير سلبي

مدرجا في القائمة الواردة في مرفقي تقرير الأمين العام، من بينها ١٦ كيانا مدرجا في القائمة منذ خمسة أعوام على الأقل. وينبغي التفكير في نوع من معايير الإنفاذ لجعل الأطراف المدرجة في المرفقين، ولا سيما الممعنين في الانتهاكات، تمثل تماما لخطط العمل في إطار فترة زمنية محددة. غير أنه ينبغي أخذ الحذر لكفالة ألا يلحق هذا الإنفاذ الضرر بأي صورة بالمجموعة الضعيفة جدا التي نتعامل معها اليوم وهي: الأطفال.

إن إحلال السلام لا يزال الأمل الرئيسي في كفالة تسريح الجنود الأطفال من صفوف القوات والجماعات المسلحة. وبينما نقدر التوسيع التدريجي لأحكام حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام، فإننا نود مع ذلك أن تصبح هذه الأحكام جزءا لا يتجزأ من ولاية جميع بعثات حفظ السلام وبناء السلام والبعثات السياسية الحالية والمستقبلية.

ومسائل الأطفال تحت الاحتلال الأجنبي يتعين معالجتها بصورة مناسبة. وتماشيا مع الفقرة ١٩٨ في تقرير الأمين العام، نأمل أن تحترم جميع الأطراف في حالات الصراع المسلح الصكوك المعيارية الدولية التي تحمي المرافق التعليمية من الهجوم.

لقد مرت ١٠ أعوام على بدء نفاذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراع المسلح. ونلاحظ بحزن أن ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تزال من غير الأطراف فيه. ونحث تلك الدول على أن تصبح أطرافا في البروتوكول. فالأطفال هم مستقبل عالمنا وهم الذين يحملون شعلة ثقافة السلام. وواجبنا المقدس هو حماية سلامتهم البدنية وحقوقهم في العيش على كوكب الأرض وقد تحررت عقولهم من الخوف وامتألت بالآمال والأحلام.

تجنيدنا للأطفال أو استخدامها للجنود الأطفال. والاستجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لهذه المسألة جديدة بالإشادة أيضا. وفي هذا الصدد، أغتنم هذه الفرصة لشكر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على دورها القيادي في آلية الرصد والإبلاغ. وتستحق المثلة الخاصة للأمين العام، السيدة رادىكا كوماراسوامي، وفريقها إشادة خاصة لما يبذلانه من جهود مخلصية.

بينما نتناول هذه المسألة، يتعين علينا أن نركز أكثر على جانب العرض في المسألة. فاستخدام الجماعات المسلحة من غير الدول للأطفال لا يحدث في فراغ. فهناك أيضا مجموعة من الظروف، التي يشكل الكثير منها أسبابا كامنة وراء الصراع ذاته، تجعل الأطفال عرضة للانضمام للجماعات التي تشارك في ذلك الصراع. ومن بين الظروف التي قد تجعل الأطفال في تلك البيئات عرضة للتجنيد، الفقر والتمييز وعدم المساواة والإقصاء وفقدان الأمل والحالات البائسة. كما تشمل سيادة ثقافة العنف السياسي والتوترات بشأن قضايا الدين والهوية ووجود سوابق تاريخية لاستخدام الجنود الأطفال، وهي تجتمع جميعا لإيجاد حالة يكون الصراع فيها ممكنا ويمكن في ظلها أن تستخدم الجماعات المسلحة الأطفال أو أن تسيء معاملتهم. ومن ثم، فإن النجاح في إنهاء إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة يتوقف بدرجة كبيرة على معالجة الأسباب الجذرية للدوافع واليأس وعلى بناء مجتمعات تدعم حقوق جميع الأطفال وكرامتهم وأملهم في مستقبل أفضل.

وغني عن البيان أنه ما زال أماننا شوط طويل. ووتيرة التقدم لا تزال بطيئة وما زال آلاف الأطفال المنخرطين في صفوف القوات المقاتلة لا يشعرون بآثاره. وبينما أحرز تقدم بوضع خطط عمل لتسريح الجنود الأطفال في عدة حالات تبعث على القلق، فإن حالة الأطفال في الصراع المسلح عموما ما زالت خطيرة. وهناك ٥٥ كيانا

ونود كذلك أن نشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2010/181) وتوصياته ونشيد بعمل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالمسألة والذي نال اعترافاً كاملاً على المستويين الجماهيري والسياسي.

ومما يؤسف له أنه على الرغم من وجود صكوك قانونية وآليات معيارية دولية، ما زال الأطفال يعانون في حالات الصراع. وأنا أتمنى إلى منطقة شهدت على مدار العقدين الماضيين عدداً من الصراعات المسلحة. ونظراً لأن بلدي استضاف عشرات الآلاف من الأطفال اللاجئين، فإن المسألة المدرجة في جدول الأعمال اليوم ذات أهمية خاصة لحكومة أرمينيا. وعلى الرغم من الشدائد الاجتماعية والاقتصادية السابقة والحالية في بلدنا، فإن إعادة تأهيل الأطفال في مرحلة ما بعد الصراع - وبخاصة مسائل الرعاية الصحية والتعليم - ما زالت في قلب اهتمام الحكومة.

واليوم، فإننا مازلنا ننتظر إيجاد حل نهائي للصراعات في جنوب القوقاز. فحالة اللاهرب واللاسلم لا يمكن أن تكفل مستقبلاً آمناً وكرماً للأطفال والشباب الذين شهدوا بالفعل فظائع الحرب. ونعتقد أن إيجاد تسوية سياسية جوهرية وشاملة للتزاعات الحالية هي السبيل الوحيد لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة، وبالتالي كفالة حقوق أطفالنا في مستقبل يعمه السلام.

وبعد أن كان لي شرف ترؤس لجنة وضع المرأة في دورتها الرابعة والخمسين، المعقودة في آذار/مارس، أود أن أشدد على أنه يتعين إيلاء اهتمام خاص للأطفال من ضحايا الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، ولا سيما الفتيات، والذين يشكلون في العادة أكبر مجموعة من الضحايا في الصراعات المسلحة. وإضافة إلى الضرر المادي، يخلف العنف الجنسي في أغلب الأحيان الأذى والوصم الدائمين.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

**السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشارك المتكلمين السابقين في توجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضاً أن أثني علي مانجو غورونغ، وهي جنديّة طفلة سابقة من نيبال، وأن أشكرها على عرضها بشأن هذا الموضوع الذي حرك، وأنا واثق من ذلك، مشاعر جميع الموجودين في القاعة وأبرز بصورة حيّة مخنة الأطفال المتضررين من الصراع المسلح. ونعرب كذلك عن امتناننا للسيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام، لالتزامها وجهودها التي لا تعرف الكلل وعملها الممتاز لكفالة أن يعيش الأطفال ويكبروا في سلام وكرامة.

تؤيد أرمينيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن للصراعات آثاراً مدمرة على الأطفال. وتستحق حمايتهم أقصى قدر من الاهتمام من المجتمع الدولي وينبغي أن تكون مسؤولية رئيسية لنا جميعاً لأنها شاغل إنساني خطير ومسألة أمنية هامة. ومن ثم، تتطلب حماية الأطفال اتباع نهج متعدد الأبعاد.

وتخطط أرمينيا علماً ببعض الاتجاهات الإيجابية في السنوات الأخيرة في مجال حماية الأطفال في الصراع المسلح. فقد اعتمدت مجموعة من الصكوك القانونية، توفر إطاراً شاملاً لمعالجة المسألة. وأرمينيا، بصفتها بلداً انضمت بالفعل إلى البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، ترحب وتؤيد بقوة حملة الممثلة الخاصة لتحقيق التصديق العالمي على هذين الصكوك الدوليين الهامين اللذين يمكن أن يحدثا تغييراً إيجابياً في عملية توحيد جهودنا لحماية الأطفال.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): بعد المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”يحيط مجلس الأمن علما مع التقدير بتقرير الأمين العام التاسع عن الأطفال والتراع المسلح (S/2010/181) وبالتوصيات الواردة فيه، وكذلك بالتطورات الإيجابية المشار إليها في التقرير، ويلاحظ استمرار التحديات التي تواجه تنفيذ قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) وسائر ما يشير إليه التقرير من قرارات ذات صلة بهذا الموضوع.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد إدانته بنفس القدر من الشدة جميع انتهاكات أحكام القانون الدولي السارية فيما يتعلق بقيام أطراف النزاعات المسلحة بتجنيد الأطفال واستغلالهم ومعاودة تجنيدهم وقتلهم وتشويههم واعتصامهم، وكذا سائر ما ترتكبه تلك الأطراف من أعمال العنف الجنسي والاختطافات والهجمات الموجهة ضد المدارس أو المستشفيات وحيلولتها دون وصول المساعدة الإنسانية. ويدين المجلس سائر ما يرتكب في حق الأطفال أثناء النزاعات المسلحة من انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. ويطالب المجلس جميع الأطراف المعنية بالعمل فورا على وقف تلك الممارسات واتخاذ تدابير خاصة لحماية الأطفال.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق من ازدياد عدد الهجمات على المدارس والمرافق التعليمية وعلى المدرسين والتلاميذ أو التهديد بتلك الهجمات، ولا سيما منها تلك التي تستهدف

وهذا العام مرة أخرى، ومع الإشارة إلى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الهامة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، فضلا عن الأحكام ذات الصلة الواردة في صكوك القانون الإنساني الدولي المتصلة بحماية السكان المدنيين، أعربت لجنة وضع المرأة عن بالغ القلق حيال استمرار الصراعات المسلحة في العديد من مناطق العالم وما سببته من معاناة للناس وحالات طوارئ إنسانية.

وتحقيقا لتلك الغاية، يمكن لجهود التصدي للعنف الجنسي أن تستفيد فائدة كبيرة من زيادة التعاون فيما بين مختلف منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تركز على حماية الأطفال، فضلا عن المنظمات التي تعمل بشأن المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين والتمكين وحقوق النساء والفتيات.

وتشيد أرمينيا بأعمال المجتمع المدني في وضع سياسات فعالة لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة وبالمساعدة المباشرة التي تقدمها العديد من المنظمات غير الحكومية في الميدان، وأحيانا في أخطر الحالات. وعلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين مواصلة العمل بشكل وثيق وفعال بشأن المسائل المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس في الصراعات المسلحة، ونحن ندعو إلى التعاون المماثل بين المنظمات غير الحكومية ومجلس الأمن وغيره من المنظمات الدولية التي تعمل في مجال حماية الأطفال في الصراع المسلح.

إن حماية الأطفال مسؤولية الجميع، ويتوقف مستقبل الأطفال على الإجراءات التي نتخذها اليوم. وعملت أرمينيا وستواصل العمل بشكل وثيق وبناء مع الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المهمة والمنظمات المعنية بتحسين حالة الأطفال في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك الأطفال المتضررون من الصراع المسلح.

السلام وبناء السلام وبعثاتها السياسية، ويشجع على إيفاد مستشارين معنيين بحماية الأطفال إلى تلك البعثات، ويدعو الأمين العام إلى كفالة استقدام هؤلاء المستشارين وإيفادهم على نحو يتماشى مع قرارات المجلس القطرية الخاصة بهذا الشأن ومع التوجيه الصادر عن إدارة عمليات حفظ السلام بشأن سياسة تعميم مراعاة حقوق الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة وتأمين سلامتهم. ويشدد كذلك على أهمية تدريب جميع الأفراد المشاركين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام وبعثاتها السياسية على حقوق الأطفال وحمايتهم، ويرحب في هذا الصدد بما تواصل إدارة عمليات حفظ السلام بذله من جهود في سبيل إعداد خطة لتنفيذ تلك السياسة، بما في ذلك البرامج والمواد التدريبية.

**”ويرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز في مجال منع الانتهاكات المرتبكة في حق الأطفال وضروب الإيذاء الذي يتعرضون له والتصدي لها، ولا سيما من ذلك توقيع خطط عمل من قبل بعض الأطراف على نحو ما ورد ذكره في تقرير الأمين العام التاسع (S/2010/181).**

**”ويكرر مجلس الأمن تأكيد ندائه إلى الأطراف المذكورة أسماؤها في مرفقي تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، من التي لم تقم بعد بإعداد وتنفيذ خطط عمل لوضع حد لتجنيد الأطفال واستغلالهم ووقف مخططات قتلهم وتشويههم واغتصابهم وارتكاب سائر أعمال العنف الجنسي في حقهم أثناء النزاعات المسلحة، بما يتعارض مع الأحكام السارية من القانون الدولي، أن تبادر إلى ذلك دون إبطاء.**

الفتيات بما يتعارض مع أحكام القانون الدولي المنطبقة على هذه الحالات، ويدعو في هذا الصدد جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى وقف الانتهاكات المذكورة للقانون الإنساني الدولي فوراً.

**”ويرحب مجلس الأمن بالإجراءات التي اتخذها الأمين العام في إطار تنفيذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، بتضمين مرفقي تقريره أسماء أطراف النزاعات المسلحة الضالعة في مخططات قتل الأطفال وتشويههم واغتصابهم وتعريضهم لسائر أعمال العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة.**

**”ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى مضاعفة جهوده في سبيل كفالة تعزيز قدرات آلية الرصد والإبلاغ بغية تنفيذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) للسماح بتعجيل أنشطة التوعية وتفعيل التدابير المتخذة للتصدي لجميع الانتهاكات المرتبكة في حق الأطفال وضروب الإيذاء الذي يتعرضون له، وذلك عن طريق أمور من جعلتها كفالة قيام جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية بالأمر بتقديم المساعدة الفعالة في جمع معلومات دقيقة وموضوعية وموثوقة ويمكن التحقق منها عن أعمال الاغتصاب وغيرها من ضروب العنف الجنسي المرتبكة في حق الأطفال، والعمل أيضاً على ضمان التأزر بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، في المقر وعلى الصعيد القطري، وتجنب التداخل بينها في المهام على نحو ما يقتضيه القراران ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩).**

**”ويعيد مجلس الأمن تأكيد ما قرره في الفقرة ١١ من منطوق القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) عندما قضى بمواصلة إدراج أحكام محددة لحماية الطفل في ولايات جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ**

بالنظر في الأحكام المتعلقة بالأطراف التي تنتهك القانون الدولي المنطبق على حقوق الأطفال وحمايتهم في النزاعات المسلحة.

”ويعرب مجلس الأمن عن استعداده للنظر في التوصيات المحددة المقدمة من فريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح والمتعلقة بالانتهاكات وضروب الإيذاء المرتكبة ضد الأطفال على أيدي الأطراف المدرجة في مرفقي تقرير الأمين العام، حيثما حدثت، وذلك بهدف اتخاذ إجراءات بشأنها، دون الحكم مسبقاً أو ضمناً بأن مجلس الأمن سيتخذ قراراً بإدراج مسألة ما على جدول أعماله من عدمه.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء المعنية أن تتخذ إجراءات حاسمة وفورية ضد المعنيين في ارتكاب الانتهاكات وضروب الإيذاء ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، كما يطلب إليها محاكمة الأشخاص المسؤولين عن تلك الانتهاكات المحرمة بموجب القانون الدولي الساري، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستغلالهم، وقتل الأطفال وتشويههم واغتصابهم وغير ذلك من أعمال العنف الجنسي، وذلك من خلال النظم القضائية الوطنية والآليات القضائية الدولية والمحاكم الجنائية المختلطة، حسب الاقتضاء، بهدف إنهاء ووضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم ضد الأطفال من العقاب.

”ونظراً للأبعاد الإقليمية لبعض النزاعات المسلحة المشار إليها في تقرير الأمين العام، يكرر مجلس الأمن تأكيد طلبه أن تقوم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام وبعثاتها السياسية، فضلاً عن الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، كل

”ويكرر مجلس الأمن أيضاً تأكيد ندائه إلى جميع الأطراف المذكورة أسماؤها في مرفقي تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، أن تتصدى لسائر الانتهاكات المرتكبة في حق الأطفال وضروب الإيذاء الذي يتعرضون له، وأن تقطع على نفسها التزامات محددة وتتخذ تدابير ملموسة بهذا الصدد.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق من إمعان بعض الأطراف في ارتكاب الانتهاكات وضروب الإيذاء في حق الأطفال، ويعرب عن استعداده لاتخاذ تدابير تدريجية تستهدف الأطراف المعنية في ارتكاب تلك الانتهاكات، بما يراعي الأحكام ذات الصلة من قراراته ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن المجلس يدعو:

(أ) فريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح إلى أن يتبادل مع لجان الجزاءات المعنية بالأمر المعلومات ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما بموافاتها بتوصيات الفريق العامل في هذا الشأن؛

(ب) لجان الجزاءات ذات الصلة التابعة له إلى أن تنظر في إمكانية زيادة الدعوات المنتظمة الموجهة إلى المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح لتقدم لها إحاطات عن المعلومات المحددة الواردة في تقارير الأمين العام؛

(ج) المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى أن تتبادل المعلومات المحددة الواردة في تقارير الأمين العام مع أفرقة الخبراء التابعة للجان الجزاءات ذات الصلة.

”يعرب مجلس الأمن عن عزمه القيام لدى إنشاء أو تجديد ولاية لجان الجزاءات ذات الصلة،

١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). وعلاوة على ذلك، يدعو المجلس الفريق العامل إلى تنفيذ مجموعة أدوات عمله تنفيذًا كاملاً (S/2006/724) وذلك عن طريق أمور منها القيام بزيارة خاصة ببلد بعينه في غضون سنة واحدة، لبحث حالة ترد الإشارة إليها في مرفقي تقرير الأمين العام بهدف إنجاز ولايته على نحو أفضل وتعزيز قدراته على حماية الأطفال المتأثرين بالتزاع المسلح.

”وإذ يشير مجلس الأمن إلى بياناته الرئاسية السابقة بشأن الأطفال والتزاع المسلح وكذلك إلى الفقرة ١٨ من القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، فإنه يكرر تأكيد طلبه إلى الأمين العام لتوفير الدعم الإداري والفني لفريقه العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح، ويطلب كذلك إلى الأمين العام اتخاذ إجراء بشأن هذا الموضوع في غضون شهر من هذا التاريخ.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً بحلول أيار/مايو ٢٠١١ عن تنفيذ قراراته وبياناته الرئاسية بشأن الأطفال والتزاع المسلح، بما فيها هذا البيان“.

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2010/10.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠.

ضمن ولايته الخاصة، وبالتعاون الوثيق مع حكومات البلدان المعنية، بوضع استراتيجيات وآليات تنسيق مناسبة لتبادل المعلومات والتعاون بشأن شواغل حماية الأطفال عبر الحدود.

”ويرحب مجلس الأمن بالعمل الشامل الذي قامت به المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح ويبرز أهمية زيارتها الميدانية في تعزيز الحوار مع الحكومات وأطراف التزاع المعنية، بما في ذلك عن طريق التفاوض بشأن خطط العمل، وتقديم التزامات مؤكدة، والدعوة إلى إنشاء آليات استجابة ملائمة، وكفالة الاهتمام والمتابعة اللازمين لاستنتاجات وتوصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح التابع لمجلس الأمن.

”ويرحب مجلس الأمن أيضاً بالجهود التي تبذلها اليونيسيف في الاضطلاع بولايتها بشأن حماية الأطفال عن طريق دعم التطوير والتنفيذ الشاملين لآلية الرصد والإبلاغ، وكفالة الاستجابة الملائمة لحالة الأطفال في التزاع المسلح، ويشجعها على مواصلة متابعة الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة المقدمة من الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح وذلك من خلال أفرقة العمل القطرية المعنية بآليات الرصد والإبلاغ.

”ويرحب مجلس الأمن بالنشاط المطرد لفريقه العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح، ويشدد على أهمية مواصلة اعتماد استنتاجات وتوصيات في الوقت المناسب تمشيا والقرارين